



اللُّسَانِيَّاتُ الْعَرَبِيَّةُ

Journal of Arabic Linguistics

تخصيص الوجاه في النظرية اللسانية المعرفية

مشاكل الإسقاط: بعض قضايا العنونة المقولية في بنيات العطف

الاستثناء في اللغة العربية: مقارنة أدنوية

الجزر في العربيّة والبنية الموضوعية

A Corpus-based Analysis of Adverbs of Frequency
in Modern Standard Arabic

الجريمة اللغويّة والقصد التّداولي: حالة جريمة القذف في
المُدونة الفقهية

مراجعة كتاب "بلاغة التضاد في بناء الخطاب: قضايا ونماذج"
للدكتور عبد الرحمن بودرع

السنة الحادية عشرة - العدد الحادي والعشرون
محرم ١٤٤٧ هـ - يوليو ٢٠٢٥ م
Vol. 11, No. 21, Jul, 2025

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language



اللُّسَانِيَّاتُ الْعَرَبِيَّةُ

The Arabic Linguistics Journal

www.ksaa.gov.sa

مجلة علمية مُحَكَّمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية





المشرف العام على المجلة

أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي

هيئة التحرير

أ.د. عبدالرحمن بن حسن العارف

أ.د. ناصر بن فرحان الحريص

أ.د. أماني بنت عبدالعزيز الداود

د. محمد لطفي الزليطني

د. منصور بن مبارك ميغري

إدارة التحرير

أ.د. ناصر بن عبدالله الغالي

رئيس التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد القادر الفاسي الفهري (المغرب)

أ.د. بسام بركة (لبنان)

أ.د. سعد مصلوح (مصر)

أ.د. علي القاسمي (العراق)

أ.د. محمود إسماعيل صالح (السعودية)

أ.د. محمد صلاح الدين الشريف (تونس)

د. فيصل بن حمد الحري

مدير التحرير

أ. العنود بنت فهد العنزي

أمين المجلة

قواعد وأحكام النشر في مجلة اللسانيات العربية

◆ صفة المجلة:

مجلة اللسانيات العربية (ISSN: 1658-9858) مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بانتظام منذ ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م بنسختها الورقية والإلكترونية، وتتيح النفاذ الحر Open Access إلى البحوث المنشورة فيها، ولا تتقاضى رسوماً على النشر. وتختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية وفق أحدث نظريات اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية، ومختلف جوانبها الإجرائية، على مستوى اللغة وأصواتها، وبنيتها، وتركيبها، ودلالاتها، ومعجمها، وبلاغتها، والنص والخطاب والثقافة والمجتمع، وما يخص تعليم اللغات وتعلمها، ودراسة اللهجات، والتخطيط اللغوي، واختبارات اللغة، وقضايا الترجمة، والمدونات اللغوية، والدراسات اللسانية المقارنة، والحوسبة اللغوية. وترحب المجلة بجميع المشاركات التي تأتي ضمن مجال اختصاصها واهتمامها.



◆ بيانات المجلة:

Journal information:

The Arabic Linguistics Journal
A peer-reviewed bi-annual journal issued by
King Salman Global Academy for Arabic Language
Riyadh- Saudi Arabia
ISSN paper version: 1658-9955
ISSN Electronic version: 1658-9858

مجلة اللسانيات العربية
مجلة علمية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
الرياض - المملكة العربية السعودية
ردمدم النسخة الورقية: ١٦٥٨-٩٩٥٥
ردمدم النسخة الإلكترونية: ١٦٥٨-٩٨٥٨

◆ قواعد وإرشادات النشر

تنشر المجلة البحوث الرصينة ذات الطابع التجديدي، والمراجعات العلمية للكتب. ولغة النشر فيها هي اللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأي لغة عالمية أخرى إذا رأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية. وتُنشر البحوث فيها بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، وتبدي رأيها في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

وتُرسل البحوث المعدّة للنشر على البريد الإلكتروني للمجلة، بعد التأكد من تدقيقها لغويًا، وتنسيقها، ومطابقتها الكاملة لشروط النشر في المجلة، وهي كالاتي:

- تُرسل المشاركات في ملف بصيغة word على ألا تقل صفحاته عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة، ويكون ذلك على قالب / نموذج المجلة المعتمد والمتاح على موقعها الإلكتروني.

- يُراعى في البحث المرسل أن يكون الخط المستخدم في الكتابة: Sakkal Majalla وفي المراجع الأجنبية والمشاركات المكتوبة بغير اللغة العربية : Times New Rom ، حسب المواصفات الآتية:

- عنوان البحث: غامق (حجم ١٨).
- العناوين الرئيسية والفرعية: غامق (حجم ١٦).
- متن النص: عادي (حجم ١٤).
- الهوامش: عادي (حجم ١٢).
- المراجع العربية: عادي (حجم ١٤).
- البحوث المكتوبة بغير اللغة العربية والمراجع الأجنبية: عادي (حجم ١٢) مع تغميق العناوين.

- يُكتب اسم الباحث في وسط أعلى الصفحة، ويثبت إلكترونياً رقم أوركيد الخاص بالباحث ORCID عبر أيقونته ، وفي أسفل الصفحة يُكتب اسم المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها، والمدينة، والدولة، بخط Sakkal Majalla (حجم ١٢).
- في حالة تعدد المؤلفين، لا بد من تحديد المؤلف المراسل في هامش الصفحة الأولى، وذكر بريده الإلكتروني.
- يلتزم الباحث بكتابة ملخص للدراسة في حدود ١٥٠ كلمة، باللغتين العربية والانجليزية، وبلغة الدراسة إن كانت بغير العربية مع ترجمة ملخصها إلى اللغة العربية، ويثبت الملخصان مباشرة بعد عنوان البحث.
- ضرورة إلحاق الكلمات المفتاحية Keywords بالملخصين العربي والإنجليزي، ويراعى فيها أن تكون موجزة، ومعبرة عن المضمون العام للبحث، ودقيقة في اختيارها، وتكون في حدود خمس كلمات.
- يلتزم الباحث بكتابة تاريخ إرسال البحث للمجلة، متضمناً اليوم، والشهر، والسنة، وكذلك توثيق معلومات البحث وفق نظام APA في المكان المخصص في القالب.
- يلتزم الباحث بعناصر هيكل البحث، على أن يتضمن بيان أهدافه، وأسئلته، ومنهجيته المستخدمة، وعرض الدراسات السابقة ونقدها، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.
- يكون توثيق المراجع العلمية في متن البحث مشتملاً على: لقب المؤلف، وسنة النشر، ورقم الصفحة (وفق طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة).
- تُكتب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد الخاتمة مباشرة تحت عنوان الهوامش Endnotes، وترتّب آلياً وفق تسلسل ورودها في البحث.
- تُكتب قائمة المراجع العربية وتليها الأجنبية بنظام APA على النحو الموضح في طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة.

- يلتزم الباحث / الباحثون بكتابة نبذة تعريفية عنه / عنهم، باللغتين العربية والإنجليزية بعد قائمة المراجع، متضمنة العنوان البريدي، على النحو الموضح في قالب البحث.
- لا يُذكر في أثناء البحث اسم الباحث، أو ما يشير إليه.
- يلتزم الباحث بتعديل البحث في ضوء ملحوظات الفاحصين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز ٣٠ يومًا من تاريخ إرسالها إليه.
- تخصص مجلة (اللسانيات العربية) في كل عدد من أعدادها مساحة لمراجعة كتاب Book Review ؛ بهدف مواكبة ما يستجد نشره في تخصص اللسانيات العربية، واللسانيات بشكل عام. وفق الضوابط الآتية:
- أن يكون الكتاب في تخصص المجلة، ومنشورًا في السنوات الخمس الأخيرة.
- أن تحتوي كل مراجعة على مدخل (يكون على شكل فقرة paragraph) يُذكر فيه عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، ودار النشر التي نشرته، والسنة التي صدر فيها، وعدد صفحاته، وموضوعه الدقيق، ويُختم هذا المدخل بذكر الرقم الدولي المعياري الموحد للكتاب ردمك (ISBN).
- أن تكون المراجعة علميةً موضوعيةً ناقدة للكتاب، وليست مجرد عرض أو كتابة تقرير.
- ألا يتجاوز عدد صفحات المراجعة ١٠ صفحات.

◆ خطوات النشر في المجلة

- تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالمجمع، على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة : arabiclista@ksaa.gov.sa
- يخبر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.
- لهيئة التحرير صلاحية الاعتذار المبدئي عن البحوث الواردة إن كانت مخالفة لسياسة المجلة في النشر، أو خارج تخصصها واهتمامها، أو لأسباب علمية محددة.

- تعرض نتيجة التحكيم على هيئة التحرير في اللقاء الدوري المخصص للنظر في التقارير العلمية للبحوث، والبتّ في حال تعارض تقارير الفاحصين، ويبلغ الباحثون بالنتيجة قبولاً أو اعتذاراً، مع إرفاق تقارير الفاحصين.
- بعد وصول البحث المعدّل يُعرض على هيئة التحرير، وفي حال إقرار نشره يُرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر، ويبلغ بالوقت المتوقع لنشر بحثه.
- يخبر أصحاب البحوث المقدمة للنشر بقرار لجنة التحكيم بصلاحيّة نشرها أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

◆ أحكام عامة

- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي أصحابها، ولا تُمثّل بالضرورة رأي مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة المعلومات والاستنتاجات، ودقتها.
- يراعى في أولويّة النشر في المجلة تاريخ استلام البحث، وتاريخ قرار التحكيم، وتنوع موضوعات المشاركات.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنيّة.
- قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مسوغات قراراتها.
- لا يجوز للباحث طلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلا لأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وإذا أصرّ على طلبه بسحب بحثه، وعدم متابعة إجراءات نشره، فللمجلة - إذا لم تقتنع بأسباب ذلك - مطالبة بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم.

الآراء الواردة في أبحاث هذه المجلة تمثّل رأي أصحابها، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

محتويات العدد

١٣

تخصيص الوجاه في النظرية اللسانية المعرفية

محمد غاليم

٤٣

مشاكل الإسقاط: بعض قضايا العنونة المقولية في
بنيات العطف

عزالدين الحضري

٧٠

الاستثناء في اللغة العربية: مقارنة أدنوية

إبراهيم لحمامي

٩٤

الجذر في العربيّة والبنية الموضوعية

عبد الحق العُمري

١١٨

A Corpus-based Analysis of Adverbs of Frequency in
Modern Standard Arabic

Wafa Aljuaythin

١٣٨

الجريمة اللغويّة والقصد التّداوليُّ: حالة جريمة القذف
في المُدوّنَة الفقهيّة

محمّد جمال خلف البركات

١٧٧

مراجعة كتاب "بلاغة التضاد في بناء الخطاب: قضايا
ونماذج" للدكتور عبد الرحمن بودرع

هشام بَحرِي

كلمة التحرير

استمراراً لالتزامها بمعايير النشر العلمي، وتقييداً المنضبط بمجال تخصصها، والاقتصار فيما تنشر على الموضوعات اللسانية الحديثة العلمية الجادة والرصينة، مع اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في البحث والتوثيق، تتشرف مجلة اللسانيات العربية بأن تضع بين يديك، أيها القارئ الكريم، عددها الحادي والعشرين. وهو عدد شامل ومتنوع، يغطي عدداً من الموضوعات اللسانية ويحكمه الإطار الشمولي لمسارات مجال اللسانيات العربية، الذي تهتم به هذه المجلة العلمية المحكمة.

شارك في كتابة دراسات هذا العدد باحثون وباحثات من المغرب، والمملكة العربية السعودية، والأردن، وتعكس هذه الدراسات إلى حد ما خصوصيات البحث في هذه الأقطار. وقد حرصت المجلة دائماً على التنوع مبدأً أساسياً تراعيه في اختيار موضوعاتها ومحاورها وباحثيها، وكذا في مستوى التحكيم، الذي تجاوز نطاق المحليّة، إذ حكّم بحوث هذا العدد أساتذة متخصصون من أقطار عربية عديدة يمثلون تقاليد بحثية متنوعة. وهذا أيضاً مبدأً أساسياً تحرص عليه المجلة، رغبة في الوصول إلى حدٍّ مرضيٍّ من الموضوعية العلمية التي تنشدها.

بلغ عدد الأبحاث التي وصلت إلى المجلة خلال التحضير لهذا العدد ١٧ بحثاً، قبل منها ٧ أبحاث، ورُفِضت ١٠ أخرى. مما يعني أنّ نسبة الأبحاث المقبولة لهذا العدد بلغت ٤١.١٨٪، في مقابل ٥٨.٨٢٪ منها رُفِضت.

هذا النهج الدقيق، على ما فيه من صرامة، هو سياسة التزمتهما المجلة منذ صدورها، وستستمر في الالتزام بها في جميع أعدادها القادمة بإذن الله، وما ذلك إلا لحرص هيئة التحرير على تحقيق أعلى معايير الجودة والأمانة والموضوعية، ولطموحها إلى أن تصبح المجلة قبلة للبحوث والدراسات المتميزة في مجال البحث اللغوي العربي المعاصر، ورؤيتها أن تكون منفذ النشر اللساني الرائد في العالم العربي.

اشتمل العدد الحالي على سبعة موضوعات توزعت على أربعة محاور، هي اللسانيات العرفانية، واللسانيات التوليدية، والتداولية، وتحليل الخطاب. أولى الدراسات جاءت في مجال الدلالة واللسانيات العرفانية، وهي بعنوان "تخصيص الوجه في النظرية اللسانية المعرفية"، للأستاذ الدكتور محمد غاليم. وأما المحور التوليدي، فقد تمثل في أربع دراسات، جاءت أولاها بعنوان "مشاكل الإسقاط: بعض قضايا العنونة المقولية في بنيات العطف"، للدكتور عز الدين الحضري. تليها دراسة أخرى في المجال نفسه للدكتور إبراهيم لحمامي، وهي بعنوان "الاستثناء في اللغة العربية: مقارنة أدنوية". ثم دراسة بعنوان "الجذر في العربية والبنية الموضوعية"، للدكتور عبد الحق العمري، وجاءت آخر دراسات هذا المحور باللغة الإنجليزية، للدكتورة وفاء الجعيش، وعنوانها Adverbs of Frequency in Arabic Modern Standard (ظروف التكرار في اللغة العربية الفصحى). وأما الدراسة الأخيرة في هذا العدد، فتنتهي إلى المحور التداولي واللسانيات الجنائية، وهي بعنوان "الجريمة اللغوية والقصد التداولي: حالة جريمة القذف في المدونة الفقهية"، للأستاذ محمد البركات.

وتكتمل أبحاث العدد بمراجعة تحليلية نقدية بقلم الدكتور هشام بحيري، لكتاب في مجال تحليل الخطاب، للدكتور عبد الرحمن بودرع، وعنوانه "بلاغة التضاد في بناء الخطاب، قضايا ونماذج".



أخيراً وليس آخراً، لا يفوتني أن أشكر الزملاء الأساتذة أعضاء هيئة التحرير الذين فحصوا جميع الدراسات، وقرروا مدى مناسبتها للمجلة، وأوصوا بإرسالها للتحكيم، كما أشكر محرري هذا العدد، وأخص بالشكر سعادة الدكتور فيصل الحربي، عضو هيئة التحرير ومدير تحرير المجلة، لجهوده في متابعة عملية التحرير ومراجعتها. كما أشكر سعادة الدكتور محمد لطفي الزليطني، عضو هيئة التحرير، الذي تولّى مشكوراً المراجعة اللغوية النهائية لكافة محتويات العدد. وأشكر الأستاذة العنود العنزي، أمينة المجلة، لمتابعتها أبحاث العدد. والشكر موصول للزملاء الباحثين الذين شاركوا في هذا العدد، وآمل أن يستمرّ عطاؤهم، وأن يسهم آخرون في موضوعات الأعداد القادمة. كما أشكر الأساتذة الذين تفضلوا بتحكيم دراسات هذا العدد، مؤملاً استمرارهم في تحكيم القادم من موضوعات المجلة. وإنّ المجلة لترحب بمشاركة الباحثين في الوطن العربي وشتى أنحاء العالم وتسعد بتواصلهم معها لنشر أبحاثهم في أعدادها المقبلة.

رئيس هيئة التحرير

أ.د. ناصر بن عبد الله الغالي

تخصيص الوجه في النظرية اللسانية المعرفية

Interface Characterization in Cognitive Linguistic Theory

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-021-001>

محمد غاليم

معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

توثيق البحث APA Citation

غاليم، محمد (٢٠٢٥)، تخصيص الوجه في النظرية اللسانية المعرفية، مجلة اللسانيات العربية، ٢١، ١٢-٤٢.

استقبل في: ١٤٤٦/١١/٠٩ - رُوجع في: ١٤٤٦/١٢/٢٠ - قُبِل في: ١٤٤٦/١٢/٢٢ - نُشر في: ١٤٤٧/٠١/٠٥

Received on: 07-05-2025 / Revised on: 17-06-2025 / Accepted on: 19-06-2025 / Published on: 01-07-2025

Abstract

One of the central aspects of interface in cognitive linguistic theory is that it is a formal system that enables the necessary interaction between different subsystems to ensure the functioning of the broader complex system. This applies both to the "internal" domain of the linguistic system, and to its "external" domain, which is concerned with its integration into the network of perceptual and conceptual systems that constitute the comprehensive cognitive structure of the mind/brain. The study addresses some of the most important developments in characterizing interface, such as those related to its definition, its formal features, the position of its rules among the rules of grammar and its role in the design of linguistic competence, its acquisition, use, and cognitive integration.

Keywords: interface, independent system, interaction, structural difference, design of linguistic competence.

الملخص

من أوجه مركزية الوجه في النظرية اللسانية المعرفية، كونه نسقا صوريا يمكن من التفاعل الضروري بين أنساق فرعية مختلفة وتقييد بعضها البعض لضمان اشتغال النسق المركب الأشمل، وذلك سواء تعلق الأمر بالمجال "الداخلي" للنسق اللغوي، الخاص بتعالق أنساقه الفرعية الصوتية والتكوينية والدلالية، أو بمجاله "الخارجي"، الخاص باندماجها في شبكة الأنساق الإدراكية والتصورية التي تشكل بنية الذهن/الدماغ المعرفية الشاملة. ويتناول البحث بعض أهم التطورات الحاصلة في تخصيص طبيعة هذا المفهوم، كتلك المتعلقة بتعريفه، وسماته الصورية، وموقع قواعده بين قواعد النحو، وأنماطه، ومجال انطباقه، ومن ثمة في تحديد دوره في تصميم الملكة اللغوية واكتسابها واستعمالها واندماجها المعرفي.

الكلمات المفتاحية: وجه، نسق مستقل، تفاعل، اختلاف بنوي، تصميم الملكة اللغوية.



١- المقدمة

من أوجه مركزية الوجه (interface) في النظرية اللسانية المعرفية،^١ كونه نسقا سوريا يمكن من التفاعل الضروري بين أنساق فرعية مختلفة وتقييد بعضها للبعض الآخر، لضمان اشتغال النسق المركب الأشمل. وذلك سواء تعلق الأمر بالمجال "الداخلي" للنسق اللغوي، الخاص بتعالق أنساقه الفرعية الصوتية والتركيبية والدلالية، أو بمجاله "الخارجي"، الخاص باندماجه في شبكة الأنساق الإدراكية والتصورية التي تشكل بنية الذهن/الدماغ المعرفية الشاملة.

ويتناول البحث بعض أهم التطورات الحاصلة في تحديد طبيعة هذا المفهوم، كتلك المتعلقة بخصائصه الصورية، وموقع قواعده بين قواعد النحو، وأنماطه، ومجال انطباقه، ودوره في تصميم الملكة اللغوية واكتسابها واستعمالها واندماجها المعرفي.

٢- خصائص صورية

لمفهوم الوجه تاريخ طويل ومثير من الاستخدامات الواسعة، وخاصة في مجال علم الحاسوب (computer science)، حيث يصنّف الوجه ضمن المفاهيم الرئيسة إلى جانب مفاهيم رئيسة أخرى مثل المعرفة والمعلومات والمعطيات والنسق والبنية. ولذلك فإن تحديد مفهوم "الوجه" ومشتقاته له أهمية نظرية وتطبيقية كبرى في هذا العلم. بل هو أمر ضروري على وجه الخصوص، لتطوير مناهج تحليل أنظمة المعلومات الآلية والبرامج الحاسوبية وتصميمها.^٢

ومن تحديدات هذا المفهوم في مجال علم الحاسوب أنه "نقطة تفاعل أو اتصال بين الحاسوب وأي كيان آخر، مثل طابعة أو عامل بشري".^٣ وقد يكون هذا التفاعل أو الاتصال، وهو ما يهمننا أكثر في مقامنا هذا، بين مكونين أو أكثر من مكونات نسق (أو نموذج) واحد مركب. ومثال ذلك أن بناء نسق (أو نموذج) حاسوبي للغة الطبيعية اعتماداً على تطور فهمنا للملكة اللغوية، مهمة صعبة ومعقدة تتطلب من علماء اللسانيات الحاسوبية إدماج عدة أنماط معرفية مختلفة، تركيبية وصوتية ودلالية

وخطابية، واستعمالها بفعالية في التحليل اللغوي. ومن "التقنيات العامة" التي يستخدمها هؤلاء العلماء "لتسهيل" هذه المهمة، "تقنية القالبية"، أي "تقسيم نسق المعرفة إلى مكونات مستقلة نسبياً".^٤ وحتى يتحقق "إدماج" هذه المكونات المستقلة في التحليل الفعلي للنسق الحاسوبي اللغوي المركب بمجمله، لا بد من الواجهات التي تمكن من "التفاعل أو الاتصال" بين المكونات المعنية.

ويورد بيش وشوتكين (٢٠٠٩) تصورين يعتبرانهما معتمدين حالياً وثابتين تاريخياً من تصورات الواجهة في مجال علم الحاسوب.

يرتبط التصور الأول بمفهوم "الحد" ("limit") بين كيانين. فيُعرّف "الوجه" بأنه "حدّ فاصل يوضّع باعتماد خصائص هذا الحد". ويصدق هذا التعريف "على المستوى الفيزيائي، أو على مستوى البرامج الحاسوبية، أو على المستوى المنطقي البحث. ومثال ذلك، أن خصائص الحد هي مُعرّفات (identifiers) الروابط الفيزيائية وأوصاف الإشارات، التي تتعامل أجزاؤها من خلال الحد أو مواصفات الوظائف التي تم تشكيلها مسبقاً على جانبي الحد". ويلاحظ بيش وشوتكين (٢٠٠٩) أن خصائص فصل الحدود بين جزأين متفاعلين أو أكثر تُعتبر متعددة الاختصاصات إلى حد كبير في الطبيعة والمجتمع. وتلعب الحدود وخصائصها دوراً مهماً ليس فقط في علم الحاسوب ولكن أيضاً في العديد من مجالات المعرفة الأخرى، كالفيزياء والكيمياء والفسيولوجيا العصبية، على سبيل المثال.

وينطبق التصور الثاني الأضيق لتعريف مفهوم "الوجه" في منهج التحليل والتصميم الموجّهين نحو الموضوع ((Object-Oriented Analysis and Design (OOAD)) للبرامج الحاسوبية والمعلومات وأنساق مركبة أخرى. ويُعرّف هذا المنهج الواجهة ليس بكونه حدّاً ولكن بكونه فئة خاصة من موضوعات أنساق مركبة. وتُعتبر الموضوعات المشتركة في فئة الواجهة خدمات تُقدّمها هذه الفئة لفئات أخرى في نسق مصمم بناء على المنهج المذكور.^٥



إن التدقيق في مفهوم الوجه يُعدُّ من المتطلبات اللازمة للتمكن، كما أشرنا آنفاً، من بلورة تصور مقيّد وجاهياً لهندسة الملكة اللغوية واكتسابها واستعمالها وعلاقتها بالملكات المعرفية الأخرى. وأمام تعدد تطبيقات مفهوم الوجه، في مجالات متعددة، والسمة "المجازية" العامة بل الغامضة الغالبة على هذه التطبيقات، يمكننا، بعد أخذ الخصائص الصورية الأنف ذكرها بعين الاعتبار وبما يوافق أغراض مقامنا اللساني المعرفي الحالي، أن نحدد هذا المفهوم باعتباره نسقاً صورياً يتفاعل بواسطته نسقان مستقلان أو أكثر. فنفترض، تبعاً لهذا التحديد،^٦ أن هناك وجاهاً ذا بنية هي ج، يتفاعل بواسطته نسقان مستقلان هما أ وب، بناء على ما يلي:

- هناك اختلافات بنويّة واردة بين أ وب؛
- يشترك أ وب في النسق ج الذي يمثل تشاكلاً مقيّداً بين بنيات وعمليات جزئية تنتمي إلى أ وب؛
- تتفاعل أ وب من خلال ج؛ أي أن أ تؤثر نسقياً في ب (وبالعكس) عبر توسط ج.

ونقصد بهذا "التأثير النسقي"، كما سنرى، التقييد الجزئي المتبادل بين النسقين المعنّين (أو الأنساق المعنية) بالتأثير. فالوجه ج يربط بنيات أ ببنيات ب في صورة "تفهمها" ب؛ ويربط بنيات ب ببنيات أ في صورة "تفهمها" أ؛ وبهذا يحصل التفاعل بين أ وب وتقييد أحدهما للآخر لضمان عمل النسق المركب في مجمله.

٢-١ موقع القواعد الوجهية بين قواعد النحو

إن تفحص نوعية القواعد الصورية التي افترضت في مختلف نماذج النحو التوليدي، ولو تفحصاً سريعاً، يُعتبر لازماً لاستخلاص نمط القواعد الموافق أكثر من غيره لرصد التفاعل الداخلي لمكونات النظرية اللسانية ولدمج هذه النظرية في نظرية الذهن/الدماغ البشري الصورية الأوسع، كما أشرنا آنفاً. ويسمح هذا التفحص السريع باستخلاص ثلاثة أنواع كبرى من القواعد، هي قواعد التكوين (formation rules) والقواعد الاشتقاقية

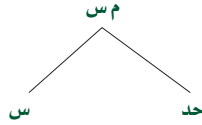
(derivational rules) والقيود. والملاحظ أحياناً في الأدبيات اللسانية أن مصطلح قواعد لا يشمل سوى قواعد التكوين والقواعد الاشتقاقية، في مقابل القيود، رغم انتفاء أي اعتبار صوري كاف يدعو إلى ذلك.

(أ) قواعد التكوين

هي قواعد تخصص كيفية تأليف الوحدات المعجمية في وحدات أكبر، وكيفية تأليف هذه الأخيرة بدورها في وحدات أكبر منها. وتعتبر القواعد المركبية (Phrase structure rules) المثال النموذجي لقواعد التكوين؛ ومثالها قاعدة تكوين المركب الاسمي المختصرة التالية، تبعا للاصطلاح التقليدي، التي تمكن من بناء وحدات نحو: الرجل:

م س ← حد - س

وتطبيق ذلك في الشجرة التالية:



(ب) القواعد الاشتقاقية

وهي قواعد (أو تحويلات transformations) تنطبق على بنية تامة التكوين لتغير بعض مظاهرها. لذلك يمكن اعتبار هذا النوع من القواعد، بصفة عامة، علاقة بين بنيتين.^٧

(ج) القيود

القيود نوع من القواعد تضع شروطاً إضافية على البنيات التي تنتجها قواعد التكوين والقواعد الاشتقاقية. ويمكن أن تتجلى في شروط يجب أن تستجيب لها البنيات، أو في شروط تساعد على أن تكون البنيات أكثر "مناسبة" أو "استقراراً". فليس هناك فرق جوهري من الناحية الصورية بين القاعدة والقيود؛ ويُعتبر البعض أن القاعدة يمكن أن



تُستخدم "الإملاء ما يجب فعله"، في حين يُستخدم القيد لتحديد "الشروط التي يجب أن تكتمل حتى يتم ذلك الفعل".

والقيود أصناف كثيرة نذكر منها على سبيل التمثيل الأصناف التالية:

- القيود التي تفرضها الوحدات المعجمية على البنيات التي تظهر فيها؛ ومثالها الفعل المتعدي الذي يفرض أن يتلوه م س مفعول.

- والقيود التي تُفرض على البنيات التي تنتجها القواعد الاشتقاقية؛ ومثالها القيود التي فرضت عبر تاريخ النحو التوليدي على تحويلات النقل.

- والقيود التي تُفرض على العلاقة بين مراحل مختلفة من اشتقاق معين. ومثالها افتراض نظرية الأمثلية (Optimality Theory) الذي يقضي بأن تستلزم الاشتقاقات مستويين: مستوى للدخل، ومستوى لمجموعة واسعة من البنيات المرشحة للخروج. والمبدأ الرئيس في نظرية الأمثلية فرض قيود على العلاقة بين هذين المستويين، لاختيار مرشح الخروج الذي يستجيب للقيود بشكل أفضل من غيره.

- والقيود التي تُفرض على العلاقة بين بنيتين تنتمي إلى نسقين مختلفين (سواء داخل النسق اللغوي نفسه، كالعلاقة بين النسق التركيبي والدلالي، أو بين النسق اللغوي برمته ونسق آخر كالنسق البصري-الفضائي مثلاً)، وليس إلى نفس النسق، التركيبي أو الصوتي أو الدلالي، كما في أمثلة أصناف القيود الأنفة الذكر. وتسمى هذه القيود قواعد توافق (correspondence rules) أو قواعد واجهية (interface rules)، وظيفتها تقييد الكيفية التي يمكن أن يتم بها التوافق والربط بين النسقين المعنيين. ومن أمثلتها موافقة دور منفذ العمل (Agent) في النسق الدلالي دور الفاعل في النسق التركيبي؛ وموافقة ترتيب عناصر البنية الصوتية، في الحالات العادية، ترتيب العناصر الموافقة في البنية التركيبية،^٨ وموافقة تصور الموضوع في البنية التصورية الكيان المدرك في البنية البصرية-الفضائية، الخ.

ونمثل، في ما يلي، للخصائص العامة لهذه القيود الوجيهة بمثال مختصر يتعلق بالوجه التصوري-التركيبى، ونشير أيضاً إلى بعض خصائص القيود الموضوعية على الوجه التصوري-الفضائى. وهي خصائص تبدو لنا ضرورية مهما كان الإطار النظرى المتبنى في تحليل الوجاهات.

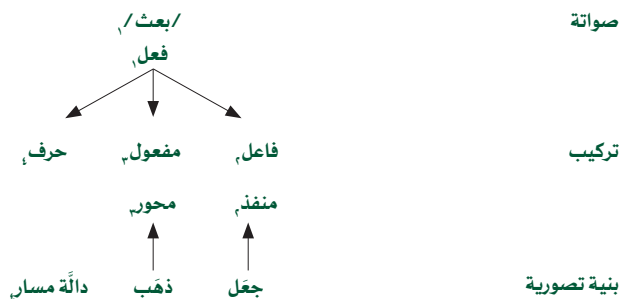
من مظاهر التشابه البارزة بين المستويين التصوري والتركيبى أنهما يقومان معا على الانتقاء (وعلى أنواع أخرى من التبعية بين الرؤوس والتوابع). فتحتمل الكلمة إلى مصاحبة عنصر أو أكثر من العناصر التركيبية الأخرى حتى تكون الجملة نحوية. فالفعل بعثَ، مثلاً، يجب أن يصاحبه مُرَكَّبَانِ اسميّانِ اثنانِ ينتقيهما لتمييز وظيفتيّ الفاعل والمفعول. وتقوم البنية التصورية على علاقات دلالية مكوّنة من دالّات (مثل جَعَلَ (أو سَبَّبَ)) يجب أن تصاحبها عناصر أخرى. فالدالّة جَعَلَ تنتقي المسبّب والوضع المسبّب؛ والدالّة ذَهَبَ (أو تحرّك) تنتقي العنصر المتحرك ومسارَ حركته. ومثال ذلك أن الفعل بعثَ يعنى على العموم: جَعَلَ س (ذهب ص). ومن ثمة يصاحبه منقِذٌ ومحورٌ ومسار، كما تبين البنية التصورية المعجمية التالية، التي تمثل لجملة نحو: بعثَ زيد رسالة إلى الجامعة:

[عمل جَعَلَ (لشيء زيداً)، أحدث ذهب (لشيء رسالة)، [مسار إلى (مكان جامعة)]]

ويتم التعبير عن هذه الموضوعات في تمثيلات لغوية مربوطة ببنيات تصويرية. ونورد في الشكل ١ صيغة توضيحية مختصرة للربط (linking) التصوري-التركيبى بين التمثيلين الدلالي والتركيبى للفعل بعثَ في الجملة السالف ذكرها. وتشير القرائن الرقمية إلى الربط بين العناصر التي تحمل نفس القرينة، بينما تشير السهام إلى العلاقات الانتقائية:



شكل ١



ومن متطلبات البحث في الوجه التصوري-التركيبي تحديد ما هي الأجزاء في البنية التركيبية التي توافق أجزاءً في البنية التصويرية. ومن القيود الموضوعية على هذا التوافق أو الربط القيود التالية:

(أ) تُربط المحمولات التركيبية (مثل الأفعال والحروف) بالدالات التصويرية (مثل جعل وذهب وإلى)؛

(ب) تُربط الموضوعات التركيبية (كالفاعل والمفعول) بالموضوعات التصويرية (مثل المنفذ والمحور والهدف)؛

(ج) يُربط الموضوع التصوري الأعلى في البنية التصويرية المعجمية للفعل (وهو زيد في مثالنا) بوظيفة الفاعل في البنية التركيبية.

ولتوضيح هذه القيود يمكن تقديم وصف مختصر للمكونات الكبرى في الجملة التي مثلنا بها، وللجملة نفسها. ولنبدأ ببنية //إلى المعجمية المختصرة.

مقولة //إلى التركيبية المعجمية هي الحرف، وهو ينتقي فضلة اسمية. وبنيتها التصويرية المعجمية دالة مسار، هي إلى، يلعب موضوعها دور الهدف. ومختصر هذا في الشكل ٢ كالتالي:

شكل ٢



ويمثل الشكل ٣ البنيات المعجمية المختصرة لكل من زيد ورسالة وجامعة؛ وكلها من مقولة الاسم التركيبية، وبنياتها التصويرية المعجمية بنية شيء:

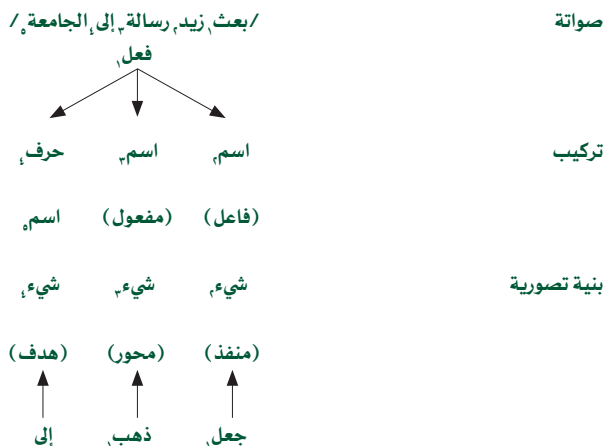
شكل ٣



ويوضح الشكل ٤ الربط بين التمثيلات الصوتية والتركيبية والتصورية للجملة المعنية:



شكل ٤



بهذا يستجيب الربط التصوري-التركيبي للقيود الثلاثة المذكورة آنفاً. فالفعل بعث ينتقي، في المستوى التركيبي، ثلاثة عناصر: الاسم الفاعل والاسم المفعول والمركب الحرفي. وينتقي الحرف إلى فضلة اسمية. وتعتبر العناصر التركيبية (كالأفعال والحروف) التي تنتقي عناصر أخرى محمولات تركيبية. وتُربط هذه المحمولات التركيبية بدالات، مثل جعل وذهب وإلى، تعتبر محمولات في المستوى التصوري. وتُربط الموضوعات في البنيتين التصويرية والتركيبية ببعضها البعض أيضاً. كما يُربط الموضوع التصوري الأعلى للفعل بعث بوظيفة الفاعل التركيبية.

أما بخصوص الوجاه التصوري-الفضائي، فمن الكيانات والعلاقات الممثل لها في المستويين معاً التصوري والفضائي نجد مثلاً: الموضوع (object) وجزء الموضوع؛ المكان والمنطقة؛ الحركة الخارجية (كالحركة على طول مسار)؛ الحركة الداخلية (كاعوجاج موضوع)؛ تمييز المحدود من الكتلة؛ محورا الموضوع والمسار؛ معالم الموضوع؛ نساج الموضوع؛ المسافة؛ بنية الجزء-الكل.

كما أن هذا الوجه التصوري-الفضائي يقوم أيضاً بوظيفة "المصفاة"، إذ لا يُحتَفَظُ بكل مظاهر البنية الفضائية في البنية التصورية، ولا يُحتَفَظُ بكل مظاهر البنية التصورية في البنية الفضائية. فمن أمثلة القيود التي تقيّد الربط بين التمثيلات التصورية والفضائية القيود التالية: تُمثّلُ البنيةُ التصورية السمات الوظيفية للموضوعات ولأجزائها، والنفي، والموجّهات والمحمولات الاجتماعية، ولا تمثل البنية الفضائية ذلك. وتُمثّلُ البنيةُ الفضائية كلّ سمات المسار، وكلّ القيم الممكنة للتقوُّسات والانحناءات، والعلو بكيفية غير ملتبسة، بينما لا تمثل البنية التصورية ذلك.^٩

٢-٢ وجاهات "داخلية" و"خارجية"

يمكن تقسيم الواجهات عموماً، داخل إطار النظرية اللسانية، إلى نمطين أساساً: وجاهات "داخلية" لغوية-لغوية، وواجهات "خارجية" لغوية-معرفية.

١-٢-٢ نمط الواجهات "الداخلية"

يتعلق النمط الأول بالصلات التفاعلية "الداخلية" بين مكونات النسق اللغوي، المكون الصوتي والتركيب والتصوري (الدلالي). فتفرض هذه المكونات على بعضها بعضاً قيوداً عبر الواجهات؛ لتكوّن البنية النحوية للجملة انتظاماً ثلاثياً: صوتياً-تركيبياً-تصورياً؛ أو ربطاً بين الصوت والمعنى عن طريق التركيب. والصورة العامة لهذا الربط أن التصورات التي نريد نقلها منظّمة سُلّمياً داخل تمثيلات دلالية، لكنّ الموجات الصوتية التي تحمّل رسالتنا صوتياً ذات ترتيب خطي في الزمن (وينطبق هذا أيضاً على التمثيلات المرئية في حالة لغات الإشارة). ومن أجل سدّ هذه الفجوة، ومن ثمة إقامة ربط بين المعنى والصوت، تستخدم اللغة نسقاً تركيبياً.^{١٠}

وعلى اعتبار أن المكونات (أو القوالب التمثيلية) الصوتية والتركيبية والتصورية لا تفهم "لغة" بعضها البعض، فإن التفاعل فيما بينها يتم عن طريق نسق من القوالب الوجيهة التي تضمن التواصل بين مستويات الترميز عبر ربط جزئي للمعلومات بين صورتها في مستوى معين وصورة موافقة في مستوى آخر؛ أي أن القوالب الوجيهة تقيم



تشاكلا جزئيا بين مستويات المعلومات المختلفة. وبذلك تصبح ملكة اللغة، من هذا المنظور، قائمة على تفاعل عدد من القوالب التمثيلية والقوالب الوجيهية.

ومن أمثلة هذا التفاعل الجزئي، إضافة إلى ما رأيناه آنفاً، أن الترابط بين التركيب والصوت، رغم أنه "يرى" بعض الحدود التركيبية، لا يُغنى بعمق الإدماج التركيبي (فوحدة مثل: قط، مثلا، مكون صوتي واحد في الصوتية (أو كلمة صوتية)، لكنها مكونان في التركيب (أي حَدٌّ واسمٌ)). والبنية التركيبية لا تتأثر تماما بالمحتوى القطعي للكلمات التي تنظمها. فليس هناك، مثلا، قاعدة تركيبية لا تنطبق إلا على الكلمات التي تبدأ بصوت محدد. لذلك لا تحقق القواعد الوجيهية تشاكلات تامة بين البنيات التي تربط بينها، وإنما تشاكلات صورية جزئية فحسب.

والوجه بين التركيب والدلالة، مثله في ذلك مثل الوجه بين التركيب والصوت، ليس تشاكليا تاما. فبعض مظاهر التركيب لا تحدث تغيراً في الدلالة. مثال ذلك أن البنية الدلالية للغة تبقى كما هي سواء وسم التركيب تطابق الفعل والفاعل، أو تطابق الفعل والمفعول، أو إعراب الرفع والنصب، أو لا. كما لا تهتم البنية الدلالية للغة بما إذا كان التركيب يتطلب أن يأتي الفعل بعد الفاعل (كما في الإنجليزية)، أو قبله (كما في العربية)، أو في نهاية الجملة (كما في اليابانية)، أو أن يأتي ثانياً في الجملة الرئيسة وأخيراً في الجملة التابعة (كما في الجرمانية). فبما أن مظاهر التركيب هذه ليست مرتبطة بالدلالة أو يمكن اشتقاقها منها، فإن المكون الوجهي يصرف النظر عنها.

٢-٢-٢ نمط الوجاهات "الخارجية"

أما النمط الثاني من الوجاهات، أي الوجاهات "الخارجية"، فيتعلق بالصلات التفاعلية بين الملكة اللغوية وباقي الملكات الأخرى. وهذه الوجاهات هي التي تمكّننا، مثلا، من استخدام أنساقنا الحسية-الحركية لاستقبال الكلام وإرساله، كما هي الحال في الواجهين الواصلين بين اللغة والنسقين السمعي والنطقي؛ ومن استخدام اللغة للتعبير

عن إدراكنا وأفكارنا، كما هو الحال في الوجه الواصل بين المعنى اللغوي والنسق البصري-الفضائي أو نسق المعرفة الاجتماعية-الثقافية، أو الوجه الواصل بين المعنى اللغوي ونسق الاستنتاج الذي تقوم عليه عمليات التفكير.^{١١} ومن أمثلة الوجه المتصل بنسق المعرفة الاجتماعية-الثقافية، التي تبين ورود هذا الوجه في تحديد العلاقات التصورية في بنية اللغة والخطاب، المثال التالي المتعلق بالمحمولات الاجتماعية التي من المعلوم أنها ارتبطت ببعض أهم الإشكالات التركيبية والدلالية في النظرية اللسانية الحديثة. وهو مثال أفعال المعاملات:

أ. باع زيد حصانه بخمسة آلاف درهم

ب. اشترى زيد كتاباً بمائة درهم

ج. اكرى زيد حقلاً بعشرة آلاف درهم

د. قايس زيد سيارته بحصان عمرو

يلاحظ أن كل هذه الأفعال تلتقي في نفس البنية الدلالية القاعدية التي تعبر عن انتقال ملكية متبادل يمكن التعبير عنه باختصار كالتالي (حيث تشير س وص إلى المتعاملين، وتشير ك ١ وك ٢ إلى الكيائين المنتقلين، وتشير مق إلى: مقابل):

[جعل]([س])، [ذهب]([ك ١])، [من س إلى ص]([[[[مق] [ذهب]([ك ٢])، [من ص إلى س]([[[[

إلا أنها أفعال تختلف من حيث طبيعة العلاقة بين عملي الانتقال ومن حيث وضع الملكية؛ وهو اختلاف متصل بوضوح بقيم تنتمي إلى تصورات نسق المعرفة الاجتماعي. ففي جملة قايس، مثلاً، عملان: انتقال ملكية السيارة من زيد إلى عمرو، وانتقال ملكية الحصان من عمرو إلى زيد. لكن طبيعة العلاقة بين العاملين التي تجعل منهما مقايضة عوض انتقالين للملكية غير مترابطين، هي أن زيدا وعمراً متفقان على أن للسيارة والحصان قيمتين متكافئتين، وأن تبادل ملكيتهما مربوط بهذا التكافؤ. وبذلك فإن كل



أجزاء هذه العلاقة التعاملية، إذا استثنينا الجانب الفيزيائي في نقل الممتلكات، تستلزم تصورات اجتماعية. فمفهوم الاتفاق المبني على الاعتراف المتبادل بوجهة النظر والمصادقة على ذلك، تعامل اجتماعي؛ وكذلك مفهوم قيم الممتلكات التابع للمواضعات الاجتماعية. وعلاوة على هذا، يمكن أن نلاحظ أن بناءً تصورياً أكثر عمقا وتجريداً يكمن وراء هذه المواضعات الثقافية، وهو أن الكيانات والأعمال التي يبدو أنها غير متناسبة أو لا يقاس بعضها ببعض، يمكنها أن تؤول هنا إلى سلم خطي من القيم المتكافئة.^{١٢}

ورغم كون أغلب الأعمال اللسانية التي تستعمل مصطلح الوجاه أعمالاً متأخرة نسبياً، فقد تم الاستدلال بوضوح على التفاعل الوجاهي بين النسق اللغوي وأنساق أخرى منذ أواخر السبعينيات وبدايات الثمانينيات، على الأقل، من القرن الماضي.^{١٣}

فاستدل جاكندوف (١٩٧٨)، مثلاً، على التفاعل الضروري بين المعلومات النحوية والمعلومات التصورية، ليلبور منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين إطاراً للتوازي النحوي تضمن فيه الأنساق الوجاهية تفاعل الأنساق اللغوية فيما بينها، من جهة، وتفاعل هذه الأنساق اللغوية والأنساق الإدراكية والمعرفية، من جهة أخرى. واستدل تشومسكي (١٩٨١) على نظرية لغوية (هي نظرية العمل والربط) تستجيب فيها العمليات التركيبية بالضرورة للقيود الوجاهية المرتبطة بخرجها الصوتي (الصورة الصوتية) وخرجها الدلالي (الصورة المنطقية). ونجد عنده التصور نفسه من حيث الجوهر، بمصطلحات أخرى، في إطار البرنامج الأدنوي (١٩٩٥، ٢٠٠٥ مثلاً).

٣-٢-٢ وجاهات بخصائص غامضة

رأينا أن هناك نماذج نحوية اهتمت بالوجهات وعلاقتها بخصائص القدرة اللغوية، منها "البرنامج الأدنوي" عند تشومسكي الذي افترض وجاهاً تصورياً-قصدياً ووجهاً حسياً-حركياً؛ ونموذج رينهارت (٢٠٠٦) التي افترضت أربع وجاهات هي التصورات والسياق والاستنتاج والنسق الحسي-الحركي. ورغم هذا الاهتمام فإننا لا نجد في مثل هذه النماذج

النحوية أيّ تحديد واضح وكاف لخصائص هذه الوجاهات وخصائص أولياتها ومبادئ تأليف هذه الأوليات. وما دامت هذه الخصائص الذاتية غير محددة بما يكفي، فلا يمكن لهذه الوجاهات أن يكون لها دور واضح ومحدد في تقييد تصور القدرة اللغوية داخل النماذج النحوية المعنية.

وأول هذه الوجاهات ما سُمّي في البرنامج الأدنوي، بشكل مجمل وغامض، الوجاهة "الحسيّ-الحركي". وهو في الواقع، كما سنرى باختصار في الفقرة ٢-٣، وجاهان مختلفان ومستقلان بخصائصهما الذاتية وبنيتهما التشريرية والعصبية والوظيفية المعرفية؛ واحد متصل بالسمع، والثاني بالتحكم الحركي (في النطق). ولا نجد بخصوصيهما، في الإطارين المشار إليهما، سوى إشارات مجتزأة وغير كافية، كالإشارة إلى ما سماه ريتشارد كاين (1994) Kayne: مسلّمة التوافق/الخطي، (linear correspondence axiom) باعتبارها خاصية لازمة لترميز التمثيلات اللغوية ذات الصفة السُّلمية الذاتية في متواليات خطية. وذلك لجعل هذه التمثيلات ملائمة لبنية النسق النطقي لدى الإنسان. وهي مسلّمة تقوم، في جوهرها، على ما عرف قبل ريتشارد كاين بمبدأ سوسور المتعلق بخطية الدال (linéarité du signifiant).^{١٤} وما دامت خصائص طرفي هذا الوجه الحسي-الحركي غير محدّدة بما يكفي، فليس له دور واضح في تقييد مثل هذه الأطر النحوية.

أما الوجه الثاني "التصوري-القصدي"، عند تشومسكي، أو "التصورات" و"السياق" و"الاستنتاج"، عند رينهارت (٢٠٠٦)، الذي يختزل التنوع والتعدد الهائلين للأنساق التصويرية، فيصدق فيه - نظراً إلى درجة التعقيد الكمي والكيفي للوجاهات التصويرية والسياقية والاستنتاجية - أكثر مما يصدق في الوجه الأول من عمومية وغموض وغياب أيّ تحديد للخصائص الذاتية للوجاهات التصويرية المؤثرة بعمق في بنية القدرة اللغوية.^{١٥}



وقد كان هذا القصور في تحديد خصائص الوجهاء في مثل هذه الأطر النحوية مدعاة إلى النقد وإلى محاولات أخرى قام بها بعض المتبنيين لتصورات التيار التوليدي الرئيس الممثل في "البرنامج الأدنوي" عند تشومسكي. ومن هذه المحاولات المحاولة التي قام بها بيتر لودلو (٢٠١٤) Ludlow، الذي يصف الوجهاء في البرنامج الأدنوي عند تشومسكي بأنها "في أحسن الأحوال غامضة وغير محدّدة".^{١٦} ومن ثمة محاولته (أي لودلو) "استكشاف" "نظرية ملموسة" للوجهاء التصوري-القصدي.

وفي مقابل أطر نحوية (كبرنامج تشومسكي الأدنوي ونموذج رينهارت ٢٠٠٦) تطبعها محاولات لتحديد خصائص الوجهاء تُعتبر "في أحسن الأحوال غامضة وغير محدّدة"، كما يقول لودلو (٢٠١٤)، أو محاولات لا تتجاوز "الاستكشاف" كمحاولة لودلو نفسه، نجد أن دراسة هذه الخصائص الوجهية وطبيعتها وتقييدها للنظرية النحوية، من أولويات أطر نظرية أخرى بديلة، وأولها وأكثرها اهتماماً بهذا الموضوع على حد علمنا المتواضع، نظرية الدلالة التصورية (أو التوازي النحوي) التي بلورت إطاراً للتوازي النحوي تضمن فيه الأنساق الوجهية تفاعل الأنساق اللغوية في ما بينها (الوجهات الداخلية)، من جهة، وتفاعل هذه الأنساق اللغوية والأنساق الإدراكية والتصورية (الوجهات الخارجية)، من جهة أخرى. وقد قطعت هذه النظرية أشواطاً مهمة، منذ بدايات ثمانينيات القرن الماضي خاصة، كما أسلفنا، وذلك في مجالين مترابطين. يتعلق المجال الأول بفرز أنساق وجهية رئيسة، كنسق المعرفة الاجتماعية ونسق نظرية الذهن ونسق الاستنتاج والنسق البصري والنسق الفضائي ونسق العمل المركب، وبتحديد أولياتها ومبادئ تأليفها. ويتعلق المجال الثاني بكيفيات تفاعل هذه الأنساق التصورية والحسية-الإدراكية مع القدرة اللغوية، حتى لا تبقى نظرية الوجهاء "مجرد نظرية لكل شيء" بتعبير لودلو (٢٠١٤).^{١٧}

وأخيراً، فمهما كان تصورنا لهندسة الملكة اللغوية، يجب أن تكون هناك درجة كافية من دمج (وتفاعل) المعلومات بين الأنساق القالبية عبر الواجهات. وهي واجهات تتجاوز، كما سبق، التفاعل بين المعلومات داخل النحو (الواجهات الداخلية)، إلى التفاعل بين اللغة والأنساق الأخرى غير اللغوية (الواجهات الخارجية)، سواء أكانت تصويرية تُجمل أحياناً في "الخطاب" و"السياق غير اللغوي"، أم إدراكية.

ومن ثمة يتضح أن دمج المعلومات بين القوالب الفرعية في الأنساق اللغوية، من جهة، ومجالات معرفية أخرى، من جهة ثانية، ضروري لجعل التفاعل بين الصوت والمعنى أمراً ممكناً. كما يتضح، تبعاً لذلك، الدور الحاسم الذي تلعبه دراسة الواجهات في فهم الكيفية التي تشغل بها الملكة اللغوية. وهذا ما يفسر تعدد النظريات اللغوية الصورية، في العقدين الأخيرين على الخصوص، المهمة بتخصيص بنية الواجهات وكيفيات تفاعلها، سواء في إطار التيار التوليدي التقليدي (الذي يمثلته تشومسكي)، أو أطر الأنحاء البديلة (التي طورها كثيرون منهم جاكندوف، وغولديبرغ، وفان فالين ولابول، وتالمي، وليكوف، ولنغيكرك)، أو أطر تتوسط بينهما بشكل من الأشكال، كنموذج رينهارت (٢٠٠٦).^{١٨}

٣- المحللات الوجيهية ومجال انطباقها

يهم مجال انطباق الوجيه أي علم يدرُس موضوعه من حيث هو نسقٌ مرَكَّبٌ من أنساقٍ قالبية فرعية تتفاعل عبر واجهات، كما يستنتج مما ذكرناه أنفاً عن خصائص الوجيه الصورية؛ ومن هذه العلوم علم اللسانيات الذي يعيننا هنا.

يوافق مجال انطباق مفهوم الوجيه في النظرية اللسانية مجال انطباق مفهومين اعتُبرا نَوَوِيَّين في تخصيص القدرة اللغوية، هما مفهوم "خصوصية المجال" ومفهوم "المنع من حيث المعلومات"؛ وهما مفهومان مركزيان في النظرية القالبية (انظر على وجه الخصوص فودور ١٩٨٣ و ١٩٨٤). لكننا لا نقصد معناهما عند فودور الذي يؤدي إلى منع



التفاعل بين القوالب. وإنما نقصد نظريةً قالبيةً مقيدةً بالبنية (structure-constrained modularity).^{١٩} ومفاد ذلك، كما سنوضح، أن لكل مستوى من البنية صورته الحصرية الخاصة به، التي لا تتلاءم مع أي مستوى آخر. لذلك فهو "خاص المجال" (بالمعنى الذي نجده عند فودر ١٩٨٣). ووجهائته مع المستويات الأخرى للبنية، هي التي تقيه من أن يُعزَل وظيفياً داخل الذهن/الدماغ. وهذا، كما سنرى لاحقاً، يقود إلى صيغة نسبية لمفهوم "المنع من حيث المعلومات": أي أن المستوى م١ يكون مانعاً (من حيث المعلومات) في علاقته بمستوى آخر م٢، في حدود كون الفروق داخل م١ ليس لها موافقات مباشرة داخل م٢. مثال ذلك أن البنية الصوتية أقل منعاً (من حيث المعلومات) في علاقتها بالتركيب مما هي عليه في علاقتها بالبنية الفضائية، لأن الترتيب الخطي والبنية المكونية في الصوتية يوافقان إلى حد ما الرتبة الخطية والبنية المكونية في التركيب، في حين أن العلاقة بين الصوتية والبنية الفضائية أقل مباشرة بكثير، وتتوسطها وجاهات فاصلة عديدة.^{٢٠}

٣-١ القوالب الدامجة والاستنتاجية ودور القوالب الوجيهة

من الاعتبارات التي بنى عليها فودور (١٩٨٣) تقسيمه الذهن إلى أنساق دَخل (قالبية) وأنساق مركزية (غير قالبية)، اختلاف في الوظيفة: أي تحليل الدَخل مقابل تثبيت المعتقدات، واختلاف في موضوع المعالجة: أي خصوصية المجال مقابل حياد المجال. إلا أن الاختلاف في الوظيفة لا يستلزم بالضرورة اختلافاً جوهرياً في بنية الأنساق من حيث قالبيتها. فالقدرات المركزية أيضاً يمكن أن تقسم إلى قوالب خاصة المجال، وذلك على أساس التمييز بين صور البنيات التي تحللها هذه القدرات التي تقوم، تبعاً لذلك، بدمج المعلومات التي تقدمها مختلف قوالب الدَخل، في تصور موحد للعالم، وعلى أساس هذا التصور تنبني الأعمال.

إن كل واحد من هذه القوالب المركزية يملك قوّته التعبيرية الخاصة ودوره في توجيه الفهم والفعل. وتبدو هذه الاختلافات، صورياً، باعتبارها اختلافات في مستوى التمثيل أو

البنية تشبه الاختلافات بين التمثيل التركيبي والصواتي مثلاً. ومن ثمة فإن التصور القالي يصدق على الملكات المركزية كما يصدق على ملكات الدّخل.

إنّ الذهن/الدماغ، تبعاً لهذه الفرضية، يُرمّز المعلومات في عدد محدود من القوالب المتميزة، فتختلف هذه القوالب عن القوالب في تصور فودور (١٩٨٣) من حيث إنها تُفرّد على أساس البنيات التي تحللها أو صور البنيات المعرفية التي تصلها أو تشتقها وليس على أساس وظيفتها باعتبارها ملكات للدّخل أو للخروج.^{٢١}

كما أن الصفة القالية لا تصدق على الملكات في مستواها الواسع مثل الإدراك اللغوي على نحو عام، وإنما في مستواها الأصغر المتعلق بالمحلّلات المفردة: الدامجة (integrative) والوجاهية والاستنتاجية.

ذلك أنه يمكننا أن نبني نموذجاً للتحليل توافق مكوناته مكونات النموذج النحوي (الصواتية والتركيبية والدلالية) ذي الهندسة الثلاثية المتوازية:

أ- فما يوافق قواعد التكوين والقيود داخل مستوى معين من مستويات البنية، هو المحلّلات التي تنطبق على مجموعة من البنيات المجزأة بصيغة معينة، فتدمجها لبناء بنية تامة التخصيص بالصيغة المذكورة. والمثال التقليدي لهذا النوع من المحلّلات هو المحلل التركيبي الذي ينطبق على متوالية من المقولات المعجمية لبناء بنية تركيبية تامة التخصيص. وتسمّى مثل هذه العملية عملية د/مجة. فلكل مجموعة من قواعد التكوين التي تحدّد مستوى معيناً من البنية اللغوية، يتطلب المحلّل اللغوي عملية دامجة تستخدم هذه المبادئ لبناء بنيات في هذا المستوى.

ب- وما يوافق القيود الوجاهية هي العمليات التي تستعمل صورة للبنية اللغوية لخلق صورة أخرى. ومثال هذه العمليات التقليدي تحويل المعلومات السمعية - المتعلقة بتحليل التردد في إشارة كلامية متغيرة باستمرار - إلى بنية صوتية مقطّعة بكيفية منفصلة. ومثالها أيضاً استعمال التحليلات التركيبية لبناء تخصيصات الأدوار الدلالية. وتسمّى هذه العمليات عمليات وجاهية.



ج- وهناك عمليات تتخذ دخلاً لها بنيات جزئية أو تامة ذات صورة معينة في الذاكرة المشتغلة، فتربط بينها أو تبني منها بنيات جديدة ذات صورة مماثلة. ومثال هذه العمليات التقليدية قواعد الاستنتاج التي تشتق بنيات تصويرية جديدة من بنيات تصويرية موجودة. وتسمى هذه العمليات عمليات *استنتاجية*.^{٢٢}

إن تصور العمليات التحليلية على هذا النحو هو أساس القالبية المقيّدة بالبنية. وهي قالبية تقوم، مثل القالبية الفودورية، على أن الدماغ مجموعة من الأنساق المتخصصة وليس أداة واحدة "عارفة" محيطية بكل المجالات. لكن مكن القالبية، في القالبية المقيّدة بالبنية، ليس هو الملكات الواسعة النطاق مثل ملكة الإدراك اللغوي، ولكنه النطاق الأضيق للمحللات الفردية الدامجة والوجهية والاستنتاجية. فالقوالب تتمايز *ضمنياً*، تبعاً لما تصل إليه من أشكال البنية المعرفية أو تشتقّه. وقد تبني هذا التصور القالبية كثيرون منهم، بالإضافة إلى جاكندوف (١٩٨٧)،^{٢٣} وتاونسند وبيفر (١٩٨٢) Townsend and Bever، وأريب (١٩٨٧) Arbib، وليفيلت (١٩٨٩) Levelt، وكولثر (١٩٩٩) Coltheart.

إن كلّ قالب خاصّ المجال بشكل صارم، كما عند فودور. فيتعامل كل واحد من المحلّلات الدامجة والاستنتاجية مع مستوى واحد فقط من البنية المعرفية؛ وتتعامل المحلّلات الوجهية مع مستويين (وقد تُسمّى محلّلات "خاصة-المجال-الثنائي"). كما أن كلّ قالب مانع من حيث المعلومات، إذ النوع الوحيد من المعلومات الذي يمكن أن يؤثر فيه هو مستوى الدخّل المخصّص له.

وهكذا، مع تسلسل المحلّلات الدامجة والمحلّلات الوجهية يتحقق الربط المعقّد للغاية بين الصوت والمعنى. إن عدم التمييز بين هذه الأنواع من القوالب، وخاصة بين القوالب الدامجة والوجهية، أنتج تصوراً خاطئاً شائعاً للعمليات المعرفية. ومن سمات هذا التصور الخاطئ الاعتقاد بأن قالبية قدرة معينة تعني أنها مستقلة تماماً عن باقي الذهن/الدماغ. فتتصور القدرة اللغوية مثلاً باعتبارها "صندوقاً نحويّاً" معزولاً، وذلك

بناء على ما توجي به خاصيتنا خصوصية المجال والمنع من حيث المعلومات. إلا أن هاتين الخاصيتين لا تمنعان القوالب من التواصل الذي يتم عبر القوالب الوجيهة. وقد بينت عدة تجارب كيف أن "الأنساق المركزية" و"أنساق الدخّل"، بمصطلحات فودور، تتفاعلان فتستخدم الأولى الثانية للقيام بوظائفها المعرفية في التخيل أو التفكير.

مثال ذلك أن التخيل البصري يستخدم موارد قالب الإدراك البصري لأغراض التفكير. ويظهر ذلك في أن بعض مناطق القشرة البصرية تشتغل عند التخيل مثلما تشتغل عند الإبصار. فالتخيل البصري يستعمل المسارات العصبية نفسها التي تستعمل في الإبصار العادي، لتوليد منبهات بصرية في مؤخر القشرة الدماغية (occipital cortex) يحللها النسق البصري بكيفية عادية كما لو كانت مُدركات بصرية (انظر، مثلاً، عمل كوسلن Kosslyn (١٩٩٦).

وتستخدم العمليات المركزية موارد النسق اللغوي لتوليد تمثيلات لجمل اللغة الطبيعية يمكن استعمالها لأغراض تصوّرية. فتوليد عناصر من تمثيلات اللغة الطبيعية يمكننا من ضمان ممرّ إلى تمثيلاتنا التصورية نفسها لرفعها إلى الوعي وجعلها قابلة للتفكير النقدي والتأمل والتفحص.^{٢٤}

كما تندرج في هذا الإطار الصلة القائمة بين عملية إدراك اللغة وتثبيت المعتقدات، أي تحديد قيمة صدق القول المسموع، وهو تثبيت لا يتم إلا "بلغة" البنية التصورية. فيتحقق الانتقال من البنية اللغوية إلى البنية التصورية عن طريق قالب وجاهي يوازي مثلاً القالب الوجيه الذي يتوسط بين التركيب والصوت.

كما أن التصور الخاطئ المشار إليه، الناتج خاصة عن عدم تمييز القوالب الدامجة من الوجيهة، غالباً ما ينعكس في رسم العلاقة التحليلية بين التركيب والدلالة على الشكل المباشر التالي:

شكل ٥

محلل تركيبي ← محلل دلالي



أي أن خَرَجَ المحلل (أو القالب) التركيبي يُرسل إلى الدلالة.

إلا أن هذا التصور لا يأخذ بعين الاعتبار كون المحلل التركيبي لا يُعنى إلا بالكيانات التركيبية، كعناصر الأشجار التركيبية، والمقولات الاسمية والمركبات الفعلية والوسم الإعرابي، الخ؛ وتحليله للجملة يظل قائماً على هذه الكيانات التركيبية. والمحلل الدلالي لا يعرف شيئاً عن المركبات الاسمية والوسم الإعرابي، بل مجاله الكيانات التصورية، كالأحداث والموضوعات، ومحتويات القضايا. ومن ثمة فإن المعلومة المتعلقة مثلاً بكون مركب اسمي معين هو مفعول الفعل لا يستعملها المحلل الدلالي. بل يحتاج هذا الأخير إلى معرفة أن الفرد الذي يحيل عليه المركب الاسمي المذكور له دور محوري (دلالي) معين (مثل دور الضحية patient) في العمل الذي يحيل عليه الفعل. أما الربط (بين المحللين التركيبي والدلالي) فتتكفل به قواعد المحلل الوجهاء التركيبي-الدلالي. ويوضح مثال كهذا أن البنية التركيبية ليس لها أي دور في الدلالة إلا من خلال ارتباطها بما يوافقها فيها. وبعبارة أخرى، فإن "إرسال" المعلومات النحوية إلى المحلل الدلالي يستلزم في الواقع عملية ترابط بين مستويين من البنية، وهي عملية ليست بالبسيطة. فهي ليست كإرسال إشارة عبر سلك أو سائل عبر أنبوب؛ بل هي بالأحرى عملية تحليل في حد ذاتها، تحليل من النوع الذي يُنجزه محللٌ وجاهي. وبهذا يمكن اعتبار القالب الوجهاء مرآةً تعكس الكيفية التي تتفاعل بها القوالب الدامجة.

٢-٣ الوجهاء و"خصوصية المجال الثنائي"

ماذا نقصد بالضبط حين نقول إن القالب الوجهاء يصل إلى بنية الدَّخْل الخاصة به ويُنتجُ بنيةَ الخَرَج الخاصة به؟

لنأخذ مثال النسق السمعي. لقد استدل ليبيرمان (١٩٩٦) وليبرمان وستوديرت-كينيدي (١٩٧٧)، مثلاً، بشكل مطوّل على أن محلّل الوجهاء السمعي-الأصواتي (auditory-phonetic) جهازٌ قالي متخصص يعمل بالتوازي مع التحليل السمعي العادي

(الذي يحلل جرس المدرسة أو هدير الرعد مثلاً)؛ فيبدأ بالدخل السمعي نفسه ولكنه يحلله على نحو مختلف (يتعلق بالأصوات اللغوية حصراً). وبالإضافة إلى ذلك، هناك جهازان متخصصان آخران، لتعرّف الصوت (voice recognition) وإدراك التأثير السمعي (auditory affect) (أي نغمة الصوت وتعبيره العاطفي، أو ما يسمى بالعروض العاطفي (emotional prosody)، يستخدمان الإشارة السمعية بطرق مختلفة (تتعلق بالمعرفة الاجتماعية مثلاً). وهذا يعني أن الوجه السمعي-الأصواتي ليس سوى واحد من مجموعة من الوجاهات المتخصصة التي تتخذ من الإشارات السمعية مدخلا لها.

إن كل وجه من هذه الوجاهات "يرى" أجزاء مختلفة من الإشارة السمعية. فينتبه القالب السمعي-الأصواتي إلى توقيت انتقالات التشكيلات الموجية (formant transitions) وتوزيعها وإلى التغيرات القصيرة المدى في الشدة وطبقة الصوت (pitch)، وهي الفروق التي يحتاجها لاشتقاق البنية الأصواتية. لكنه يغفل عن السعة (amplitude) الشاملة، وطبقة الصوت، والجرس (timbre)، وهي مؤشرات على تعرّف الصوت والتأثير. وعلى العكس من ذلك، فإن قوالب تعرّف الصوت والتأثير تغفل عن الفروق التي تحدّد القطع الأصواتية، ولكنها تلتقط الإشارات الواردة في مجالاتها الخاصة. ومفاد هذا أن كل قالب من هذه القوالب الوجيهية يستخدم فقط مجموعة فرعية من الفروق المتاحة في الدّخل السمعي. وفي المقابل، لا يحتاج القالب الوجيهي إلى إنتاج كل الفروق الممكنة في مجال الخَزَج الخاص به؛ كما هي حال الوجه السمعي-الأصواتي، مثلاً، الذي لا ينتج حدود الكلمات.

وتصدق الملاحظات نفسها في حالة الوجه الصوتي-الحركي (النطقي) لإنتاج الكلام. فمظاهر البنية الصوتية لا توافق كلها مظاهر التحكم الحركي عند تشغيل القناة الصوتية. من ذلك أن حدود الكلمات لا توافق تماماً الوقفات عند إنتاج الكلام. كما أن مظاهر التحكم الحركي لا تراقبها كلها البنية الصوتية، إذ يمكن للمتكلم أن يتكلم ويُبَيِّنَ وعلوُّه في فمه، فلا يغيّر تأثير التحكم الحركي بذلك من البنية الصوتية شيئاً. زد على



هذا أن عضلات القناة الصوتية نفسها تستخدم للمضغ والاحتساء والمص وما شابه ذلك. فيتضح أن المبادئ الوجيهة نفسها تنطبق في مثل هذه الحالة أيضاً.

ونجد الخاصية نفسها في القوالب الوجيهة الأخرى. فالقالب الصوتي-التركيبى يربط الترتيب الخطي في بنيته دُخْلُهُ وخَرْجُهُ. لكنه لا "يعرف" شيئاً عن مظاهر صوتية، مثل البناء المقطعي الوارد في النطق دون التركيب، ولا "يعرف" سوى القليل من تفاصيل الإدماج في البنية التركيبية، وهي تفاصيل أكثر وروداً في الدلالة مقارنة بالصوتية. ومثل هذا في الوجهاء الرابط بين البنية التصويرية والبنية البصرية-الفضائية الذي لا "يعرف" شيئاً عن مظاهر مركزية في البنية التصويرية كأحياز التسوير، أو الشرط، أو القوة الإنجازية، أو قيم الصدق؛ في حين يتعرف مظاهر أخرى كتلك المتعلقة بالموضوعات، وأجزائها، وأمكتتها، وحركتها. كما أنه لا "يعرف" كل ما يمكن معرفته عن البنية الفضائية، وعلى رأس ذلك تفاصيل أشكال الموضوعات.^{٢٥}

هكذا يمكن أن يكون القالبُ الوجيه، بصفة عامة، خاصّ المجال أكثر من القوالب الدامجة التي تبني بنيات دُخْلُهُ وخَرْجُهُ. ذلك أن "خصوصية مجاله الثنائي" تقتصر تحديداً على مظاهر البينيتين التي يمكن الربط بينها بشكل مباشر، في حين تظل المظاهر الأخرى من كل بنية غير واردة في الوجهاء المعني و"غير مرئية". ولهذا وصّفنا أنفاً الربط الذي يقيمه القالبُ الوجيه بكونه تشاكلاً جزئياً.^{٢٦}

هذه، إذن، لمحة عامة عن الإطار المعرفي العام الذي يحدد قيام الذهن/الدماغ على انتظام المعلومات في نسق من القوالب المتفاعلة الدامجة والوجيهة والاستنتاجية التي تضمن بلورة العمليات المعرفية ومردوديتها.

٤- الخاتمة

يعتبر تخصيص مفهوم الوجهاء من المتطلبات اللازمة لبلورة تصور واضح ومقيّد لهندسة الملكة اللغوية واكتسابها واستعمالها وعلاقاتها بالملكات المعرفية الأخرى. وقد قدمنا، في

قسم أول من هذا البحث، تخصيصاً صورياً لهذا المفهوم يقوم على اعتباره نسقاً من القيود يتفاعل بواسطته نسقان مختلفان مستقلان، تفاعلاً جزئياً يعمل بموجبه النسقان المعنيان على تقييد كل واحد منهما للآخر. ودعمنا هذا التخصيص بأمثلة توضيحية ربطناها بتقسيم الوجاهات إلى وجاهات "داخلية" متعلقة بالصلات التفاعلية بين مكونات النسق اللغوي الصوتية والتركيبية والتصورية (الدلالية)، و"وجاهات خارجية" تهتمّ الصلات التفاعلية بين الملكة اللغوية وباقي الملكات الأخرى.

وتناولنا في القسم الثاني مجال انطباق المحللات الوجاهية وتمييزها من المحللات الدامجة والاستنتاجية. وذلك على أساس أن المحللات الدامجة (مثل قواعد التكوين) تنطبق على مجموعة من البنيات المجزأة لإدماجها في بنية تامة؛ ومثالها المحلل التركيبي الذي ينطبق على متواليات من المقولات المعجمية لبناء بنية تركيبية تامة التخصيص. والمحللات الاستنتاجية عمليات تتخذ دخلاً لها بنيات جزئية أو تامة ذات صورة معينة في الذاكرة المشغلة، فتبني منها بنيات جديدة ذات صورة مماثلة؛ ومثال هذه العمليات التقليدي قواعد الاستنتاج التي تشتق بنيات تصويرية جديدة من بنيات تصويرية موجودة. أما المحللات الوجاهية فهي العمليات التي تستعمل صورة للبنية اللغوية لخلق صورة أخرى. ومن أمثلتها تحويل المعلومات السمعية - المتعلقة بتحليل التردد في إشارة كلامية متغيرة باستمرار - إلى بنية صوتية مقطّعة بكيفية منفصلة؛ واستعمال التحليلات التركيبية للجملة لبناء تخصيصاتٍ لأدوارها الدلالية.

هكذا تتعامل المحللات الدامجة والاستنتاجية مع مستوى واحد فقط من البنية المعرفية؛ بينما تتعامل المحللات الوجاهية (ذات المجال الثنائي) مع مستويين، هما بنية الدّخل التي يقع عليها تحليل الوجه وبنية الخُرج التي تنتُج عن هذا التحليل. وبتضافر عمل هذه المحللات مجتمعة يتحقق الربطُ المعقّد للغاية بين الصوت والمعنى.



الهوامش

- ^١ يقترح محمد غاليم: "وجه" مقابل: "interface". ومن عناصر المادة المعجمية التي استأنس بها لبلورة هذا الاقتراح، ما جاء في *لسان العرب* في مادة "وجه"، ومنه: "هو وُجَاهُكَ وَوِجَاهُكَ وَتُجَاهُكَ وَتُجَاهُكَ أَي جِذَاءُكَ مِنْ تَلْقَاءِ وَجْهِكَ. وَاسْتَعْمَلَ سَبِيوِيهِ التُّجَاءُ اسْمًا وَظَرْفًا. وَحَكَ اللِّحْيَانِي: دَارِي وَجَاءَ دَارِكُ وَوَجَاءَ دَارِكُ وَوَجَاءَ دَارِكُ، وَتَبَدَّلَ النَّاءُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ [...] وَلَقِيهِ وَجَاهًا وَمُوَاجَهَةً: قَابِلٌ وَجْهَهُ بِوَجْهِهِ [...]". وقد سبق أن قدم تحديدات مختصرة لمفهوم "الوجه"، منها، على سبيل المثال، غاليم (٢٠٠٤)، غاليم (٢٠٠٧) و(٢٠١٦) و(٢٠٢١).
- ^٢ وانظر بيش وشوتكين (٢٠٠٩)، Bich and Shutkin، ١٣٨.
- ^٣ انظر قاموس: (٢٠٠٠) *The American Heritage Dictionary of the English Language*.
- ^٤ وانظر غريشمان (١٩٨٦)، Grishman، ٧.
- ^٥ وانظر التفاصيل في بيش وشوتكين (٢٠٠٩)، Bich and Shutkin، ١٣٨-١٣٩.
- ^٦ وانظر بيرفيتش (٢٠٠٧)، ٢-١؛ وغاليم (٢٠٠٧) و(٢٠١٤) و(٢٠٢١) و(٢٠٢١).
- ^٧ وانظر جاكندوف (٢٠٠٢)، ٤٤-٤٥؛ وغاليم (٢٠٢١).
- ^٨ وانظر جاكندوف (٢٠٠٢)، ٤٨-٥٠. وانظر غاليم (١٩٩٩) و(٢٠٢١) الفصل الثاني.
- ^٩ انظر فان دير زي ونيكان (٢٠٠٠)؛ وانظر غاليم (١٩٩٩)، ٢٠٢١، ٢٠٢١، ٢٠٢١.
- ^{١٠} وانظر فيرث Weise وفيتنبورغ (٢٠١٥)، ٢٧٨. وانظر مثالا توضيحيا مفصلا لعلاقة الربط التي يقيمها التركيب بين الدلالة والصوتية، في فيرث (٢٠٠٣)، ١١٦-١٢٠.
- ^{١١} انظر جاكندوف (٢٠٠٢) و(٢٠٠٧)؛ وغاليم (٢٠١١) و(٢٠١١).
- ^{١٢} انظر التفاصيل في جاكندوف (٢٠٠٧)؛ وغاليم (٢٠٢١)، الفصل الرابع، الباب الثاني.
- ^{١٣} انظر أعمالا مبكرة في هذا المجال، منها، مثلا، جاكندوف (١٩٧٨) و(١٩٨٣)، وشومسكي (١٩٨١) و(١٩٨٦)، والفاسي الفهري (١٩٨٥)، وغاليم (١٩٨٧).
- ^{١٤} انظر شومسكي (٢٠٠٥)، ١٥؛ وانظر التفاصيل في غاليم (٢٠٠٧)، الفصل الرابع من الباب الأول.
- ^{١٥} وانظر غاليم (٢٠١٤).
- ^{١٦} انظر لودلو (٢٠١٤)، ٩١.
- ^{١٧} نفسه. وقد فصلنا في كل هذا وما يتصل به في منشورات منها غاليم (٢٠٢١) و(٢٠٢١).
- ^{١٨} انظر روثمان وسلاياكوفا (٢٠١١)، ٥٦٨-٥٧٠؛ وريهارت (٢٠٠٦)، ٨. وغاليم (٢٠١٤).
- ^{١٩} انظر جاكندوف (٢٠٠٢) و(٢٠٠٧)، وغاليم (٢٠٠٧).
- ^{٢٠} انظر روثمان وسلاياكوفا (٢٠١١)، ٥٦٨؛ و(٢٠٠٧)، ٩٧-٩٨.
- ^{٢١} انظر جاكندوف (١٩٩٢)، ٦٩-٧١؛ و(١٩٩٧)، ٤١-٤٢؛ و(٢٠٠٢)، ٢٢٠. وغاليم (١٩٩٩)، ٤٢٦-٤٢٨؛ و(٢٠٠٧)، الفصل الأول من الباب الأول.
- ^{٢٢} انظر، مثلا، جاكندوف ٢٠٠٢، ١٩٨-١٩٩.
- ^{٢٣} وقد كان يسميها آنذاك "قابلية تمثيلية". وانظر غاليم (١٩٩٧) و(١٩٩٩) و(٢٠٠٧).
- ^{٢٤} انظر كروتس (١٩٩٨)؛ وانظر التفصيل في علاقة الإغناء بين اللغة والفكر في غاليم (٢٠٠١) و(٢٠٠٧) والمراجع هناك.
- ^{٢٥} وانظر جاكندوف (٢٠٠٧)، وغاليم (٢٠١٦) و(٢٠٢١) و(٢٠٢١).
- ^{٢٦} انظر جاكندوف (٢٠٠٢)، ٢٢٢-٢٢٤.

المراجع العربية

- جاكندوف، راي. (٢٠٠٧). *اللغة والوعي والثقافة، أبحاث في البنية الذهنية*. ترجمة وتقديم محمد غاليم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان.
- غاليم، محمد. (١٩٨٧). *التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم*. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- غاليم، محمد. (١٩٩٧). في التصور القالي. مجلة: *أبحاث لسانية* ٤، ٨٤-٤٩، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- غاليم، محمد. (١٩٩٩). *المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي*. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.
- غاليم، محمد. (٢٠٠١). عن علاقة اللغة بالفكر. مجلة *لمناهل*، عدد مزدوج، ٦٣-٦٢، الرباط.
- غاليم، محمد. (٢٠٠٤). المعجم وهندسة النحو. مجلة *آفاق جامعية*، السنة الأولى، العدد الثاني، ٤٨-٣٣، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط.
- غاليم، محمد. (٢٠٠٧). *النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة. مبادئ وتحاليل جديدة*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- غاليم، محمد. (٢٠١١أ). مرجعيات معرفية في النظرية اللسانية التوليدية. ضمن كتاب: *المرجعيات في النقد والأدب واللغة*. إشراف: ماجد الجعافرة وأمجد طلافحة، ٧١-٥٩، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.
- غاليم، محمد. (٢٠١١ب). هندسة التوازي النحوي وبنية الذهن المعرفية. ضمن كتاب: *آفاق اللسانيات، دراسات-مراجعات-شهادات، تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى*. إشراف: هيثم سرحان، ٦٦-٥١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- غاليم، محمد. (٢٠١٤). السمات والوجهات وهندسة النحو. ضمن كتاب: *اللسانيات وإعادة البناء*. إعداد: سرور اللحياي والمنصف عاشور، ٢٠-٧، منشورات مخبر نحو الخطاب وبلاغة التداول، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس.



غاليم، محمد. (٢٠١٦). بعض خصائص الوجه التصوري-الفضائي. ضمن كتاب: *آفاق لغوية، أعمال مهادة إلى الأستاذ إدريس السغروشي*. إعداد: محمد الفران ومحمد غاليم، ٢٠٢-١٨١، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

غاليم، محمد. (٢٠١٦ب). النظرية الذريعية والكفاية المعرفية، أو نحو تفكيك معرفي للسياق. مجلة *أبحاث لسانية*، العدد ٣٢، ٦٠-٣١، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

غاليم، محمد. (٢٠٢١). *اللغة بين ملكات الذهن، بحث في الهندسة المعرفية*. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

غاليم، محمد. (٢٠٢١ب). *الأنموذج المعرفي إطاراً لاتصال العلوم، بحث في وحدة المنهج وتربط الموضوعات*. الدار التونسية للكتاب، تونس.

الفهري، عبد القادر الفاسي. (١٩٨٥). *اللسانيات واللغة العربية*. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

المراجع العربية المرومنة

Jackendoff, Ray. (2007). *Al-Lughatu wa al-Wa'yu wa al-Thaqafatu, Abhathun fi al-Binyati al-Dihniati*. Tarjamatu wa Taqdimu Muhammad Ghalim, Dar al-Kitaab al-Jadid al-Mutahida, Bayrut, Lubnan. (In Arabic)

Ghalim, Muhammad. (1987). *Al-Tawlid al-Dalali fi al-Balagha wa al-Mu'jam*. Dar Tubqal li al-Nashr, Daar al-Bayda. (In Arabic).

Ghalim, Muhammad. (1999). *Al-Ma'na wa al-Tawafuq, Mabadi li Taasil al-Baht al-Dalali al-'arabi*. Manshurat Ma'had al-Dirasat wa al-'abhat li Ta'rib, al-Ribat. (In Arabic).

Ghalim, Muhammad. (1997). *Fi al-Tasawur al-Qalabi*. Majalat: *Abhat Lisania*, 4, Manshurat Ma'had al-Dirasat wa al-'abhat li Ta'rib, al-Ribat. (In Arabic).

Ghalim, Muhammad. (2001). 'an 'alaqat al-Lugha bi al-Fikr. Majalat : *al-Manahil*, 'adad Muzdawij, 62-63, al-Ribat. (In Arabic).

- Ghalim, Muhammad. (2007). *Al-Nazaria al-Lisania wa Dalala al-'arabia al-Muqarana, Mabadi wa Tahalil Jadida*. Dar Tubqal li al-Nashr, Daar al-Bayda. (In Arabic).
- Ghalim, Muhammad. (2011a). Marji'iyat Ma'rifiya fi al-Nazariat al-Lisania al-Tawlidia. Dimna Kitab: *Al-Marji'iyat fi al-Naqd wa al-Adab wa Lughah*. Ishraf: Majid Al-Ja'afra wa Amjad Talafha, 'alam al-Kutub al-Hadit li Nashr wa Tawzi', Irbid, al-Urdun. (In Arabic).
- Ghalim, Muhammad. (2011b). Handasat al-Tawazi al-Nahwi wa Binyat al-Dihn al-Ma'rifiya. Dimna Kitab: *Afaq al-Lisaniyat, Dirasat-Muraja'at-Shahadat, Takriman li al-'ustad al-Duktur Nihad al-Musa*. Ishraf: Haytham Sarhan, Manshurat Markaz Dirasat al-Wahda al-'arabia, Bayrut, Lubnan. (In Arabic).
- Ghalim, Muhammad. (2014). Al-Simat wa al-Wijahat wa Handasat al-Nahw. Dimna Kitab: *Al-Lisaniyat wa I'adat al-Binaa*. I'dad: Surur Al-Lahyani wa Al-Munsif 'ashur, 7-20. Manshurat Makhbar Nahw al-Khitab wa Balaghat al-Tadawul, Kuliyat al-Adab wa al-Funun wa al-Insaniyat, Jami'at Manuba, Tunus. (In Arabic).
- Ghalim, Muhammad. (2016). Ba'd Khasais al-Wijah al-Tasawuri-al-Fadai. Dimna Kitab: *Afaq Lughawia, A'mal Muhdat ila al-Ustadh Idris Al-Saghrushni*. Manshurat Ma'had al-Dirasat wa al-'abhat li Ta'rib, al-Ribat. (In Arabic).
- Ghalim, Muhammad. (2021a). *Al-Lughah bayna Malakat al-Dihn, Bahtun fi al-Handasa al-Ma'rifiya*. Dar al-Kitaab al-Jadid al-Mutahida, Bayrut, Lubnan. (In Arabic).
- Ghalim, Muhammad. (2021b). *Al-Unmudaj al-Ma'rifi Itaran li-Tisal al-'ulum, Bahtun fi Wahdat al-Manhaj wa Tarabut al-Mawdu'at*. Al-Dar al-Tunusia li al-Kitab, Tunus. (In Arabic).
- Al-Fahri, Abd al-Qadir Al-Fasi. (1985). *Al-Lisaniyat wa Lughah Al-'arabiya*, Dar Tubqal li al-Nashr, Daar al-Bayda. (In Arabic).

المراجع الأجنبية

- Arbib, Michael. (1987). Modularity and Interaction of Brain Regions Underlying Visuomotor Coordination. In : Garfield, Jay (ed.), *Modularity in Knowledge Representation and Natural-Language Processing*. 333–364, Cambridge, Mass. : MIT Press.



- Bich, M. A. and Shutkin, L. V. (2009). Two Approaches to Defining the “Interface” Concept in Computer Science. *Automatic Documentation and Mathematical Linguistics*, Vol. 43, No. 3, 138–148.
- Bierwisch, M. (2007). Semantic Form as Interface. In: Späth, A. (ed.), *Interfaces and interface Conditions*. Walter de Gruyter.
- Carruthers, P. (1998). Thinking in Language, evolution and a modularist possibility. In: Carruthers and Boucher (eds.), *Language and Thought, interdisciplinary themes*. Cambridge University Press.
- Chomsky, N. 1981. *Lectures on Government and Binding*. Foris Publications, Dordrecht, Holland.
- Chomsky, N. (1986). *Knowledge of Language: Its Nature, Origin and Use*. Praeger, New York.
- Chomsky, N., (1995), *The Minimalist Program*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Coltheart, M. (1999). Modularity and Cognition. *Trends in Cognitive Science* 3, 115–120.
- Fodor, J.A. (1983). *The Modularity of Mind. An Essay on Faculty Psychology*. MIT Press, Cambridge.
- Fodor, J.A. (1984). Observation reconsidered. *Philosophy of Science* 51, 23–43.
- Grishman, R. (1986). *Computational Linguistics*. Cambridge University Press.
- Jackendoff, R. (1978). Grammar as Evidence for Conceptual Structure. In: Halle, M., Bresnan, J. and Miller, G.A. (eds), *Linguistic Theory and Psychological Reality*. MIT Press.
- Jackendoff, R. (١٩٨٣). *Semantics and Cognition*. MIT Press.
- Jackendoff, R. (١٩٨٧). *Consciousness and the Computational Mind*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Jackendoff, R. (1992). *Languages of the Mind*. MIT Press.
- Jackendoff, R. (1997). *The Architecture of the Language Faculty*. MIT Press.
- Jackendoff, R. (2002). *Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution*. Oxford University Press.
- Kayne, R. S., 1994, *The Antisymmetry of Syntax*, MIT Press: Cambridge.
- Kosslyn, Stephen. (1996). *Image and Brain: The Resolution of the Imagery Debate*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Levelt, W. J. M. (1989). *Speaking*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Lieberman, Alvin. (1996). *Speech: A Special Code*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Lieberman, Alvin and Michael Studdert-Kennedy. (1977). Phonetic Perception. In: R. Held, H. Leibowitz, and H.-L. Teuber (eds.), *Handbook of Sensory Physiology, vol viii: Perception*. Heidelberg: Springer.
- Ludlow, P. (2014), Recursion, Legibility, Use. In: Roeper, T. and Speas, M. (eds.), *Recursion: Complexity in Cognition*, Springer International Publishing.

- Reinhart, T. (2006). *Interface strategies: Reference-set computation*. MIT Press, Cambridge, MA.
- Rothman, J. and Slabakova, R. (2011). The Mind-Context Divide: On acquisition at the linguistic interfaces. *Lingua* 121, 568–576.
- The American Heritage Dictionary of the English Language*. Third Edition, Soukhanov, Anne H. (Executive Editor), 1994, Houghton Mifflin Company.
- Townsend, D. J. and T. G. Bever. (1982). Natural Units of Representation Interact during Sentence Comprehension. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 21, 688–703.
- Van Der Zee, E. and Nikanne, U. (2000). Introducing Cognitive Interfaces and Constraints on Linking Cognitive Information. In : Van Der Zee, E. and Nikanne, U. (eds.), *Cognitive Interfaces: Constraints on Linking Cognitive Information*. 1-17, Oxford University Press.
- Wiese, H. (2003). *Numbers, Language, and the Human Mind*. Cambridge University Press.
- Wiese, H. and Wittenberg, E. (2015). Arbitrariness and Iconicity in the Syntax-Semantics Interface: An Evolutionary Perspective. In: Toivonen, I., Csúri, P. and van der Zee, E. (eds.), *Structures in the Mind, Essays on Language, Music, and Cognition in Honor of Ray Jackendoff*. MIT Press.

Author Biodata	بيانات الباحث
Mohamed, Ghalim is Professor of Linguistics in the ‘‘Linguistics, Language Planning and Terminology Laboratory’’, at the Institute for the Study and Research on Arabization, Mohammed V University (Morocco). Prof Ghalim obtained his PhD degree in Linguistics in 1997 from Hassan II-Mohammedia University. His research interests include ComparativeLinguistics, Cognitive Linguistics, Philosophy of Language and Applied Linguistics.	محمد غاليم، أستاذ اللسانيات في "مختبر اللسانيات والهيئة اللغوية والأصطلاح" بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، (المملكة المغربية). حاصل على درجة دكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني-المحمدية (المحمدية، المملكة المغربية) عام ١٩٩٧. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات المقارنة، واللسانيات المعرفية، وفلسفة اللغة، واللسانيات التطبيقية.

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : mohaghalim@gmail.com

مشاكل الإسقاط: بعض قضايا العنونة المقولية في بنيات العطف

Projection Problems: Some Issues of Category label in the structures of coordination

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-021-002>

عزالدين حضري

جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة-المغرب

توثيق البحث APA Citation

حضري، عز الدين (٢٠٢٥). مشاكل الإسقاط: بعض قضايا العنونة المقولية في بنيات العطف، *مجلة اللسانيّات العربيّة*، ٢١، ٤٣-٦٩.

استقبل في: ١٤٤٦/٠٧/٠٥ - رُوجع في: ١٤٤٦/١٠/١٠ - قُبِل في: ١٤٤٦/١٢/٢٢ - نُشر في: ١٤٤٧/٠١/٠٥

Received on: 05-01-2025 / Revised on: 09-04-2025 / Accepted on: 19-06-2025 / Published on: 01-07-2025

Abstract

In this paper, an attempt is made to present the latest developments in generative syntax related to the problems of projection, based on

category label raised by the structure of coordination in Arabic. Favouring the explanatory power of the binary branching over flat configuration, we show that the proposed binary branching does not have a unified categorical label that controls it, but rather is attracted by multiple labels. We also observe that it is incompatible with coordination because of certain theoretical factors and the components of coordination itself. Instead, we assume that coordination does not have a special projection but acquires its categorical label from the conjunct first, and the symmetry between conjuncts.

Keywords: Minimalist Program - Generative Syntax -category label - coordination- Standard Arabic.

الملخص

نحاول هذه الورقة أن نرصد مستجدات التركيب التوليدي المتصل بمشاكل الإسقاط انطلاقاً من قضايا العنونة المقولية التي تثيرها بنى العطف في اللغة العربية، ونبرز في الوقت نفسه القوة التفسيرية التي يتيحها التفرع الثنائي على حساب التمثيل المسطح. وقدرته على التوافق مع مبادئ الربط، ونؤكد في إطار ذلك أن تمثيل التفرع الثنائي المقترح بوصفه تمثيلاً للعطف ليست له عنونة مقولية موحدة، بل تتجاذبه عنونات متعددة، نرصد عدم توافقها مع العطف استناداً إلى آليات متعددة يتيحها الإطار النظري من جهة، ومن جهة ثانية تبرزها عناصر العطف (المعطوف عليه - العاطف - المعطوف). في المقابل، ندافع عن افتراض أن العطف لا يتوافر على إسقاط خاص، بل يكتسب عنونته المقولية من المعطوف عليه، ويستمد هذا الافتراض قوته التفسيرية من كون المعطوفات متناظرة على المستوى المقولي والإعرابي والدور المحوري.

الكلمات المفتاحية: البرنامج الأدنى - النحو التوليدي - العنونة المقولية - العطف - العربية المعيار.

المقدمة

منذ بداية النظرية التوليدية وعلى امتداد مسارها، اعتبر العطفُ رائزاً من بين روائز أخرى على كفاية بعض النماذج اللسانية^١. كما اعتبره تشومسكي (Chomsky, ١٩٥٧: ٣٦) حجة على كفاية التحليل إلى المكونات المباشرة (Immediate constituent Analysis) وقصور النموذج التحويلي في أثناء الاهتمام بالبرهنة على البنى المركبية وإبراز قوتها. وإذا كان العطف قد أسهم في تطور النماذج التركيبية، فإنه ما يزال مفتوحاً على قضايا وإشكالات متصلة بالإسقاطات والتمثيلات المقترحة ومشاكل العنونة المقولية. إن الأسئلة التي تثار اليوم ضمن التركيب التوليدي المتصل بقضايا العنونة في بنى العطف، سواء أكانت نظرية أم تجريبية، لم يكن من الممكن صياغتها أو حتى تخيلها من قبل، وهذا ينم عن تطور كبير لهذا الجهاز، ليس في تقديم أوصاف تركيبية فحسب، بل حتى في صياغة إشكالات يوظفها حدس لساني قوي. وتثير قضايا العنونة المقولية ضمن مجال التركيب إشكالات حقيقية تتصل أساساً بالتمثيلات وقوتها الوصفية وطبيعة العنونة التي تُسند لبنى العطف، والدور الذي يلعبه التناظر في رسم معالم العنونة المقولية.

يأتي هذا البحث منظماً على الشكل الآتي: نخصص الفقرة الأولى لرصد أدبيات حول التمثيلات المقترحة لبنية العطف نقف من خلالها على التمثيلين المسطح والثنائي لإجراء مفاضلة بينهما على أساس تركيبى. ونرصد في الفقرة الثانية إشكال العنونة المقولية والمقترحات الخاصة بتمثيل الإلحاق وتمثيل مخصص - رأس - فصلة. ثم نبرز في الفقرة الثالثة قوة الافتراض الذي ينطلق من أن العطف ليس له إسقاط خاص من خلال رصد السلوك التركيبى لروابط العطف وقضايا الانتقاء المقولي. وندفع في الفقرة الرابعة بتمثيل يعتبر أن بنية العطف تكتسب عنونها المقولية من المعطوف عليه بناء على وجود تناظر بين المعطوفين. ونقدم في الفقرة الخامسة خلاصة تركيبية للبحث.

١ - أدبيات حول التمثيلات الشجرية للعطف

تتيح أدبيات العطف (روس Ross ١٩٦٧، مون Munn ١٩٨٧، بروكوفاك Progovac ١٩٩٨، فليبس Philips ٢٠٠٣، تيفال Tevelde ٢٠٠٥، زهانك Zhang ٢٠٠٩، وفيسر Weisser ٢٠١٥) تمثيلين متنافسين: التمثيل المسطح وتمثيل التفرع الثنائي. ولرصد أبعاد التمثيلين نتبع العلاقات البنيوية التي تنتظم بموجها عناصر العطف. وهذا لن



يكون حاصلًا دون تقديم توصيف للإشكالات الآتية: هل تتوافق عناصر العطف مع التمثيل المسطح، ومن ثمة يكون العاطف متاحًا للمعطوفين أم أنه يشكل مكونًا مع المعطوف، وبالتالي، نكون إزاء تفرع ثنائي لبنية العطف؟

يمكن أن نقدم لهذه الإشكالات ذات الأبعاد التصورية الافتراضات الآتية:

(أ) إذا كانت بنية العطف تتوفر على تفرع ثنائي، فإن أحد المعطوفين يكون أقرب بنيويًا إلى العاطف من المعطوف الآخر. وهذا الإمكان متاح مع التفرع الثنائي دون التمثيل المسطح.

(ب) يمثل العاطف رأس بنية العطف والمعطوف عليه مخصصًا ويعد المعطوف فضلة.

(ج) تأخذ مركبات العطف صورًا مقولية متنوعة ولا تؤثر هذه الحرية في التفرع الثنائي لبنية العطف.

بناءً على هذه الافتراضات، نحاول في الفقرة الفرعية الموالية رصد التمثيلين:

المسطح والتفرع الثنائي.

١-١ التمثيل الشجري المسطح لبنية العطف

إذا تتبعنا التطور الذي عرفته الدراسات التركيبية، نجد أن النحو التوليدي أولى اهتمامًا بالعطف وقُدِّمت له تمثيلات متنوعة. واعتبرت الأبحاث بدايةً من تشومسكي (١٩٥٧) أن بنية العطف ذات تمثيل مسطح (Flat configuration)، ومعنى هذا أن المعطوفات تنحيز في المستوى نفسه ويتوسطها عاطف. ويصدر هذا عن فرضية أن ثمة تشاكلات بين عناصر العطف من جهة توزيعها يعكسها التمثيل (١).

(١)



لقد شكلت أبحاث باخ Bach (١٩٦٤: ٦٧)، تشومسكي Chomsky (١٩٦٥: ١٢)، روس Ross (١٩٦٧: ١٦٢)، الأسس التي استند إليها التمثيل المسطح الشيء الذي قاد عدداً من الباحثين إلى تبنيه، (فليبس Philips (٢٠٠٣)، بيترسون (٢٠٠٤)). وينطوي التمثيل المسطح على رصد مواقع العطف، من حيث إنه تمثيل تأسس في حضان البنيات التركيبية، ويقوم على تحليل عناصر العطف بوصفها تنحيز في مستوى واحد.

(٢) جاء زيد وعمرو

(3) J'ai apprécié le livre et le spectacle (٢٠١٨: ٢٩١) رشاد

(الترجمة): استمتعت بالكتاب والعرض

Tom and Carol bought ten cars (4)

(الترجمة): اشترى توم وكارول عشر سيارات

إحدى خصائص التمثيل (١) اتجاهه نحو التمثيل لعناصر العطف (المعطوف عليه، العاطف، المعطوف) بوصفها تشغل مستوى واحداً. ومع توالي النماذج ودخول نظرية س-خط حيز التطبيق لتشمل المقولات المعجمية والوظيفية، بدأت تبرز مشاكل التمثيل المسطح، حيث إنه لا يسير في توافق مع مبادئ الربط (Binding principles) والتحكم المكوّني (Constituent-command).^٢ ونقول إن عنصراً ما يتحكم مكوّنياً في عنصر آخر حين يتفرع الأول مباشرة عن عجرة يتفرع منها العنصر الثاني. ولإبراز أن التمثيل المسطح لا يتنبأ بهذه العلاقات، نورد معطيات من قبيل:

(٥أ). يساند المثقفُ الحزبَ ولا يتفق معه

ب. *لا يتفق معه ويساند المثقفُ الحزبَ

إن ما يسم العلاقات بين المكونات أنها محكومة بالمحلّية. وهذا غير وارد مع التمثيل المسطح لأنه لا يتنبأ بالعلائق في (٥)، حيث يشكل المعطوف عليه "يساند المثقف الحزب" في (٥أ) سابقاً للعائد الضميري "الهاء" في المعطوف "ولا يتفق معه". وهكذا، فالتمثيل المسطح لا يتيح السبق الخطي المستند إلى علاقة التحكم المكوّني، أي إن المعطوف عليه يقع في موقع أعلى من المعطوف. يمكن أن نخلص من هذا إلى أن التمثيل المسطح لا يعمل في توافق مع علاقتي الربط والتحكم المكوّني التي نقدم لها الصياغة الآتية:

(٦) الربط:^٣

تُربط أ بالعنصر ب إذا وفقط إذا كانت:

(أ) أ تتحكم مكوّنياً في ب

(ب) أ وب مقترنان

(٧) التحكم المكوّني:^٤

أ تتحكم مكوّنياً في ب إذا وفقط إذا كانت:

(أ) أ لا تشرف على ب



(ب) ب لا تشرف على أ

(ج) العجزة المفرعة الأولى التي تشرف على أ تشرف على ب

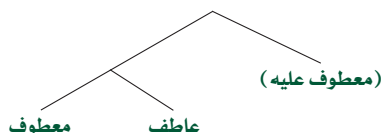
(د) أ لا توازي أو تعادل ب

أمام صعوبة الدفع بالتمثيل المسطح، ننظر في الفقرة الفرعية الموالية في تمثيل
التفرع الثنائي لرصد قوته التمثيلية لتجاوز المشاكل التي واجهت التمثيل المسطح.

٢-١ تمثيل التفرع الثنائي لبنية العطف

إذا لاحظنا تطور تمثيلات العطف، فإنه مع تبني هندسة س-خط تم توسيعها لتشمل
العطف. وهكذا، صار التفرع الثنائي (Binary-branching) المقترح بورسلي (٢٠٠٥:
٢٤٦)، يمثل القيمة المهيمنة في تمثيلات العطف. وفيما يلي تمثيل التفرع الثنائي وفق
بروكوفاك (Progovac ١٩٩٨ ب: ٣).

(8)



تبعاً لـ (٨) يبدو أن المعطوفات لا تشغل المستوى نفسه، فالمعطوف عليه يتحكم في
المعطوف. وإذا كان تمثيل التفرع الثنائي يوافق الربط والتحكم المكوني، فإن قبوله
يتوقف على قوته في احتواء المعطيات. وبما أن (٨) يُظهر أن العاطف والمعطوف في مستوى
واحد، فلا بد أن ينعكس ذلك في المعطيات.

تبرز اللغات سلوكاً متنوعاً فيما يخص مواقع رابط العاطف. وقد بينت
زهانك (Zhang ٢٠٠٩: ١٣) أن العاطف (si) في اللغة اليابانية يشكل وحدة صوتية
(Phonological) مع المعطوف عليه. في حين أكد مكاولي (McCawley ١٩٨٨: ٥٢٣) أن
العاطف (and) في اللغة الإنجليزية يشكل وحدة صوتية مع المعطوف، وهذا يسير في
توافق مع اللغة العربية التي يشكل فيها العطف (الواو) وحدة مع المعطوف.

(٩) أ. فاز الرجال--والنساء بالانتخابات

ب. ؟؟ فاز الرجال و--النساء بالانتخابات

The son graduated // and the daughter got married. a(10)

(زهانك ٢٠٠٩: ١٣) The son graduated and// the daughter got married? b

(الترجمة): تخرج الابن وتزوجت الابنة

musuko-ga sotugyoo sita-si //musume-ga yome-ni itta. a(11)
b. ?? si-musume-ga yome-ni itta (زهانك ٢٠٠٩: ١٣)

(الترجمة): تخرج الابن وتزوجت الابنة

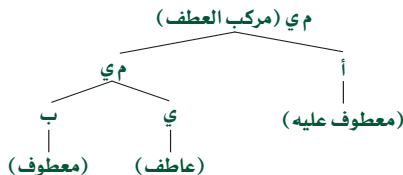
تبرز معطيات العربية والإنجليزية (9)-(10) أن العاطف يشكل وحدة صوتية مع المعطوف، في حين يشكّل في اليابانية (11) وحدة مع المعطوف عليه. وهذا الإمكان وارد مع التفرع الثنائي الذي يسير وفق هرمية تجعل أحد المعطوفين أعلى من الآخر. وهذا يعدّ مؤشراً على أن تفرّع التمثيل الثنائي متفوّق على التمثيل المسطح. وفي الفقرة الموالية، نرصد الوضع التركيبي للعاطف والمعطوف وكذلك العنونة المقولية للعطف.

٢- أشكال العنونة المقولية في العطف

لقد راهنت الأبحاث التركيبية (تيفالد Tevelde ٢٠٠٥، زهانك Zhang ٢٠٠٩، بورسلي Borsley ٢٠٠٥) على رصد التمثيلات الممكنة ضمن التفرع الثنائي. والملاحظ أن هذا الأخير لا يبرز سلوكاً موحّداً وإنما يتمظهر في تمثيلات تتباين بخصوص وضع العاطف والمعطوف والعنونة المقولية (Category label). ولضبط أنماط هذه العنونة تم افتراض وجود إمكانين يستند إليهما تمثيل العطف.

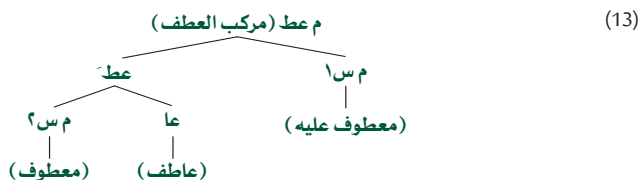
يقوم الإمكان الأول على أن العطف يخضع لتمثيل الإلحاق (Adjunction). ويستند الإمكان الثاني إلى أن العطف يتوفر على إسقاط خاص يُشكل فيه العاطف رأس الإسقاط وليس ملحقا إلى جانب المعطوف بالمعطوف عليه. ولتفسير تمثيل العطف يفترض مون Munn (١٩٩٢)، كاين Kayne (١٩٩٤)، سلطان Soltan (٢٠٠٦) أن العطف يتوافق مع الإلحاق، أي إن وضع العاطف والمعطوف يكون ملحقا بالمعطوف عليه.

(12)



ينبغي الإمكان الثاني على أن للعطف إسقاطا خاصا يوسم بمركب العطف، وهو افتراض جوهانسون Johannessen (١٩٩٦)، بروكوفال Progovac (١٩٩٨)، بنمامون

وآخرون (٢٠٠٩). ومقتضاه أن بنية العطف تخضع لعلاقة مخصص-رأس فضلة، فالمعطوف عليه يتحيز في موقع "المخصص" (Specifier) والمعطوف في موقع "الفضلة" (Complement) ويشغل العاطف رأس (Head) الإسقاط. ويأخذ التمثيل الصورة الآتية.^٥



ونشير إلى أن تمثيل الإلحاق لا يختلف عن التمثيل الذي يفترض أن العاطف يرأس إسقاطه الخ اص (م عط)، وإنما يختلف عنه في كونه يعتبر أن أحد المعطوفين ملحق بالمعطوف الآخر. ونحاول في الفقرات الفرعية الموالية تتبع مدى قوة هذه التمثيلات وتوافقها مع تراكيب العطف.

٢-١ بنية العطف وتمثيل الإلحاق

لقد تناولت الأدبيات التركيبية تمثيل الإلحاق استناداً إلى السلوك الذي يُنتجه العطف مقارنة بالملحقات. وتُحدد الملحقات بوصفها مكونات متصلة بمكونات أخرى في تمثيل معين لتشكيل مكوّن موسّع من النمط نفسه. ومن الخصائص التي تتمتع بها الملحقات أنها تكرارية (Repetitive) واختيارية (Optional) وتتسم بالمنقولية (Transportability). ومن ثمة، فاعتبار المعطوفات ملحقات مرتّهن بأن تتوفر على الخصائص نفسها.

تتمتع الملحقات بخاصية التكرارية، وهي خاصية مفادها أن البنية قد تقبل عدداً لا نهائياً من العناصر الملحقة، وتكتسب الملحقات التكرارية وفق الفاسي الفهري (١٩٨٥: ٩٥) من كونها ليست موضوعاً للمحمول ولا تنتهي إلى صورته الدلالية. كما أن الملحقات لا تخضع لقيد التفرد (Uniqueness) على إسناد الوظائف النحوية الذي ينص على أن كل موضوع توافقه وظيفة واحدة، ويمكن لكل وظيفة نحوية أن يوافقها موضوع واحد. وهذا ما يسوّغ تعدّد الملحقات، كما يبرز المعطى الوارد في (١٤).

(١٤) أ. ملح زيد هندا ترقص البارحة في حفل بهيج مع شخص آخر

ب. تُعجيني مدينة مراكش ليلاً نهاراً مساءً صباحاً

إضافة إلى التكرارية، تتيح الملحقات إمكان الورد بصورة اختيارية. فالملحقات قابلة، مبدياً، لأن تُزال دون أن يُحدث ذلك مشاكل على مستوى البنية، كما توضح (١٥).

(١٥) أ. دخل زيد إلى البيت [محر في الليل]

ب. دخل زيد إلى البيت

يبدو من (١٥) أن المركب الحرفي يشغل مواقع الملحقات. والفرق يتمثل في أن مواقع الموضوعات مواقع لتحيز فيها عناصر لا يمكن الاستغناء عنها، بينما تتحيز الملحقات في مواقع بالإمكان التخلي عنها.

فضلاً عن ذلك، تتمتع الملحقات بالمنقولية (Transportability). وتُمكن هذه الخاصية الملحقات من الانتقال إلى مواقع مختلفة، وتتحكم في منقولية الملحقات المقولات الوظيفية التي تنقل إليها الملحقات أو تكون مخصصات لها.^٦ وإذا تأملنا الظروف التي تنعت المركب الفعلي "جيداً" نلاحظ أن الفعل يمكن أن يتقدم عليها.^٧

(١٦) أ. يعرف الرجل جيداً الجواب

ب. يعرف الرجل الجواب جيداً

سواء أكان الظرف "جيداً" ملحقاً بالمركب الفعلي أم مولداً في مخصص مقولة وظيفية تعلق م ف، فإن حلول "أكل" في رأس الجملة دليل على أنه انتقل من داخل م ف.^٨ وهذا السلوك نجده في الإنجليزية. وقد أكدت أبحاث إرنست (Ernst) (٢٠٠٤: ٢٤٠) صحة ذلك في رصدها لتركيب الملحقات.

(17) a. John has been in Tucson for two years

b. For two years, John has been in Tucson

(الترجمة): كان جون في توكسون منذ عامين

يتيح الملحق في (١٧) (For two years) إمكان الانتقال من موقعه في الربض الأيسر إلى الربض الأيمن. بناء على التكرارية والاختيارية والمنقولية، نحاول رصد ورود هذه الخصائص في العطف.

لقد طُرحت مسألة الإلحاق في أدبيات تركيب العطف وفق مون مunn (١٩٩٣)، كاين Kayne (١٩٩٤)، سلطان Soltan (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) بوصفها تمثيلاً للوضع التركيبي الذي يأخذه العاطف والمعطوف، استناداً إلى السلوك التكراري الذي يطبع وضعهما، حيث يماثل الملحقات، وهذا ما تبرز معطيات من قبيل (١٨).

(١٨) أ. درستُ التركيب والدلالية والصرف والصواتة

ب. مررتُ بمراكش ثم أسفي ثم الجديدة ثم البيضاء



ج. لمحتُ زيدا فعمرا فخالدا فبكرا
إذا كانت المعطوفات في (١٨) تنتج سلوكا تكراريا، فهذا غير قابل للتعميم لأنه ينسجم فقط
مع "الواو" و"ثم" و"الفاء" التي تقبل تعدد المعطوفات (Multiple conjuncts)، ولا يتوافق
مع "لا" و"لكن".

(١٩) أ.* جاء زيد لكن عمرو لكن خالد

ب.* كلمت زيدا لا عمرا لا خالدا

ج.* أكلت السمكة حتى رأسها حتى ذيلها

الدليل الثاني الذي يقيم الحجة على أن سلوك الملحقات لا يماثل العطف، نجد أن
الملحقات بالإمكان الاستغناء عنها. في المقابل، نجد أن بنية العطف لا يمكن التخلي عن
أحدها.

(٢٠) أ. استولت الدولُ العظمى على الخليج وإفريقيا

ب.* استولت الدولُ العظمى على الخليج و[....]

يمكن رصد الفروق بين الملحقات والعطف في (٢٠) استنادا إلى عملية "ضم خالص"
(Pure merge) حيث نفترض تبعا لتيفالد Te Velde (٢٠٠٥: ١١٧) أن هذه الأخيرة
مسؤولة عن توليد المعطوف وليست عملية الإلحاق كما نجد عند مون (١٩٩٣)، كاين
Kayne (١٩٩٤)، سلطان Soltan (٢٠٠٧).^٩ ويمكن تقديم صياغة تركيبية لـ "ضم
خالص" وفق تشومسكي Chomsky (١٩٩٨: ١٦) كالآتي:

(٢١) ضمّ خالص هو ضمّ الذي ليس جزءا من عملية انقل و "ضمّ خالص" في موقع
محوري ضروري للموضوعات (ومحصور فيها).

يشمل تحديد تشومسكي Chomsky (١٩٩٨) لـ "ضمّ خالص" مسألتين: الأولى أن
النقل لا يستهدف الموضوعات، والثانية أن "ضمّ خالص" يقدح الموضوعات التي تتوفر
على مواقع محورية، وهذا متاح مع العطف.

ومن الأدلة التي تثبت كذلك أن العطف يختلف عن الملحقات خاصية المنقولية. وهي
آلية تُمكن الملحقات من البروز في مواقع مختلفة، عكس المعطوفات حيث لا يمكن نقل
أحد عناصر العطف وفق قيد بنية العطف الذي صاغه روس Ross (١٩٦٧: ١٦١) كالآتي:
(٢٢) قيد بنية العطف

"لا يمكن لأي معطوفٍ في بنية العطف أن ينقلَ خارجها ولا يمكن لأي عنصرٍ متضمن في العطف أن ينقلَ خارج هذا العطف".

استناداً إلى عمل غروسو (Grosu) (١٩٧٢:١١) حول قيود الجزيرة (Island constraints)، فقد تم الحد من الصرامة التي يعمل بها قيد بنية العطف بتقسيمه: ينص الجزء الأول على أنه لا يمكن نقلُ المعطوف، وينص الجزء الثاني على أنه لا يمكن استخراج أي عنصر من عناصر العطف. وقد وسم غروسو (١٩٧٢) الجزء الأول بقيد المعطوف (The conjunct constraint)، والجزء الثاني بقيد العنصر (The element constraint). نوضح القيدَين في (٢٣ أ، ب) ونرصد النقلَ الشامل في (٢٣ ج).^{١١}

(٢٣) أ. *لحما أكلت [دجاجاً] و [-] (خرق قيد المعطوف)

ب. * [دجاجاً] أكلت و [لحماً] (خرق قيد العنصر)

ج. [دجاجاً و لحماً] أكلتُ (النقل الشامل)

يعود سوء تكوين (٢٣ أ) إلى أنها تخرق قيد المعطوف الذي ينص على أنه لا يمكن نقل المعطوف "لحماً". ونُعلل عدم جودة (٢٣ ب) استناداً إلى قيد العنصر الذي يمنع نقل أي عنصر ضمن العطف. ويعدّ النقلُ مشروعا إذا كان يستهدف جميع عناصر العطف كما في (٢٣ ج)، ويعرف بالنقل الشامل. بعدما بيّنا أن سلوك العطف لا يماثل الملحقات، نحاول في الفقرة الفرعية الموالية أن نلقي الضوء على طبيعة التفاعلات الممكنة بين عناصر العطف وتمثيل مخصص-رأس-فضلة.

٢-٢ تمثيل العطف وتمثيل مخصص-رأس-فضلة

لقد افترضت أعمال (زورنر Zoerner ١٩٩٥)، (جوهانسن Johannessen ١٩٩٦)، (١٩٩٨)، بروكوفاك Progovac (١٩٩٨) أن تمثيل مخصص-رأس-فضلة يُعدّ تمثيلاً للعطف، إذ يُشكّل فيه المعطوف عليه مخصصاً والمعطوف فضلة والعاطف رأساً. ومن المرتكزات التي استندت إليها الأعمال أعلاه أن تمثيل مخصص-رأس-فضلة يتوافق والعناصر المُشكّلة للعطف أن روابط العطف تنتج سلوكاً يجعلها تُصنّف رؤوساً ومن هذه الخصائص نجد:^{١٢}

(٢٤) أ. تُشكّل روابط العطف طبقة مغلقة



ب. تتوفر على الاستقلال المورفولوجي

ج. لا يسمح بنقل المعطوف (فضلته)

د. تربطه علاقة تركيبية وتطريزية بالمعطوف (فضلته)

هـ. يتوفر على مخصص (المعطوف عليه)

و. لا يسم أي دور دلالي (منفذ، ضحية، هدف...)

تعدّ الخصائص (٢٤) مؤشرات حول الطبيعية الرأسية لروابط العطف. وتتقاسم هذه الخصائص مع مقولات الزمن والتطابق والجهة، غير أن هذه الروايز ليست كافية لجعلها رؤوساً بالمعنى التقني.^{١٣} ومدلول هذا الكلام أن إمكان اعتبارها رؤوساً مرتين بأن تسقط مركباً خاصاً وأن تفحص الإعراب.

لقد راهنت الأبحاث التركيبية التي اعتبرت أن العاطف يسقط مركباً على افتراضين: يتمثل الأول في أن روابط العطف تشكل طبقة مغلقة (Closed class) ويتصل الثاني بأنها غير منبورة (Unstressed). إن إدراج روابط العطف ضمن الرؤوس بناء على الطبقة المغلقة والنبر (Stress) افتراض من الصعب تبنيه وفق زهانك Zhang (٢٠٠٩: ٦٣) لأن هناك معطيات تشكك فيه، ومنها أن هناك عناصر تشكل طبقة مغلقة وترد بغير نبر كالضمائر والإشاريات، ومع ذلك لا تسقط مركبات، فلا يوجد مركب ضميري (Pronoun phrase) أو مركب إشاري (Demonstrative phrase) وإنما تُستضاف بواسطة المركبات الحدية.

بيننا سلفاً أن المعطوفات يمكن أن تكون أية مقولة تركيبية وأنها غير محصورة في نمط مقولي. ونحاول أن نبرز استناداً إلى معطيات متنوعة أن هذا السلوك لا يتوافق مع فرضية إسقاط خاص بالعطف.

(٢٥)أ. قال [الوزيرُ والرئيسُ] كلاماً رديناً

ب. قال [إن زيدا دخل وإن عمراً خرج]

ج. قال الرجلُ [الطويلُ والبليدُ] كلاماً فاحشاً (هذا المعطى للتوضيح فقط)

هناك حقيقة تتمثل في أن الانتقاء المقولي يكون محلياً. وبتطبيق هذا على العطف، نجد أن القيود تَفرضُ على "قال" في (٢٥)أ أن ينتقي مركباً حدياً، ولو كان "الواو" رأساً يسقط (م عط)، فليس بإمكان "قال" أن يضم مع (م عط). وإذا حاولنا حل المشكل بافتراض أن

"قال" ينتقي (م عط) كما ينتقي م حد، سنجد أن هذا الفعل يضم أيضاً مع المركبات المصدرية في (٢٥ب) والمركبات الوصفية في (٢٥ج). وبما أن المعطوفات لا تظهر توزيعاً مختلفاً عن المقولات المعترف بها، فإنها لا يمكن أن تمثل مقولة مستقلة.

تعد العربية والإنجليزية والفرنسية من اللغات التي تتيح مضاعفة العاطف (Conjunction doubling) قبل كل معطوف. وإذا كان كاين Kayne (١٩٩٤: ٥٧) يعتبر أن إعادة العاطف قبل كل معطوف دليل يعزز أن العاطف يسقط مركباً يشرف على المركب الذي يليه، فإننا سنبرز وفق بورسلي Borsley (٢٠٠٥: ٤٦٧)، تيفالد Tevelde (٢٠٠٥: ١٠١) أن هذا الافتراض يعمل ضد وجود إسقاط خاص بالعطف (م عط).

(٢٦) دخل زيد وعمرو وخالد

(27) Bothe Hobbs and Rhodes and Barnes (بورسلي Borsley ٢٠٠٥: ٤٦٧)

يمكن بناء حجة وفق تيفالد (٢٠٠٥: ١٠٢) تتصل بمضاعفة العاطف ضد افتراض [عا] رأساً: بالنظر إلى (٢٦)-(٢٧)، إذا كان [عا] يسقط المركب الذي يشرف على المعطوف في موقع الفضلة وعلى المعطوف عليه في موقع مخصصه، كما في نموذج مخصص-[عا]-فضلة، فكيف يمكن للمعطوف "عمرو" في (٥٣) أن يكون فضلة لـ [عا] الأول ومخصصاً لـ [عا] الثاني، وهذا ينطبق على (٢٧)؟

تستند الأعمال التي تتبنى تمثيل مخصص-رأس-فضلة للعطف إلى أن العاطف رأس يفحص الإعراب. وبالنظر إلى بليك (Blake) (٢٠٠٤: ١٨) حول بنية الإعراب (Case) نجد أنه حدد الرؤوس بناء على ما إذا كانت تسند إعراباً وتسقط مركباً. وبقياس هذا على الروابط، نجد أنها لا تتيح إمكان إسناد الإعراب وإسقاط المركب، ومن ثمة فهي غير مؤهلة لتكون رؤوساً وظيفية (Functional heads). لننظر في (٢٧):

أ. استفاد المسكين والغني من الإعانات

ب. لا يميز الفيرس بين الفقراء والأثرياء

ج. تحارب الدولة الوباء والغباء

تبيّن (٢٧) أن المعطوفات تأخذ إعرابات متنوعة مع أن العاطف نفسه. وهذا يعدّ حجة ضد افتراض زورنر (١٩٩٥: ٤٥) القاضي بأن العاطف يفحص إعراباً. وللحفاظ على إجرائية التصور، نفترض تبعاً لتيفالد Tevelde (٢٠٠٥: ٢٨٠) أن العاطف لا يفحص



الإعراب وإنما يقدح (Trigger) "انسخ" وهي عملية يُبرر بموجبها نسخُ الإعراب من المعطوف عليه إلى المعطوف، وهذا يقتضي توليفاً بين العاطف والمعطوف. هناك اعتراضات أخرى تتصل بالفحص، فالفحص يقتضي وفق تشومسكي (٢٠٠١) وجود سمتين: الأولى [+مؤولة] يحملها المسبار والثانية [-مؤولة] يحملها الهدف. وتدخل السمتان في علاقة فحص لمحو السمات غير المؤولة حتى لا تكون منظورة في ص. وإذا كان [عا] يدخل في علاقة فحص مع المعطوفات، فإن اشتقاق فعلين معطوفين سينهار، لأن السمة الإعرابية للعاطف لا يمكن أن تفحص.

(٢٨) أ. دخل وخرج

ب. ادخل واخرج

يتحقق الإعراب صرفياً على العناصر المسند إليها ومنها المركبات الحدية، أما الحروف والأفعال فلا تتيح هذا الإمكان على الأقل في العربية. وتبرز (٢٨) عطف فعلين وهذا حجة ضد فحص العاطف للإعراب.

أشرنا فيما سبق إلى وجود علاقة تأليفية تربط بين العاطف والمعطوف، ومن الدلائل الخطية التي تثبت وجود علاقة تطريزية استحالة إدراج أي عنصر بين المعطوفين.^{١٤}

(٢٩) أ. درستُ الصرفَ والصواتةَ معاً

ب. *درستُ الصرفَ ومعاً الصواتةَ

ليس هذا فحسب، بل إن العاطف والمعطوف يشكلان معا وحدة صوتية تمنع حدوث توقف بينهما.

(٣٠) أ. درستُ الصرفَ-- والصواتةَ

ب. ؟؟ درستُ الصرفَ و-- الصواتةَ

تؤولُ عدم مقبولية (٣٠) إلى أن القراءة الصوتية تفرض عدمَ التوقف بين العاطف والمعطوف. وهذا يمليه قيد التطريز الذي يمكن صياغته بعد رشاد (٢٠١٨: ٢٩١) كالآتي:

(٣١) تربط العاطفَ والمعطوفَ علاقة تطريزية

من المؤشرات التي تؤكد على وجود علاقة بين العاطف والمعطوف أن العاطف وفق زهانك Zhang (٢٠٠٩: ٦٥) قد يحدد المحتوى الدلالي للعطف، حيث يدل على النفي (لا) أو الإضراب (بل) أو الاستدراك (لكن).

(٣٢) أ. جاء زيد [لا عمرو] (الدلالة على النفي)

ب. ما جاء الرئيس [بل الوزير] (الدلالة على الإضراب)

ج. جاء التلميذ [لكن الأستاذ لم يأت] (الدلالة على الاستدراك)

استناداً إلى (٦٥) وتبعاً لنشومسكي Chomsky (٢٠٠٧: ١١)، فإن الوحدة المعجمية (Lexical item) قد تتوفر على سمة ريفية تقودها إلى أن تُضم مع عنصر آخر، وتتحدد الريفية بكونها سمة تجذب مكوناً من المكونات إلى مجال ريف الجملة. ونفترض تبعاً لزهانك Zhang (٢٠٠٩: ٦٥) أن السمة الريفية للعاطف تقوده إلى أن يضم مع المعطوف. وهكذا، فلا تعتبر الطبقة المغلقة ولا العلاقة التطريزية ولا المحتوى الدلالي مؤشرات على الطبيعة الرأسية للروابط. نبرز فيما يلي خصائص روابط العطف:

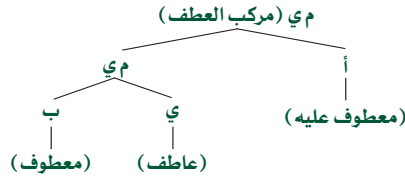
(٣٣) خصائص العاطف:

أ. لا يسقط العاطف مركباً ولا يتوفر على مجال تركيبى خاص به

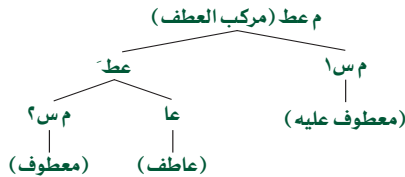
ب. لا يفحص العاطف الإعراب ولا يسند الأدوار المحورية

استناداً إلى ١،٢ نخلص إلى أن المعطوف ليس ملحقا، وأن الروابط لا تتمتع بخصائص الرؤوس من فحص الإعراب وإسقاط المركب، فقد بات استبعاد تمثيلي: الإلحاق وإسقاط العطف (م عط) أمراً وارداً.^{١٥}

(34)*



(35)*





نقدم مزيداً من الدعم لإضعاف إسقاط م عط والعمل لصالح افتراض أن العطف لا يتوفر على إسقاط خاص، وهذه المرة استناداً إلى علاقة العاطف بالانتقاء المقولي.

٣- العطف بدون إسقاط خاص

بالنظر إلى المشاكل التي تعترض إسقاط العطف، تبلورت أبحاث كما تشود Camacho (١٩٩٧، ٢٠٠٣)، تيفالده Tevelde (٢٠٠٥)، زهانك Zhang (٢٠٠٩) لتجاوز المشاكل السابقة. ولحد من التعقيد الذي يطرحه العطف تم افتراض أن العاطف رأس غير أنه ناقص (Defective). بمعنى، أنه لا يُسقط مركباً ولا يفحص إعراباً.^{١٦} إن إخراج العاطف من دائرة الرؤوس استناداً إلى هذين الشرطين ليس كافياً لأن هناك رؤوساً لا تفحص الإعراب، لهذا بات لزاماً البحث عن آلية تتجسد في تحديد ما إذا كان العاطف ينتقي مقولياً أم لا.^{١٧}

٣-١ روابط العطف والانتقاء المقولي

تعد اللغة العربية (عون وآخرون ١٩٩٤، سلطان ٢٠٠٦) والإنجليزية (بروكوفاك Progovac ١٩٩٨، تيفالده Tevelde ٢٠٠٥) والروسية (ماكنالي McNally ١٩٩٣) والصينية (زهانك Zhang ٢٠٠٩) من اللغات التي تتوفر على طبقة متنوعة من روابط العطف، ويعكس هذا التعدد تلوينات تتصل بالانتقاء المقولي (Categorial selection). نسعى إلى إبراز أن الانتقاء المقولي يعد رائزاً في تحديد ما إذا كانت روابط العطف تشكل رؤوساً أم لا.

(٣٦)أ. ساح بين المدن والأوطان^{١٨}

ب. فلما حضر سليمان ضَرْبُهُ ضرباً وجيعاً ورد عليه رداً شنيعاً^{١٩}

أولى الملاحظات بخصوص (٣٦) أن "الواو" لا تعرض قيوداً مقولية على العناصر المعطوفة. ويعد هذا رائزاً على أن رابط "الواو" ليس رأساً لأن من خصائص الرؤوس انتقاء مقولات مُحددة. وإذا أردنا البرهنة على الطبيعية غير الرئيسة لروابط العطف يمكن توسيع الأمر والدفع به إلى الأمام ليشمل روابط عطف أخرى.

(٣٧)أ. وصلُ العداءُ المغربي فالكيبي

ب. دخلَ زيدٌ فخرَجَ

ج. نجحَ زيدٌ فتحصلَ على وظيفةٍ خولتُ له العيشَ الكريمَ

(٣٨)أ. أنتجَ اللساني النظريةَ ثم مشاكلها

ب. نَطَقَ ثُمَّ مَاتَ

ج. ولج الجامعة طالباً ثم تخرج منها أستاذاً

استناداً إلى (٣٧)-(٣٨) يبدو أن "الفاء" و"ثم" يتمتعان بمرونة تمكنهم من الورد مع كل أنماط العطف. وفي سياق متصل، نجد أن الإنجليزية تنتج السلوك نفسه، إذ تتوفر على روابط عطف لا تعرض قيوداً مقولية على العناصر المعطوفة، كما تبرز المعطيات الواردة أدناه:

(39) The girl and the boy were discussing Linguistics. a (كما تشو ٢٠٠٣: ٣٤)

(الترجمة): كانت البنت والولد يناقشان اللسانيات

I want to try to begin to write a novel and you to try a play. b (تيفال ٢٠٠٥: ٢١٢)

(٢١٢)

(الترجمة): أحاول أن أبدأ في كتابة رواية وأنت تحاول اللعب

تشكل (٣٩) دعامة لافتراض أن روابط العطف لا تعرض قيوداً مقولية على مقولات مُحددة، حيث يتوارد العاطف (and) مع المركبات الحدية والجمل. وإذا أردنا توسيع المعطيات نجد أن الأمر يتردد في الجرمانية التي تسمح بورود المعطوفات مع العاطف (und) (الواو) سواء أكانت مركبات أم جملاً (ويلش ١٩٩٥: ٦٤-٦٥)، والروسية حيث يعطف العاطف (i) (الواو) جميع مقولات العطف (ماكنالي McNally ١٩٩٣: ٣٤٩).

تتجلى معالم التباين بين روابط العطف كما يؤكد كازدار (Gazdar) (١٩٨٥: ١٧)، هسبلمات Haspelmath (٢٠٠٤: ١٠)، زهانك Zhang (٢٠٠٩: ٤٦) في أن ورودها مع جميع المقولات ليس خاصية كلية. ويرصد روابط العطف في العربية، نجد أن أغلب النحاة اعتبروا "حتى" ترد عاطفة غير أن ورودها للعطف يقتضي توفر جملة قيود لتوجيه سلوكها نحو العطف. ومن القيود التي تحكم سلوك "حتى" لورودها عاطفة نجد:

(٤٠) أ. أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها؛

ب. أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها؛

ج. أن تدل على تعظيم أو تحقير؛

في ضوء هذه الشروط الموضوعية على تقييد "حتى"، نرصد الخصائص التركيبية التي تبديها في بنى العطف.



(٤١) أ. قدم الحاج حتى المشاة

ب. مات الناس حتى الأنبياء

ج. * قدم الحاج حتى الحمار

د. * قدم زيد حتى عمرو

إذا كان المعطيان (٤١، أ، ب) يُحققان شَرْطَي التحقير والتعظيم، فإن سوء تكوين (٤١ ج) مرده إلى أنها تخرق شَرْطَي أن "الحمار" ليس من جنس "الحاج" وليس جزءاً منه. أما (٤١ د) فعدم جودتها تعود إلى أنها تخرق شرط أن "عمراً" ليس جزءاً من "زيد".^{٢٠} وهكذا، إذا كانت (٤٠) ترصد فقط البعدين الدلالي والذريعي للعاطف "حتى"، فيمكن ترجمة البعد التركيبي بعدم ورود "حتى" مع بعض المقولات التركيبية.

(٤٢) أ. استخدمت وسائل النقل حتى السيارة (تؤول على العطف)

ب. صفحت عن المسىء حتى خجل (لا تؤول على العطف)

ج. جاء الولد حتى جاء أبوه باكراً (تؤول على الابتداء)

د. ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾^{٢١} (تؤول على أنها حرف جر)

لرصد سلوك "حتى" مع المقولات التركيبية، نجد أن الحالة التي تؤول فيها عاطفة هي حالة النصب في (٤٢، أ).^{٢٢} وهكذا، فالتوصيف الذي يُقدم لـ "حتى" العاطفة يُستخلص من أن هناك سمات ملازمة لها. ومن هنا، يمكن أن نتنبأ في توافق مع القدماء أن "حتى" العاطفة تقبل فقط الإطار التفريعي أسفله:

(٤٣) [-- أن يكون المعطوف اسماً منصوباً]

والأمر نفسه ينطبق على روابط عطف أخرى، حيث قيّد القدماء ورود "لكن" و "بل" للعطف بجملة قيود تُعدّ موجهة لسلوكهما التركيبي على العطف دون الابتداء.

(٤٤) أ. ما قطفتُ الزهرَ لكن الثمرَ (تؤول لكن على العطف)

ب. ما قطفتُ الزهرَ لكن قطفتُ الثمرَ (تؤول لكن على الابتداء)

(٤٥) أ. ما قام زيد بل عمرو (تؤول بل على العطف)

ب. ما قام زيد بل قعد عمرو (تؤول بل على الابتداء)

إن التقابل بين تأويل (٤٤، أ) و (٤٥، أ) على العطف و (٤٤، ب) و (٤٥، ب) على الابتداء يقابله أن الرابطين "لكن" و "بل" يتوفران على سمات تُقيدهما بالورود مع المفرد لا الجملة، والمفرد

في تأويل القدماء أن يكون المعطوف اسماً. وفي توافق مع ذلك، تنتج "لا" سلوكاً مماثلاً يتمثل في أنها تتوفر على سمات ملازمة تقييد المعطوف على أن يكون اسماً لا جملة، وفي حال وروده جملة تؤوّل على النفي دون العطف.

(٤٦) أ. يدرس اللسانيات لا التاريخ (تؤوّل على العطف)

ب. يدرس اللسانيات لا يدرس التاريخ (تدل على النفي فقط)

هكذا، نقول في توافق مع القدماء إن "لكن" و"بل" و"لا" العاطفة تقبل فقط الإطار التفريعي:

(٤٧) [-- أن يكون المعطوف مفرداً (اسماً)]

إذا كانت الروابط "حتى" و"لكن" و"بل" و"لا" لا يُخوّل لها الورد مع بعض المقولات بحكم توفرها على سمات ملازمة، فإن هذا ليس شرطاً كافياً لجعلها رؤوساً مادامت لا تفحص إعراباً ولا تسقط مركباً. وهكذا، فإن تأويل "حتى" و"لكن" و"بل" و"لا" على العطف مع المفرد لا الجمل يخدم التحليل المدافع عنه والمتمثل في أن رابط العطف يقوم بتفعيل عملية "انسخ" لنسخ السمات.

حاولنا إبراز علاقة العاطف بقيود الانتقاء وبيناً أن اللغات تتيح نوعين من الروابط: نوع لا يعرض قيوداً مقولية مثل: العربية (الواو، الفاء، ثم، أو) والإنجليزية (and). ولاحظنا أن هناك روابط تتوفر على سمات ملازمة مثل: العربية (حتى، لكن، بل، لا). والملاحظ أن اعتبار هذه الروابط تتوفر على سمات ملازمة يختلف جذرياً عن كونها تنتقي مقولياً. وقد بينا استناداً إلى حجج نظرية وتجريبية أن افتراض أن العاطف يفحص إعراباً ويُسقط مركباً كيفما كان التصور الذي ينطلق منه، فإنه يفشل.

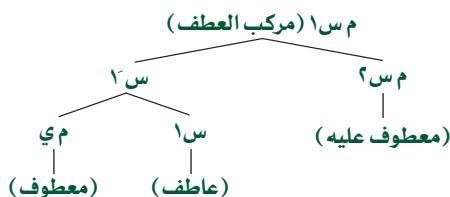
٤- التمثيل المقترح لبنية العطف

لقد تبين أن العطف تكتنفه صعوبات في التمثيل التركيبي، وأن الأعمال المقدمة تنطلق من فرضية أن روابط العطف رؤوس تركيبية مما يؤدي إلى نتائج غير جيدة.^{٢٣} ولاقتراح عنونة توافق العطف نفترض تبعاً لزهانك Zhang (٢٠٠٩: ٥٥-٥٤) التي تستند إلى روتستين (Rothstein) (١٩٩١: ١٠٨)، هيكوك وزمباريلي (Heycok, Zamparelli) (٢٠٠٢: ١٤) أن روابط العطف رؤوس لكنها تفتقد لمقومات إسقاط السمات المقولية. ولإكساب المعطوفات عنونة نفترض بناءً على زهانك (٢٠٠٩: ٥٥-٥٦) أن بنية العطف تسمح بمرور



السمات بين المعطوفات. وهذا يتوافق مع افتراض أن المعطوف عليه والمعطوف بمثابة
المخصص والفضلة للعاطف، هذا الأخير الذي يضطلع بدور نسخ السمات بين
المعطوفين وتميريرها وليس إسقاط المركب. وفي توافق مع هذا ندفع بالتمثيل أدناه المقترح
في زهانك Zhang (٢٠٠٩: ٥٥) ٢٤.

(48)



من الدلائل الداعمة لـ (٤٨) أن الروابط ترد مع أية مقولة دون قيود. وهذا يُمكن الإسقاط
المركب بوساطة العاطف من الاشتراك في المقولة نفسها مع المعطوف عليه. والملاحظ أن
الاشتراك في المقولة بين المعطوف عليه وبنيّة العطف يعني وفق زهانك Zhang (٢٠٠٩: ٥٥)
أنه إذا كان المعطوف عليه "م حد" يجب أن تكون عنونة العطف "م حد"، ويشكل
العاطف رأساً يُفعل نسخ السمات من المعطوف عليه إلى العجزة الأم للعطف لإسقاط
العنونة المقولية. وتمثل معطيات العربية والإنجليزية التحقق التجريبي لهذا الافتراض.

(٤٩) أ. جاء زيد وعمرو [مركبات حدية]

ب. يذهب زيد في الليل وفي المساء [مركبات حرفية]

ج. جاء الطويل والقصير [مركبات وصفية]

د. تُواجه إيطاليا فرنسا وتواجه أمريكا كندا [جمل فعلية]

هـ. الفيروس سام والفقر قاتل [جمل اسمية]

(50) a. DP [[John] and [Mary]] are coming.

b. PP [[In London] and [in Berlin]], it is still cold.

c. AP the [[red] and [blue]] flag.

d. VP Mary has [[left] and [gone to England]].

إذا كانت روابط العطف في (٤٩)-(٥٠) لا تتوفر على سمات تؤهلها لإسقاط العنونة، فإن
الحوسبة تقتضي ذلك. وهكذا، نفترض تبعا لزهانك Zhang (٢٠٠٩: ٥٦) أن العاطف
يكتسب سماته من المعطوف عليه. وبالتالي، فالسمات التي يكتسبها العاطف من

المعطوف عليه تُسقط مركبا. ويتم التنفيذ التقني عن طريق تسريب سمات المعطوف عليه إلى العاطف والذي يتمكن من تخصيص عنونة لبنية العطف.
من الأدلة التي تدفع بهذا التحليل قيْدُ بنية العطف، وينبني على فكرة أن عناصر العطف لا تنقل خارجها. وهذا يدعم افتراض أن المعطوف عليه يحدد العنونة، فبمجرد ضمّ المعطوف عليه يصبح من غير الممكن نقله. وقبل إبراز قوته في توافق مع التحليل المفترض نعيده تبعا لروس Ross (١٩٦٧: ٨٩) كالآتي:
(٥١) قيد بنية العطف.
لا يمكن لأي معطوف في بنية العطف أن ينقل خارجها ولا يمكن لأي عنصر داخل المعطوف أن ينقل خارج هذا المعطوف".
وقد لاحظ غروسو Grosu (١٩٧٢، ١٩٧٣) أن قيد بنية العطف يضم جزأين: يمثل الجزء الأول قيد المعطوف، والثاني قيد العنصر كما في (٥٢)-(٥٣).
(٥٢) قيد المعطوف (The Conjunct Constraint): لا يمكن نقل أي معطوف خارج العطف.
(٥٣) قيد العنصر (The Element Constraint): لا يمكن استخراج أي عنصر من عناصر العطف.
نمثل أولاً لهذين الجزأين من قيد بنية العطف استنادا إلى المعطيات الواردة في (٩٥)-(٩٦) تباعا.

(٥٤)أ. اجتاحت الوباء [المغرب] و[الجزائر]

ب.*[المغرب] اجتاحت الوباء [-] و[الجزائر]

(٥٥)أ. يسكن الوزير قصرًا ويسكن الفقير كوخًا

ب.*[كوخًا] يسكن الوزير قصرًا ويسكن الفقير [-]

ج.*[و] يسكن الوزير قصرًا [-] يسكن الفقير كوخًا

يتيح قيد المعطوف رصد سوء تكوين (٥٤ب) بناء على كون قيد المعطوف يمنع نقل "المغرب". واعتدادا بـ (٥٥) يمنع قيد العنصر نقل أي عنصر ضمن العطف. ويُعزز هذا لحن (٥٥ب) لأن النقل استهدف المعطوف عليه "كوخا". والأمر ينسحب على (٥٥ج) التي



نُقل فيها العاطف. ولإبراز توافق هذا القيد والتحليل المقترح، كنّا قد بيّنا أن عنونة العطف يكتسبها من المعطوف عليه عن طريق تسريب السمات إلى العاطف الشيء الذي يمكنه من إسقاط المركب. وتحوّل هذه السيرة الاشتقاقية دون نقل المعطوف عليه في (٥٤ب)، لأنه بمجرد نقله لا تتوفر بنية العطف على مسوغ لعنونها. وبما أن العاطف لا يتوفر على سمات ملازمة، فإنه لا يشكّل هدفاً للنقل لأن سمات المعطوف عليه تنقل إليه مما يخوّل له إسقاط مركب ومنحه العنونة المقولية للمعطوف عليه، ومن هنا من غير الممكن انتقاله. إن اضطلاع العاطف بتفعيل نسخ السمات المقولية من المعطوف عليه إلى المعطوف يحول دون نقله في (٥٥ج). أما بخصوص المعطوف فمن مسوغات عدم نقله في (٥٥ب) أنه لا يتوفر على سمات ملازمة بل إن سماته تنسخ إليه بناءً على المعطوف عليه. وهكذا لا يمكن للمعطوف أن ينقل بعد أن تنسخ إليه هذه السمات المقولية.

٥- الخاتمة

حاول هذا البحث رصد الإشكالات المطروحة في بنى العطف في اللغة العربية لتشكّل مدخلا للدراسة. وتم في إطار ذلك رصد بنية العطف بوصفها تتطلب تناظر المعطوفين. كل ذلك شكل مدخلا للوقوف على التمثيلات المقترحة للعطف، لنبرز في إطارها تفوق التفرع الثنائي على المسطح، غير أن التفرع الثنائي لا يحظى بعنونة موحّدة، وهذا ما قاد إلى رصد سلوكه في علاقته بالملاحقات من جهة، وبعلاقة مخصص-رأس-فضلة من جهة أخرى. بعد ذلك حاولنا تتبع سلوك روابط العطف، وتبيّن أن هناك روابط لا تتيح إمكان الانتقاء المقولي، مثل: "الواو"، و"الفاء"، و"ثم"، و"أو"، في حين تفرز أخرى سمات ملازمة "حتى"، و"لا"، و"بل"، و"لكن". غير أن هذا لا يمكّنها من إسقاط مركب العطف. وبيّنا بعد ذلك المشاكل التي تعترض افتراض مقولة تشكّل فيها روابط العطف رؤوساً استناداً إلى التعارض بين المقولات التركيبية وافتراض إسقاط خاص بالعطف، من جهة؛ وأبرزنا من جهة أخرى ضعف افتراض أن روابط العطف تفحص الإعراب. في المقابل، تم الدفع بمقترح يستند إلى أن العطف لا يتوفر على إسقاط خاص وإنما يكتسب عنونته من المعطوف عليه، بناءً على وجود تناظر المعطوفين وأن المعطوف عليه هو الذي يحدد

العنونة المقولية، من جهة، وتسهم روابط العطف في نسخ التناظرات بين المعطوفين، من جهة أخرى.

الهوامش

^١ نذكر هذه النماذج فقط من أجل توضيح الدور الهام للعطف منذ بداية المؤسسة التوليدية دون الدخول في نقاش عن الأسس التي تقوم عليها.

^٢ زهانك (٢٠٠٩)، ص ١١-١٢.

^٣ هورينشتاين (٢٠٠٥)، ص ٢٤٨، انظر كذلك هكمان (١٩٩١)، ص ٢١٢.

^٤ هورينشتاين (٢٠٠٥)، ص ٧٨.

^٥ زهانك (٢٠٠٩)، ص ٢٠.

^٦ راجع في هذا الصدد الفاسي الفهري (١٩٩٨)، ص ١١٦ وما بعدها.

^٧ لمزيد من التفصيل انظر وحيد (٢٠٠٠).

^٨ حول مبررات النقل في العربية أحيل على الباهي (٢٠١٨)، ص ٣٢١.

^٩ انظر في هذا الصدد إرنست (٢٠٠٤)، ص ٢٩.

^{١٠} هورينشتاين ونونيس (٢٠٠٢) ص ٢٦-٢٧.

^{١١} زهانك (٢٠٠٩)، ص ٣٠-٣١.

^{١٢} زهانك (٢٠٠٩)، ص ٦٣. ولمزيد من التفصيل أحيل على رشاد (٢٠١٨)، ص ٢٩٢.

^{١٣} لمزيد من التفصيل بخصوص المقولات الوظيفية راجع أبني (Abeny) (١٩٨٧).

^{١٤} رشاد (٢٠١٨)، ص ٢٩٩.

^{١٥} زهانك (٢٠٠٩)، ص ٣٢.

^{١٦} تيفالد (٢٠٠٥)، ص ١٠٦.

^{١٧} زهانك (٢٠٠٩)، ص ٤٥.

^{١٨} عبد الله العروي، أوراق، ص ٧٤.

^{١٩} ألف ليلة وليلة، ج ٣، ص ١٥٨.

^{٢٠} النحو الوافي، ج ٣، ص ٥٨٠.

^{٢١} القدر، الآية ٥.

^{٢٢} شرح المفصل، ج ٨، ص ٩٦.

^{٢٣} تشومسكي (٢٠١٣)، ص ٤٦.

^{٢٤} تمثل العنونة المقولية "م س" متغيراً مقولياً يمكن أن يكون أية مقولة تركيبية.

المراجع العربية

ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر بدون تاريخ.



- ابن المقفع، عبد الله، ألف ليلة وليلة، المكتبة الشعبية، بيروت، دون تاريخ.
- الباهي، أحمد (٢٠١٨)، البؤرة في العربية، وجهة تركيب-ذريعات. ضمن أعمال الندوة الدولية لتخطيط متن اللغة العربية: الواقع والآفاق. إعداد وتنسيق: أحمد الباهي، السعدية صغير، عبد الصمد الرواعي.
- الباهي، أحمد (٢٠٢٠)، تركيب الإشارة في العربية، ضمن كتاب أبحاث في اللغة العربية، إعداد وتنسيق: أحمد الباهي، السعدية صغير، عبد الصمد الرواعي، منشورات فريق البحث في اللسانيات المقارنة والتطبيقية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة-المغرب.
- تشومسكي، نعوم (٢٠١٣)، اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ترجمة وتقديم محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الرحالي، محمد، (١٩٨٩)، ظاهرة العطف في اللغة العربية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. المغرب
- الرحالي، محمد، (٢٠٠٣)، تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف بدون تاريخ.
- رشاد، المصطفى، (٢٠١٨)، البنية التركيبية للعطف في اللغة العربية، ضمن أعمال الندوة الدولية لتخطيط متن اللغة العربية: الواقع والآفاق. إعداد وتنسيق: أحمد الباهي، السعدية صغير، عبد الصمد الرواعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، المغرب.
- العروي، عبد الله، (١٩٩٦)، أوراق، المركز الثقافي العربي، البيضاء
- الفاصي الفهري، عبد القادر (١٩٨٥)، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء.
- الفاصي الفهري، عبد القادر (١٩٩٠)، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر.
- الفاصي الفهري، عبد القادر، (٢٠٠٩)، معجم المصطلحات اللسانية، دار الكتاب الجديد.
- الفاصي الفهري، عبد القادر، (٢٠١٠)، ذرات اللغة العربية وهندستها-دراسات استكشافية أدنوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان.
- وحيد، محمد، (٢٠٠٠)، الظروف في اللغة العربية: قضايا تركيبية ودلالية، رسالة دبلوم الدكتوراه، الرباط، كلية الآداب والإنسانية.

المراجع العربية المرومنة

Ibn Ya'ish, Abu al-Baqa. Sharḥ al-Mufaṣṣal.(in arabic). Idārat al-Ṭibā'ah al-Muniriyyah, Miṣr. bi-dūn Tārikh.

- Abdullah bin Al-Muqaffa. Alf laylah wa-laylah. (in arabic). al-Maktabah al-sha'biyah, Bayrūt, Dawwin Tārīkh.
- Al-Bahi, Ahmed (2018). al-Bu'rah fī al-'Arabīyah, Wajīhah trkyb-dhry'yāt. ḍimna a'māl al-nadwah al-Dawliyah li-takhtīt matn al-lughah al-'Arabīyah : al-wāqī' wa al-Āfāq. i'dād wa tansīq : Ahmed Al-Bahi, Saadia Saghir, Abdel Samad Al-Rawai.
- Al-Bahi, Ahmed (2020). Tarkīb al-ishārah fī al-'Arabīyah, ḍimna Kitāb Abḥāth fī al-lughah al-'Arabīyah, i'dād wa-tansīq. Ahmed Al-Bahi, Saadia Saghir, Abdel Samad Al-Rawai.(in arabic). Manshūrāt farīq al-Baḥth fī al-lisānīyāt al-muqāranah wa-al-Taṭbīqīyah, Kullīyat al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Insānīyah bāljdydt-ālmghrb.
- Chomsky, Noam. (2013). al-Lisānīyāt al-tawliḍīyah min al-tafsīr ilā mā warā' al-tafsīr, tarjamat wa-taqdīm. Mohammed Al-Rahali. (in arabic). Dār al-Kitāb al-jadīd al-Muttaḥidah.
- Al-Rahali, Muhammad. (1989). Zāhirat al-'aṭf fī al-lughah al-'Arabīyah, baḥth li-nayl dīblūm al-Dirāsāt al-'Ulyā al-mu'ammaqah.(in arabic) Jāmi'at Muḥammad al-khāmīs Kullīyat al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Insānīyah, al-Rabāṭ. al-Maghrib.
- Al-Rahali, Muhammad, (2003). Tarkīb al-lughah al-'Arabīyah : muqārabah Naẓarīyat jadīdah. (in arabic). Dār Tūbqāl lil-Nashr, al-Dār al-Bayḍā'. al-Maghrib.
- Hassan, Abbas. al-Naḥw al-Wāfī, Dār al-Ma'ārif bi-dūn Tārīkh.
- Rashad Al-Mustafa, (2018). al-Binyah al-tarkībīyah ll'ṭf fī al-lughah al-'Arabīyah, ḍimna a'māl al-nadwah al-Dawliyah li-takhtīt matn al-lughah al-'Arabīyah : al-wāqī' wa-al-āfāq. i'dād wa-tansīq : Ahmed Al-Bahi, Saadia Saghir, Abdel Samad Al-Rawai.(in arabic). Manshūrāt Kullīyat al-Ādāb wa-al-'Ulūm al-Insānīyah bi-al-Jadīdah, al-Maghrib.
- Al-Aroui, Abdullah, (1996). Awrāq. (in arabic). al-Markaz al-Thaqāfī al-'Arabī, al-Bayḍā'. al-Maghrib.
- Al-Fasi Al-Fihri, Abdul Qadir (1985). al-Lisānīyāt wa-al-lughah al-'Arabīyah. (in arabic). Dār Tūbqāl, al-Dār al-Bayḍā'. al-Maghrib
- Al-Fasi Al-Fihri, Abdul Qadir (1990). al-Binā' al-muwāzī, Naẓarīyat fī binā' al-Kalimah wa-binā' al-jumlah. (in arabic). Dār Tūbqāl lil-Nashr. al-Maghrib.
- Al-Fassi Al-Fahri, Abdul Qadir, (2009). Mu'jam al-muṣṭalaḥāt al-lisānīyah. (in arabic). Dār al-Kitāb al-jadīd.
- Al-Fassi Al-Fihri, Abdul Qadir, (2010). Dharrāt al-lughah al-'Arabīyah whndsthā-drāsāt istikshāfīyah adnwyh. (in arabic). Dār al-Kitāb al-jadīd al-Muttaḥidah, Bayrūt-Lubnān.
- Wahidi, Muhammad, (2000). al-Zurūf fī al-lughah al-'Arabīyah : Qaḍāyā tarkībīyah wdlālyy. (in arabic). Risālat dīblūm al-duktūrāh, al-Rabāṭ, Kullīyat al-Ādāb wa-al-insānīyah.



المراجع الأجنبية

- Abney, S. R. (1987). The noun phrase in its sentential aspect,' PhD thesis, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge.
- Al Khalaf, Eman (2015), *Coordination and Linear Order*. Ph.D. thesis, University of Delaware.
- Aoun, J., Benmamoun, E., & Sportiche, D. (1994). Agreement, word order and conjunction in some varieties of Arabic. *Linguistic Inquiry*, 25, 195–220.
- Bahloul, M. & Harbert, W. (1992). Agreement asymmetries in Arabic. In M. Kural & L. Moritz (Eds.), *Proceedings of WCCFL*, 11 (pp. 15–31). Stanford, CA: CSLI.
- Benmamoun, E. (1992). *Functional and inflectional morphology problems of projection, representation and derivation*. dissertation. University of Southern California.
- Blake, B. J. (2001). *Case (2nd ed.)*. Cambridge: CUP.
- Borsley, R.D., (1994). In defence of coordinate structures. *Linguistic Analysis* 24, 218–246.
- Boškovic, Z. (2009). Unifying first and last conjunct agreement. *Natural Language and Linguist Theory* 27(3), 455–496.
- Camacho, José. (2003). *The Structure of Coordination: Conjunction and Agreement Phenomena in Spanish and Other Languages*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Chomsky, N. (1957). *Syntactic Structures*. The Hague: Mouton
- Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- Chomsky, N. (1998). Minimalist inquiries: The framework. *MIT Occasional Papers in Linguistics* 15. Cambridge, MA: The MIT Press. (Also: R. Martin, D.
- Chomsky, N. (2001). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (Ed.), *Ken Hale: A life in language* (pp. 1-52). Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Chomsky, N. (2013). Problems of projection. MIT -- Department of Linguistics and Philosophy, 77 Massachusetts Avenue, Bldg. 32-D808, Cambridge, MA 02139, USA
- Dik, Simon C. (1968). *Coordination: Its implications for the theory of general linguistics*. Amsterdam: North-Holland.
- Ernst, T. (2004). *The Syntax of Adjuncts*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Evans, Gareth, (1980). "Pronouns," *Linguistic Inquiry* 11(2): 337–362..
- Haegeman, Liliane (1991). *Introduction to Government and Binding Theory*. First edition first published.
- Hankamer, J. (1973). Unacceptable ambiguity. *Linguistic Inquiry* 4, 17–28.

- Hankamer, J. (1974). Why there are two than's in English. In Papers from the Ninth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society, Chicago, pp. 179–191.
- Hankamer, J. and I. A. Sag (1976). Deep and Surface Anaphora. *Linguistic Inquiry* 7(3), 391–428.
- Hankamer, J. and I. A. Sag. (1979). *Deletion in Coordinate Structures*. New York/London: Garland Publishing, Inc.
- Hornstein N, Nunes J, Kleanthes K.G (2005). *Understanding minimalism*, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York.
- Johannessen, J. B. (1998). *Coordination*. New York, NY: OUP.
- Kayne, R. (1994). The Antisymmetry of Syntax [Linguistic Inquiry Monograph 25]. Cambridge, MA: The MIT Press.
- McCawley, J. D. (1970). English as a VSO language. *Language*, 46(2), 286–299.
- Moltmann, F. (1992). *Coordination and Comparatives*. PhD dissertation, MIT.
- Moltmann, F. (1992). Reciprocals and same/different: Towards a semantic analysis. *Linguistics and Philosophy* 15(4), 411–462.
- Munn, A. (1993). *Topics in the syntax and semantics of coordinate structures*. PhD dissertation, University of Maryland, College Park.
- Rizzi, L. (1990). *Relativized Minimality*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Ross, J. R. (1967a) "Gapping and the Order of Constituents," in M. Bierwisch and K. E. Heidolph (to appear).
- Ross, J. R. (1967b) Constraints on Variables in Syntax, Indiana University Linguistics Club, Bloomington, Indiana.
- Soltan, Usama (2006), "Standard Arabic subject-verb agreement asymmetry revisited in an Agree-based minimalist syntax." Department of Linguistics, University of Maryland, College Park (pp 1-17).
- Soltan, Usama, 2007. On Agree and Post cyclic Merge in Syntactic Derivations: First Conjunct Agreement in Standard Arabic Revisited. University of Maryland, College Park. (PP 1-24)
- Te Velde, J. (1988). *Coordination and German Syntax*. PhD dissertation, University of Washington, Seattle.
- Te Velde, J. (2005). *Deriving Coordinate Symmetries. A Phase-based approach integrating select, Merge Copy and Match*. Oklahoma State University.
- Travis, L. (1988). The syntax of adverbs. In McGill Working Papers in Linguistics, Special Issue on Comparative Germanic Syntax (pp. 280–310). McGill University.
- Weisser, P. (2015). *Derived coordination: A minimalist perspective on clause chains, converbs and asymmetric coordination*. Dissertation. Universität Leipzig.
- Zhang, Niina Ning, (2009). *Coordination in syntax*. Cambridge university press.



Author Biodata: Azeddine Hadri is a Visiting Professor at the Higher School of Education and Training of Berrechid, Hassan I University of Settat. He obtained his PhD in 2022 from Chouaib Doukkali University, Faculty of Arts and Humanities, El Jadida, Morocco. His research interests revolve around generative linguistics and the syntax of natural languages and Arabic language issues.	بيانات الباحث: عزالدين حضري، أستاذ زائر بالمدرسة العليا للتربية والتكوين ببرشيد، جامعة الحسن الأول، بـسطات. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة (المغرب)، عام ٢٠٢٢. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات التوليدية وتركيب اللغات الطبيعية وقضايا اللغة العربية.
---	---

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email:azzdinehadi@gmail.com

الاستثناء في اللغة العربية: مقارنة أدنوية

The Syntax of Exceptive in Standard Arabic: A Minimalist Approach

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-021-003>

إبراهيم لحمامي

قسم اللغة العربية وأدائها، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

توثيق البحث APA Citation

لحمامي، إبراهيم. (٢٠٢٥). الاستثناء في اللغة العربية: مقارنة أدنوية. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢١، ٧٠-٩٣.

استقبل في: ١٤٤٦/٠٩/١٢ - رُوجع في: ١٤٤٦/١١/٠٧ - قُبِل في: ١٤٤٦/١٢/٢٢ - نُشر في: ١٤٤٧/٠١/٠٥

Received on: 12-03-2025 / Revised on: 05-05-2025 / Accepted on: 19-06-2025 / Published on: 01-07-2025

Abstract

In this paper entitled "The Syntax of Exceptive in Standard Arabic: A Minimalist Approach", the syntax of Arabic exceptive structures is addressed within the framework of a Phase and Feature Inheritance-based Analysis (Chomsky (2001, 2008)). To this end, a brief overview of Arab grammarians' analysis of exceptive structures is provided and discussed in relation to modern linguistic analyses. The typology of exceptive structures in Arabic and generative grammar is also provided, and the differences between them discussed. Analytical issues related to the exceptive marker viewed as preposition, or focal adverb, or conjunction, are also considered, and unlike such views, we assume that *illā* (except) in Standard Arabic is a functional head that logically interprets the exceptive information, and assigns the exceptive its accusative case.

Keywords: Standard Arabic, exceptive, *illā*, exceptive types, categorial status of *illā*, phases and feature inheritance.

المخلص

نعالج في هذه الورقة تركيب الاستثناء بـ"إلا" في العربية من منظور فرضية المراحل وتوارث السمات. وتحقيقاً لهذا المسعى، نقدم نظرة عامة لمجمل أفكار النحاة القدماء، مناقشين إياها بتحليلات لسانية توليدية حديثة. ونرصد أنماط (types) الاستثناء في التحليلين القديم والحديث، مبينين الفروق بينهما. كما تكشف عن المشاكل التي تطرحها التحليلات التي تعتبر علامة الاستثناء حرفاً جاراً، أو ظرفاً مبادراً، أو عاطفاً، ونفترض، خلافاً لهذه التحليلات، أن "إلا" رأس وظيفي يؤوّل معلومة الاستثناء في الصورة المنطقية، كما يضطلع بتقييم إعراب النصب في الاستثناء.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، الاستثناء، إلا، أنماط الاستثناء، الوضعية المقولية لـ"إلا"، المراحل وتوارث السمات.



١- المقدمة

تطرح ظاهرة الاستثناء (exceptive) في اللغة العربية، كما في باقي اللغات، العديد من الإشكالات النظرية والتجريبية. وبالتفحص الدقيق لقضية الاستثناء في اللغة العربية، تجريبياً، يتضح أن خصائصها المميزة تفرز في إطار تفاعلها مع مجموعة من الظواهر اللغوية الأخرى، نذكر منها الإعراب، والتطابق، والرتبة (case, agreement and word order)، والنفي (negation)، والحذف (deletion)، والتسوير (Quantification) ... إلخ. ولرصد خصائص الاستثناء في العربية، بحث اللسانيون التوليديون منذ النماذج اللسانية الأولى جوانب لغوية متعددة، إذ ركزوا بشكل أساسي، في إطار فرضية السور المعمم (generalized quantifier)، على الأبعاد الدلالية لظاهرة الاستثناء، موضحين العديد من التمايزات التي تفرزها هذه الظاهرة، مثل: الحصر، والقصر، والإضافة ... إلخ (هوكزما ١٩٨٧، Hoekesma)، فون فنتل (١٩٩٣، von Fintel)، مولتن (Moltan، 1995)، جلال (٢٠١٩، Galal)، من بين آخرين كثر). في المقابل، أغفل اللسانيون التوليديون الخصائص التركيبية لقضية الاستثناء، ومسائل اشتقاقها في النماذج النظرية التركيبية التي لم يتنبه إليها إلا القليل منهم (سلطان ٢٠١٣، Soltan)، بوتسدام وبولنسكي (Potsdam & Polinsky، 2019)، والبطاينة (٢٠٢٠، Al-Bataineh).

نناقش في هذه الورقة تركيب الاستثناء من منظور أدنوي كالآتي: نبحث في المحور الأول، بعد المقدمة، خصائص الإسناد الدلالية والتركيبية في إطار التحليلين النحوي والتوليدي لرصد أوجه التشابه والاختلاف بينهما. وفي المحور الثاني ندرس أنماط (types) الاستثناء في التحليلين القديم والحديث، مبيينين الفروق بينهما. وفي المحور الثالث، نناقش، تبعاً لسلطان (٢٠١٣)، المشاكل التي تطرحها التحليلات التي تعتبر علامة الاستثناء حرفاً جاراً، أو ظرفاً مبالاً، ونفترض، خلافاً له، أن إلا رأس وظيفي يؤول معلومة الاستثناء في الصورة المنطقية، كما يضطلع بتقييم إعراب النصب في الاستثناء. ونخصص المحور الأخير لاشتقاق (derivation) بيئة الاستثناء بـ "إلا" في العربية من منظور فرضية المراحل وتوارث السمات (تشومسكي ٢٠٠١، ٢٠٠٨) (phases & feature inheritance).

٢- معنى الاستثناء وبنيته بين النحاة والتوليديين

لتحديد مضمون الاستثناء ودلالته، يقول الفراهيدي في كتابه الجمل (ص. ٤٧) باعتباره أول من قرر هذا المعنى في النحو العربي: "قولهم: خرج القوم إلّا زيدا، [قام الناس] إلّا محمداً. نصبت زيدا ومحمداً لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم، فأخرجنا من عددهم". وقد تبعه في هذا المعنى وأكده النحويون الذي أتوا بعده، يقول ابن جني في كتابه اللمع (ص. ٥٤): "ومعنى الاستثناء: أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه "إلّا"، وتشبه به أسماء، وأفعال، وحروف. وفي السياق ذاته، يقول ابن يعيش في كتابه شرح المفصل (ج ٢، ص. ٤٦): "اعلم أن الاستثناء استفعال، من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ..."، مورداً المثال الآتي، ومعلقاً عليه بقوله: "تبين بقولك إلّا زيدا أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنما ذكرت الكل، وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل".

(١) قام القوم إلّا زيدا

وفي اللسانيات الحديثة، أكد اللسانيون على أن الاستثناء إخراج يتكون، نمطياً، من مركب استثناء (exceptive phrase) يخرج الاستثناء (أي المستثنى) من مجال شريك معين (associate). ففي المعطى (٢)، يعدّ السور *everyone* شريكاً، و *except Mary* مركب الاستثناء، و *Mary* الاستثناء. وعادة ما يدرج الاستثناء، بحسب بولنسكي وآخرون (٢٠٢٤)، بواسطة علامة استثناء، تعبر عنها الإنجليزية بـ " *except, but, besides,* " *except For* من بين علامات أخرى.

Everyone laughed [except/but/except for Mary] (2)

ASSOCIATE EXCEPTIVE MARKER EXCEPTION

[... EXCEPTIVE PHRASE]

ويبدو أنه رغم التشابه الذي تظهره بنية الاستثناء في العربية مقارنة مع الإنجليزية، فإن هناك اختلافاً بين التحليلين النحوي والتوليدي في التمييز بين أجزاء بنية الاستثناء ومصطلحاتها، ففي حين يرى النحاة أن الاستثناء يتكون من مستثنى منه وحرف استثناء



ومستثنى، يرى التوليدون الاستثناء مكوّناً من مستثنى منه يسمونه الشريك، ومركب استثناء يجمعون فيه حرف الاستثناء بالمستثنى.

وانسجاما مع المعطى (٢) أعلاه، يتوزع المستثنى بعد المستثنى منه وحرف الاستثناء على التوالي، سواء تعلق الأمر باستثناء موجب، كما في (٣)، أو منفي كما في (٤)، غير أن هذا الترتيب التجاوري ليس صارماً كما سنبين لاحقاً.

(٣)	خرج القوم	إلا	زيدا (الفراهيدي ١٩٨٥: ٤٧)
	المستثنى منه	حرف استثناء	مستثنى
(٤)	ما رأيت أحداً	إلا	زيدا (ابن جني ١٩٨٥: ٥٥)
	المستثنى منه	حرف استثناء	مستثنى

وتظهر على عنصر المستثنى علامات إعرابية مختلفة، تتحدد بحسب طبيعة الكلام الذي ورد فيه ما إذا كان موجباً أو منفيًا، ففي حال الإيجاب لا يقبل إلا النصب كما يتبين من لحن (٥ب) مقارنة مع (١٥)، وفي حال النفي يجوز النصب على أصل الباب، كما في (١٦)، أو الإتيان على البدلية التي تقتضي التطابق الإعرابي بين المستثنى والمستثنى منه كما في (٦ب، ج، د)، أو وجوب النصب لتقدم المستثنى على المستثنى منه كما في (٧).

(٥) أ. قام القوم إلا زيداً

ب. * قام القوم إلا زيد

(٦) أ. ما قام أحد إلا زيداً (ابن جني ١٩٨٥: ٥٥)

ب. ما قام أحد إلا زيد

ج. ما رأيت أحداً إلا زيداً

د. ما مررت بأحد إلا بزيد

(٧) أ. ما قام إلا زيداً أحد

ب. * ما قام إلا زيد أحد

ومن الشواهد الشعرية التي تُجيز تقدم المستثنى على المستثنى منه، قول الكميت الأندلسي في قصيدته "طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب"

(٨) فما لي إلّا آل أحمدَ شيعَةً *** وما لي إلّا مشعبُ الحق مشعبُ (ابن جني
(٥٦:١٩٨٥))

إضافة إلى هذه الخصائص الإعرابية التي تظهر على المستثنى، تظهر خصائص إعرابية أخرى في إطار العلاقة الإحالية الجنسية بين المستثنى منه والمستثنى، فقد بين ابن جني أن النصب أصل إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، كما في البنيات الواردة في (٩).

(٩) أ. ما بالدار أحد إلّا وتدا
ب. ما مررت بأحد إلّا حماراً
ج. ما لأحد من نعمة تجزى إلّا ابتغاء وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى (سورة الليل،
الآية ١٩-٢٠)

د. حلفت يميناً غير ذي مثنوية ولا علم إلّا حسن ظن بصاحب
و. وقفت فيها أصيلاً أسألهما أعيت جواباً وما بالربع من أحد
إلّا الأورئى لأياً ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد
(ابن جني (٥٦:١٩٨٥))

وقد ذكر ابن جني أن هذا النوع من الاستثناء يجوز البدل (apposition) فيه، فتقول على لغة بني تميم:

(١٠) ما بالدار أحد إلّا وتدا
(١١) إلّا الأورئى لأياً ما أبينها *** والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد
ولا تتيح العربية إمكانية إسقاط المستثنى منه في مواقع تركيبية مختلفة إلّا إذا كان الكلام منفيًا، كما يتضح من لحن مقابل البنيتين المنفيتين (١٢) و(١٣).

(١٢) أ. ما جاء إلّا زيد
ب. * جاء إلّا زيد
(١٣) أ. ما رأيت إلّا زيدا
ب. * رأيت إلّا زيدا

تبين هذه البنيات أن هناك تعالفاً/ترابطاً ضرورياً بين النفي والمستثنى منه، فلا يجوز إسقاط المستثنى منه إلّا إذا ورد في سياق منفي، مما يجعل تسويغ (licensing) إسقاط (dropping) المستثنى منه مرتبطاً أساساً بالكلام المنفي. كما يسوغ الاستثناء المنفي



إمكانية ورود المستثنى منه غير معرّف غير مخصص (indefinite unspecific) سواء كان مركباً حدياً، كما في (١٤)، أو فضلة لحرف الجر (ب)، كما في (١٥):

(١٤) ما قام أحد إلاّ زيد/زيداً

(١٥) ما مررت بأحد إلاّ يزيد

تلخيصاً لما سبق، يظهر الاستثناء بـ "إلاّ" في اللغة العربية الخصائص التركيبية الآتية:

١. يُعمل "إلاّ" النصب في بنيات الاستثناء الموجب وجوباً، ولا يُعمله في بنيات الاستثناء المنفي ذات المستثنى منه المحذوف.

٢. حينما يكون الاستثناء منفيًا والمستثنى منه مذكوراً يكون المستثنى منصوباً أو بدلاً من المستثنى منه رفعاً أو نصباً أو جراً.

٣. حينما يتقدم المستثنى على المستثنى منه يكون المستثنى منصوباً وجوباً.

٤. يسوّغ الاستثناء المنفي إمكانية إسقاط المستثنى منه، كما يسوّغ وروده غير معرف غير مخصص سواء كان مركباً حدّياً، أو فضلة لحرف الجر.

٣- أنماط الاستثناء بين النحو العربي والنحو التوليدي

٣-١ أنماط الاستثناء في النحو العربي

درس النحاة القدماء ظاهرة الاستثناء منذ الفراهيدي جاعلين لها باباً من أبواب النحو. ففي كتاب الجمل في النحو تحدث الفراهيدي عن النصب بالاستثناء باعتباره أحد وجوه النصب التي حددها في إحدى وخمسين وجهاً، مقررًا المعنى العام للاستثناء الذي تبعه فيه النحويون الذين جاؤوا بعده باعتباره إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه (الفراهيدي ١٩٨٥: ٤٧). ولأن كتاب الجمل في النحو رصد مختلف وجوه الإعراب في العربية، فإنه لم يفصل القول في قضية الاستثناء من حيث أنماطها وبنياتها التركيبية والدلالية. وازداد الوعي عمقا بخصائص هذه الظاهرة بعد الفراهيدي مباشرة مع سيبويه، ففي كتابه نجد تحليلاً نحويًا لأنماط الاستثناء دون تحديد مصطلحاتها، إذ جعلها على وجهين: (١) "ألاّ تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق" (سيبويه، ١٩٩٦، ج ٢، ص ٣١٠). والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله،

عاملاً فيه ما قبله من الكلام" (سيبويه، ١٩٩٦، ج٢، ص. ٣١٠). ويقول سيبويه شارحاً الوجه الأول:

(١٦) "فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلّا، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك "ما أتاني إلّا زيد"، ما لقيت إلّا زيدا"، ما مررت إلّا بزید"، ولكنك أدخلت إلّا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضوع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلّا، لأنها بعد إلّا محمولة على ما يجز، ويرفع، وينصب، كما كانت محمولة عليها قبل أن تلحق إلّا، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلّا الفعل بغيرها" (سيبويه، ١٩٩٦، ج٢، ص. ٣١٠-٣١١)

يبين سيبويه في هذا النص أن سياقات حذف المستثنى منه تتحدد في الفاعل والمفعول والمجرور بحرف الجر. غير أن سيبويه لم يقدر مستثنى منه محذوفاً كما عند أكثر النحويين الذين جاؤوا بعده، وإنما اكتفى بتفسير التفرغ من جهة العمل الإعرابي. وقد وضّح ابن جني تفسير سيبويه بشكل واضح في كتابه اللمع حينما استعمل الفعل "فرغ" للدلالة على الأثر الإعرابي الذي يعمل به الفعل، يقول:

(١٧) "فإن فرغت العامل قبل إلّا، عمل فيما بعده لا غير تقول: ما قام إلّا زيد وما رأيت إلّا زيدا، فترفعه بفعله، وتنصبه بوقوع الفعل عليه (ابن جني، ١٩٨٨: ٥٦).

أما الوجه الآخر فقد ضم فيه الاستثناء المتصل، والمنقطع، يقول سيبويه:

(١٨) "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام" (سيبويه، ١٩٩٦، ج٢، ص. ٣٠٩).

يتضح من خلال هذه النصوص أن سيبويه لم يضع مصطلحاً لأي من أنماط الاستثناء. ولتجاوز هذا المشكل المصطلحي، اهتم الفراء الكوفي بظاهرة الاستثناء من جهة المصطلح، فهو أول من تحدث عن مصطلح المتصل، يقول:

(١٩) "فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً لم يحسن فيه إن" (الفراء (١٩٨٣)، ج٣، ص. ٢٥٩).



وهو أول من وضع مصطلح المنقطع بالمعنى الذي عرف عند أكثر النحويين بحيث يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، يقول:

(٢٠) "وتعرف المنقطع من الاستثناء بحسن إن في المستثنى" (الفراء (١٩٨٣)، ج ٣، ص. ٢٥٩).

ويميز الفراء الاستثناء المنقطع في (٢٢) عن المتصل في (٢١) بإدراج/إن التي لا تقبل الدخول على المتصل كما في (٢٣) مقارنة مع (٢٢).

(٢١) قعدنا نتحدث ونتذاكر الخبر إلا أن كثيراً من الناس لا يرغب

(٢٢) عندي مائة إلا درهما

(الفراء (١٩٨٣)، ج ٣، ص. ٢٥٩))

(٢٣) * عندي مائة إلا أن درهما

٢-٣ أنماط الاستثناء في اللسانيات التوليدية

إذا كان اللسانيون التوليديون يتفقون مع النحاة بخصوص معنى الاستثناء باعتباره إخراجاً، فإنهم يختلفون معهم في كيفية تسمية عناصره وتحديدتها، ففي حين يميز النحاة بين المستثنى منه والمستثنى وحرف الاستثناء، على اعتبار أن الحرف أحد أقسام الكلم، يميز التوليديون بين الشريك ومركب الاستثناء الذي يتكون من علامة استثناء واستثناء. وبناء عليه، يقابل المستثنى منه عند النحاة الشريك عند التوليديين، ويشمل مركب الاستثناء عند التوليديين حرف الاستثناء والمستثنى عند النحويين. وتتكون بنية الاستثناء عند اللسانيين، نمطياً، من مركب استثناء يخرج استثناء من مجال شريك (بولنسكي وآخرون (٢٠٢٤)).

وفي إطار تنميط بنيات الاستثناء، يميز هوكزما (١٩٨٧) بين نمطين من مركبات الاستثناء؛ مركبات استثناء متصل (connected exceptive) ومركبات استثناء حرة (free exceptive). ويتبين من خلال تحليل هوكزما (١٩٨٧) لبنيات الاستثناء المتصل، كما في (٢٤)، أن هناك إخراجاً دلالياً لمركبات الاستثناء من مجال سور كلي، وأن الشريك مركب السور والاستثناء متماثلان مقولياً، وأن مركب السور يجب أن يكون محققاً تركيبياً، وأن الشريك ومركب الاستثناء في بنيات الاستثناء المتصل متجاوران بحيث يشكلان مكوناً

تركيبياً. في المقابل يتضح من تحليل هوكزما لبنيات الاستثناء الحر كما في (٢٥أ، ب) أن هذا النوع من الاستثناء تعبير عن استثناء قضية منصوص عليها في الجملة الدامجة، ما يجعل الشريك ومركب الاستثناء غير متجاورين ولا يشكلان مكوناً تركيبياً واحداً، بل يظهر الاستثناء رضياً في شكل جملة كما في (٢٤).

[Everyone except Rasoa] laughed CONNECTED EXCEPTIVE (٢٤)

(٢٥) أ. [everyone laughed], except Rasoa FREE EXCEPTIVE

ب. [we are open], except on Sunday

فالاستثناء في بنيات الاستثناء المتصل (Rasoa) في (٢٤) يحدث تعديلاً على مركب السور (Everyone) بحيث يخرج (Rasoa) من مجموعة مركب السور (Everyone). ويقع داخل هذا النوع من البنيات ربط بين مركب السور ومركب الاستثناء ما يجعله استثناء مركبياً. أما بنيات الاستثناء الحر في (٢٥أ، ب)، فتختلف عن بنيات الاستثناء المتصل بعدم تطلها مركباً سورياً محققاً تركيبياً، إذ بإمكانه الورد ضمنياً كما في (٢٥ب) التي يغير فيها المركب الحر في الاستثناء *on Sunday* متغيراً زمنياً ضمنياً في الجملة الرئيسة. ولا تنحصر بنيات الاستثناء الحر في المركبات الحديثة بل تمتد إلى مركبات أخرى، كما في (٢٥ب) التي جاء الاستثناء فيها مركباً حرفياً. (بيريز-خيمينيز ومورينو-كين (٢٠١٢) Pérez-Jiménez & Moreno-Quibén).

وقد تتجاوز بنيات الاستثناء الحر المركبات الحديثة والمركبات الحرفية إلى الجمل، كما في (٢٦ب) التي تمثل التمثيل التركيبي للبنية (٢٦أ).

(٢٦) أ. Every student cleared the bar [except Grover]

ب. [ExcP except [FocP Grover] [Foc [TP ti did not clear the bar]]]

وقد استند هوكزما في تمييزه بين بنيات الاستثناء المتصل وبنيات الاستثناء الحر إلى الموقع السطحي لمركب الاستثناء في علاقته بعنصر الشريك. وبناء على تمييز هوكزما، سارت جل الأبحاث التوليدية التي أتت بعده منقسمة إلى مقاربتين؛ مقاربات مركبية ترى بنيات الاستثناء عبارة عن ربط بين مركبين حديثين مفترضة أن مركب الاستثناء يشكل مكوناً ضمن المركب الحديث السوري، كما في (٢٤) أعلاه المعادة هنا في (٢٧) للتذكير (فن فنتل (١٩٩٣)، إرش (٢٠١٦) Hirsch، من بين آخرين)، ومقاربات جُمليّة ترى أن بعض بنيات

الاستثناء في بعض اللغات يمكن أن تكون مشتقة عن طريق عملية حذف (ellipsis) من أصل جُملي أساس (بيريز-خيمينيز ومورينو-كين (٢٠١٢)، سلطان (٢٠١٣) Soltan، بوتسدام (٢٠١٨)، من بين آخرين كثير). ففي المعطى (٢٦) أعلاه المعاد هنا للتذكير (٢٨)، يأخذ الاستثناء جملة تامة فضلة له تنطبق عليها عملية حذف، كما يتضح من (٢٦ ب) أعلاه المعادة هنا للتذكير في (٢٩).

[Everyone except Rasoa] laughed CONNECTED EXCEPTIVE (٢٧)

Every student cleared the bar[except Grover] (٢٨)

[ExcP except [FocP Groveri [Foc [TP ti did not clear the bar]]]] (٢٩)

جارفيس (Jarvis (1:2002))

فالاستثناء المتبقي (remnant exceptive) في (٢٩) المحدد في العنصر Grover عبارة عن بؤرة انتقلت خارج مركب الزمن قبل انطباق عملية حذف مركب الزمن (ستوكوال وونغ (٢٠٢٠) Stockwell & Wong، سلطان (٢٠١٣)).

وفي الجدول ١ تمييز بين بنيات الاستثناء المتصل وبنيات الاستثناء الحر كما عند بوتسدام (٢٠١٨).

جدول ١

الفرق بين بنيات الاستثناء المتصل وبنيات الاستثناء الحر

بنيات الاستثناء الحر	بنيات الاستثناء المتصل	
يعبر عن استثناء لتعميم	طرح جزئي من مجال السور	الدلالة
جملة رئيسة معدل/عاطف	مركب حدي معدل	التركيب
جملة رضية	مجاور لمركب السور	الموقع

المكونية	يشكل مكونا مع السور المقيد	لا يشكل مكونا مع السور المقيد
مقولة الاستثناء	مركبات حدية فقط	ليس محصورا في المركبات الحدية
تحقق مركب السور	يجب أن يكون محققا تركيبيا	قد يكون ضمنيا

وبناء على ما تقدم بخصوص معنى الاستثناء وأنماطه في التحليلين النحوي والتوليدي، يتفق التحليلان على معنى الاستثناء باعتباره إخراجا، ويختلفان بخصوص أنماط بنيات الاستثناء، فإذا كان النحاة يقسمونها إلى بنيات استثناء متصل وبنيات استثناء منقطع، فإن التوليديين يميزون بين بنيات استثناء متصل وبنيات استثناء حر. ورغم اتفاق النحاة مع التوليديين بخصوص مصطلح الاستثناء المتصل، فإن ما يعنيه هذا المصطلح لدى النحاة يختلف عما يعنيه عند التوليديين، والسبب أن العربية، خلافا عن الإنجليزية، لا تسمح بالاستثناء المتصل تركيبيا جاعلة هذا المصطلح توصيفا دلاليا. أما بخصوص بنيات النمط الثاني من الاستثناء، فإن ما يظهر على أنه اختلاف في المصطلح بين مصطلحي الحر والمنقطع، هو في الحقيقة اختلاف في طبيعة الخصائص التي استند إليها كل فريق، فمصطلح المنقطع يعكس الخصائص الدلالية التي تجعل إحالة المستثنى عند النحاة منقطعة عن إحالة المستثنى منه، في حين يعكس مصطلح الحر الخصائص التركيبية التي تفرضها المقاربة التوليديّة.

وبمقارنة معطيات العربية بالإنجليزية فيما يتعلق بأنماط بنيات الاستثناء استنادا إلى المقاربة التوليديّة، يبدو أن العربية لا تسمح إلا ببنيات الاستثناء الحر، كما يتبين من لحن المعطى العربي في (30) وسلامة المعطى الإنجليزي في (31).

(٣٠) *كل واحد إلا زيدا قام

(٣١) [Everyone except Rasoa] laughed

ويرجع عدم سماح العربية ببنيات الاستثناء المتصل إلى اختلاف في الخصائص الصرف-تركيبية خصوصا تلك المتعلقة بالتطابق الذي يفسر الفاعل الملتبس في البنية (٣٠) بين الشريك (كل واحد) ومركب الاستثناء (إلا زيدا) وهو ما تؤكده البنية (32) الآتية:



(32) * كل تلميزة إلا هندا جاءت

٤- الطبيعة المقولية لـ "إلا"

خلافًا عن النحاة الذين كان لديهم، تقريباً، شبه اتفاق حول حرفية *إلا*، رغم اختلافهم في مسألة تركيبها، على اعتبار أن الحرف أحد أقسام الكلم، كما سبقت الإشارة، شكلت الطبيعة المقولية لـ *إلا* في الدرس اللساني مشكلاً نظرياً وتجريبياً. فبخصوص حرفيتها عند النحاة، يقول سيبويه:

(33) "فحرف الاستثناء *إلا* وما جاء من الأسماء فيه معنى *إلا* فغير، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى *إلا* فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات". (سيبويه ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٣٠٩.

وقد تبع سيبويه في تأكيد حرفيتها النحاة الذين جاؤوا بعده، سواء كانوا بصريين أو كوفيين، يقول ابن جني في تقرير حرفيتها: "ومعنى الاستثناء: أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه *إلا*" (ابن جني ١٩٨٨: ٥٤). ومن جهة تركيبها، يقول سيبويه: "*إلا* في الاستثناء بمنزلة *دفعي*، وكذلك *حتى*، وأما *إلا* و *إمّا* في الجزاء فحكاية" (سيبويه ١٩٩٦)، ج ٣، ص ٣٣٢. وانسجاماً مع التصور البصري، دافع الكوفيون من أمثال الفراء عن حرفية *إلا*، إلا أنهم اختلفوا مع البصريين في مسألة تركيبها؛ فإذا كانت *إلا* عند نحاة البصرة كلمة واحدة غير مركبة، فهي عند الفراء كلمة مركبة من (إن) و (لا) النافيتين اللتين صار لهما معنى جديد لم يكن لهما قبل، فخرجتا من النفي إلى الاستثناء، يقول الفراء في معاني القرآن: "ونرى أن قول العرب (*إلا*) *إنّما* جمعوا بين (إن) التي تكون جحداً، وضمّوا إليها (لا)، فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حدّ الجحد؛ إذ جمعنا فصارا حرفاً واحداً، ... ومثل ذلك قوله (لولا)، *إنّما* هي (لو) ضمت إليه (لا) فصارتا حرفاً واحداً" (الفراء ١٩٨٣)، ج ٢، ص ٣٧٧. وبعيدا عن النقاش المتمحور حول ما إذا كانت *إلا* كلمة واحدة أو مركبة من كلمتين، والذي يمكن أن يتناوله البحث من زاوية الصرف (morphology) والصوابة (phonology)، يُجمع النحاة القدماء على إدراج *إلا* ضمن مقولة الحرف. هذا بالنسبة للطبيعة المقولية لـ *إلا* في النحو

العربي، فماذا عن طبيعتها المقولية في النحو التوليدي، أي حرف جار، أم ظرف، أم حرف عطف، أم مقولة ممزوجة الخصائص؟
لم يتفق اللسانيون التوليديون حول الطبيعة المقولية لعلامة الاستثناء، فقد انقسموا بخصوص طبيعة هذه العلامة إلى ثلاث مجموعات:

- (١) علامة الاستثناء حرف جر (preposition) (مولتن، ١٩٩٢، Moltann، من بين آخرين).
- (٢) علامة الاستثناء ظرف مَبَّار (focal adverb) (كوفاتشي، ١٩٩٩، Kovacci، ضمن بيريز خيمينيز ومورينو-كين (٢٠١٢)).
- (٣) علامة الاستثناء عاطف (conjunction) (بيريز خيمينيز ومورينو-كين (٢٠١٢)، سلطان، ٢٠١٣، Soltan).

يدافع سلطان (١٣: ٢٠٠٥-٩) بخصوص الطبيعة المقولية لـ"/لا/" في العربية المصرية عن افتراض العطف، مفندا أطروحة اعتبار علامة الاستثناء حرف جر من ثلاثة أوجه. (١) يأتي بعد /لا/ ضمير منفصل، كما في (34)، ولا يمكن أن يأتي بعدها ضمير متصل، كما في (35).

(34) إلا هي/انت

(35) *إلاهك/إلاها

ويبدو أن افتراض سلطان الذي يجعل /لا/ حرف عطف استناداً إلى عدم قدرتها على الاتصال بالضمائر لا تؤكده معطيات العربية التي تسمح باتصال الضمير بـ/لا/ في مثل "إلاك".

أما بخصوص الحجة الثانية التي تتمثل في ربط حرفية /لا/ بإمكانية انتقاءها أي نوع من المركبات الحرفية، فإن min التي تعد حرفاً يمكن أن تنتقي مركباً حرفياً مرئوساً بواسطة been، foo؟، that تبعاً كما في (١٣٤، ب، ج)، ولا يمكنها أن تنتقي مركباً حرفياً مرئوساً بواسطة li، maʕa، fii تبعاً كما في (٣٦، د، و، ي).

(٣٦) أ. من تحت الترابيزة

ب. من فوق السطح

ج. من بين صوابك

د. * من في البيت



و. * من مع أحمد

ي. * من للمدرسة

في المقابل، يمكن أن يتوزع بعد/إلا أي نوع من المركبات الحرفية كما في (٣٧).

(٣٧) أ. إلا تحت الترابيزة

ب. إلا فوق السطح

ج. إلا بين صوابك

د. إلا في البيت

و. إلا مع أحمد

ي. إلا للمدرسة

(٣) خلافاً عن العربية الفصحى التي تتوفر على صُرفة غنية تحقق الإعراب صرفياً في الأسماء، لا تتوفر العربية المصرية على إعراب صرفي ظاهر في الأسماء. وعليه فإن/إلا، بحسب سلطان، تسند إما إعراب النصب كما في (٣٨)، أو لا تسنده في حالة الاستثناء المنفي ذي المستثنى منه المذكور كما في (٣٨ب).

(٣٨) أ. ما تأخر الطلاب إلا زيدا

ب. ما تأخر الطلاب إلا زيداً

وعلى افتراض أن الحروف في العربية الفصحى، بحسب سلطان، تسند إعراب الممنوح إلى فضلاتها ولا تسمح لأي عنصر مسند للإعراب من تجاوز عملها الإعرابي، يستنتج سلطان أن/إلا ليست حرفاً. وبالإضافة إلى هذه المشاكل التي طرحها سلطان، يبدو أن/إلا تفيد معنى في نفسها، أما الحرف فلا.

بعد ذلك، ينتقل سلطان لدحض حجج فرضية اعتبار/إلا ظرفاً مبالاً، فبحسبه تظهر المعطيات أن الظروف المبالأة يمكن أن تتصدر الجمل التي وردت فيها، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق مع/إلا كما في (٣٩ب).

(٣٩) أ. حتى أحمد ما جاش

ب. * إلا أحمد ما جاش حد

وبين أيضاً أن الظروف المبالأة يمكنها أن تتوزع بعد المقولة المبالأة، الأمر الذي لا يتحقق مع/إلا كما في (٤١ب).

(٤٠) أ. أنا شفت حتى أحمد

ب. أنا مشفتش أحمد حتى

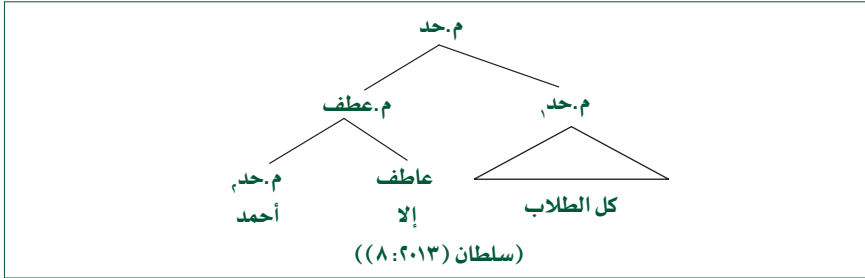
(٤١) أ. أنا ما شفتش إلا أحمد

ب. * أنا مشفتش أحمد إلا

ليستنتج سلطان أن إلا ليست ظرفاً مبالاً. وخلافاً لتحليلي حرف الجر والظرف المبال، دافع سلطان عن تحليل العطف، معتبراً إلا عنصراً عاطفاً يضطلع فقط بوظيفة العطف، ومقسماً الاستثناء، تبعاً لهوكزما (١٩٨٧) إلى نمطين؛ نمط مركبي يربط بين مركبين حديين اثنين على مستوى المركب الحدي، وآخر حر يربط بين مركبين مصدرين اثنين، ينتقل فيه الاستثناء من مجال مركب الزمن إلى مخصص مركب المصدر الثاني قبل حذف الجملة المقدرة في الصورة الصوتية (PF).

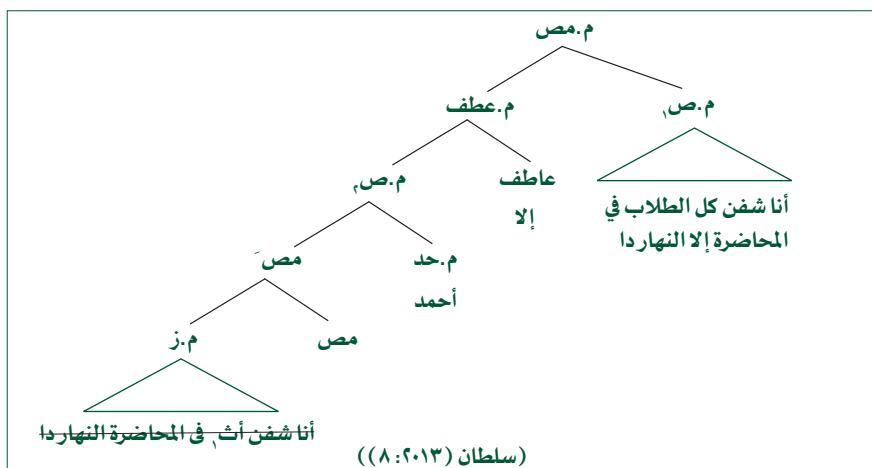
الشكل ١

بنية الاستثناء المتصل (سلطان ١٣: ٢٠٨)



الشكل ٢

بنية الاستثناء الحر (سلطان ٢٠١٣: ٨)



ويطرح تحليل العطف الذي دافع عنه سلطان العديد من المشاكل: (١) لا يمكن اعتبار/إلا عاطفاً، لأن العاطف يشرك المعطوفين في نفس العلامة الإعرابية، وهو ما لا يتحقق في بنى الاستثناء التي يخالف فيها المستثنى منه المستثنى في الإعراب كما في (٤٢).

(٤٢) ما جاء الطلاب إلا زيداً

ويطرح تحليل العطف مشكلاً في بنى الاستثناء ذات المستثنى منه المحذوف كما في (٤٣)، إذ لا يتنبأ بلحن البنية في (٤٤أ)، على اعتبار أن المعطوف يُعطف على ما هو ظاهر كما في (٤٤ب).

(٤٣) ما جاء إلا زيد

(٤٤) أ. * جاء وزيد

ب. جاء هو وزيد

ولتلافي مشاكل التحليلات الثلاثة (حرف الجر، الظرف المبأر، العطف)، نفترض أن إلا رأس وظيفي (functional head) يضطلع، دلالياً، بإدراج معلومة الاستثناء

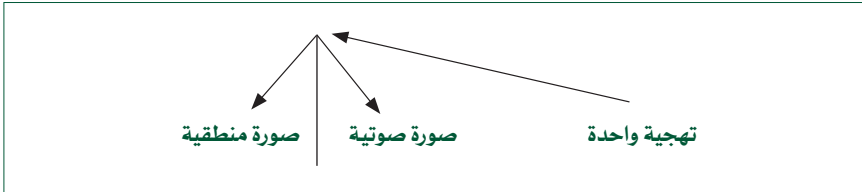
(information exception) في التركيب ليتم تأويلها في الصورة المنطقية، ويقوم، تركيبياً، بتقييم (valuation) النصب في الاستثناء بعدما يتم توريثه (inheritance) من الشريك.

٥- اشتقاق بنية الاستثناء بـ "إلا" من منظور أدنوي

ترتبط فرضية المراحل المقترحة في تشومسكي (٢٠٠١) بتصور يفترض أن اشتقاق الجملة يتحقق سلكياً عبر مراحل، وأن ثمة حاجة ملحة لاختزال التعقيد الحوسبي (computational complexity). فبدلاً من توفر الجملة على تهجية واحدة كما في الشكل ١ (تشومسكي ١٩٩٥)، فإن التهجية في "الاشتقاق عبر المراحل" أصبحت تتحقق مرات عديدة (multiple spell-out) كما يتضح من الشكل ٢.

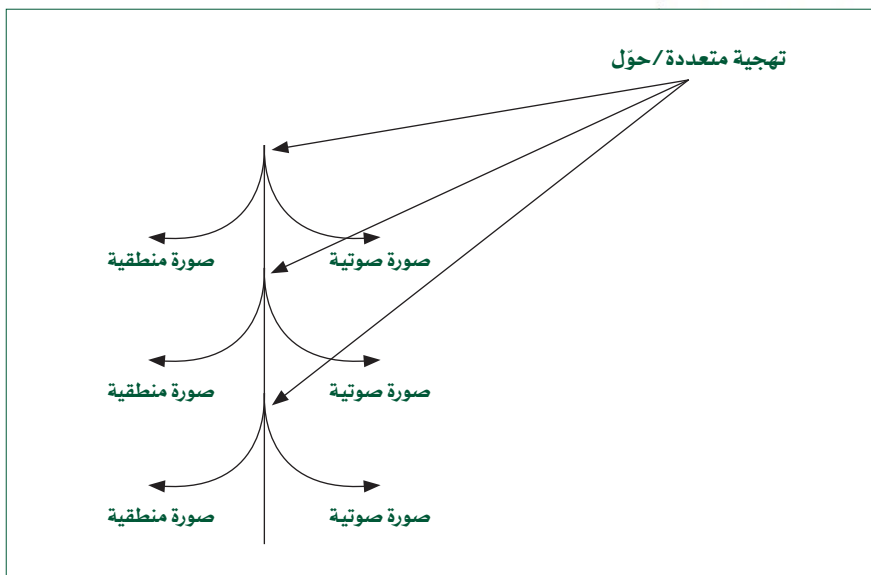
الشكل ٣

التهجية فيما قبل الاشتقاق بالمرحل



الشكل ٤

التهجية في الاشتقاق بالمراحل

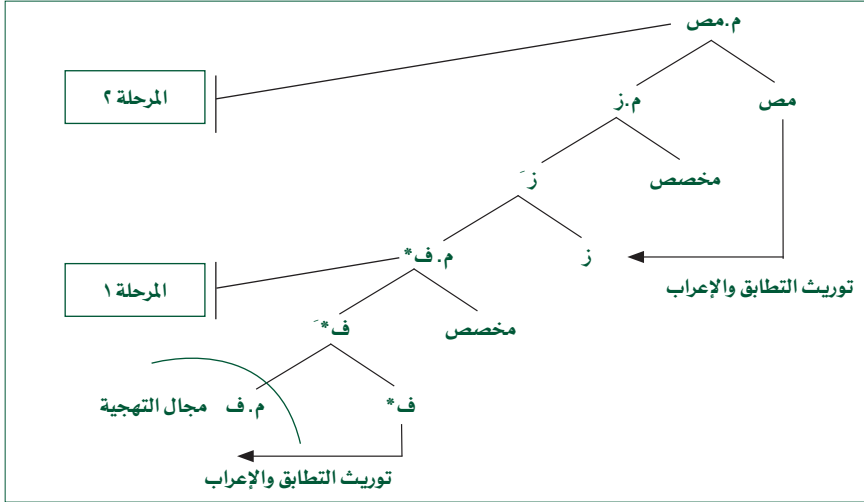


وعليه، يقترح تشومسكي (٢٠٠١) أن المجموعات الفرعية (المعدودات المعجمية) (sub- LA_i) (arrays) توضع سلكياً في ذاكرة نشيطة (active memory)، وأن على الحوسبة التخلص من المجموعة الفرعية الأولى (LA_i) قبل انتقاء المجموعة الفرعية اللاحقة (LA_{i+1}). وتسمى كل الموضوعات التركيبية التي كُوتت بعد التخلص من أي مجموعة فرعية من نوع (LA_i) وأُرسلت إلى التهجية ليتم تأويلها في المستويين التأويليين الصورة الصوتية والصورة المنطقية مراحل (phases).

وقد افترض تشومسكي (٢٠٠١، ٢٠٠٨) أن المراحل لها مضمون قضوي (propositional)، معتبرا المركب الفعلي الخفيف (م.ف*) (v^*P) الذي يتوفر على بنية موضوعية تامة (Full argument structure) والمركب المصدر (م.ص) (CP) في الشكل ٣ مرحلتين قويتين (strong phases) يورثان التطابق والقيمة الإعرابية إلى رؤوس فضلتهم المرحلتين هما الزمن والفعل المعجمي على التوالي.

الشكل ٥

المراحل وتوارث السمات



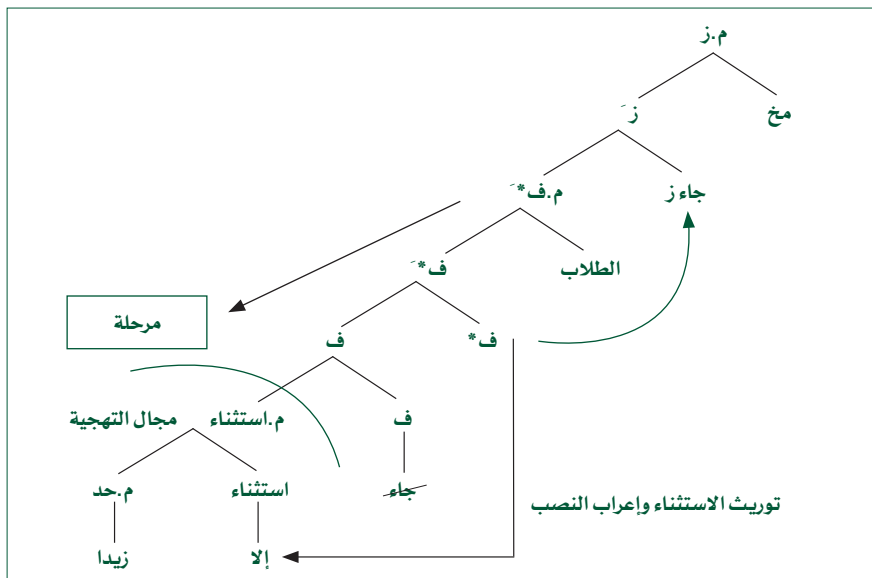
ولاشتقاق بنية الاستثناء بـ "إلا" في العربية نعتمد نموذج التوارث (تشومسكي ٢٠٠٨) (feature inheritance) الموضح في الشكل ٣ الذي يفترض أن السمات المحركة للحوسبة تورث من الرؤوس المرحلية. وفي هذا الإطار، نستثمر ما جاء بخصوص خصائص المرحلة عند سايكو (٢٠١٤) Citko للتمييز بين تأويل الاستثناء وتأويل البدلية اشتقاقياً كالاتي: يرتبط تأويل الاستثناء في بنيات الاستثناء بـ "إلا" في العربية بتقييم النصب الذي يعد أصل الباب في النحو العربي. ونفترض أن حضور الشريك يسمح بتأويل الاستثناء حتى في إطار الكلام المنفي، كما في (٤٥) التي تشتق كما في الشكل ٤. وتؤول البنية (٤٥) على الحصر عند غياب الشريك، كما في (٤٦).

(٤٥) ما جاء الطلاب إلا زيدا

(٤٦) ما جاء إلا زيد

الشكل ٦

اشتقاق تأويل الاستثناء



بعد ضم المركب الحدي (زيدا) إلى الرأس الوظيفي الخاص بالاستثناء (إلا) يتم تكوين مركب الاستثناء الذي يضم في خطوة اشتقاقية تالية إلى الرأس الفعلي المعجمي لتكوين فضلة مرحلة المركب الفعلي الخفيف. وبعد ضم الرأس الفعلي الخفيف وضم الشريك (الطلاب) المسؤول عن تنشيط سمة النصب في الفعل الخفيف في مخصص هذا الأخير، يتحول الرأس الفعلي الخفيف في هذه الحالة إلى رأس مرحلي يورث سمة النصب إلى الرأس الوظيفي الخاص بعلامة الاستثناء/إلا عبر الفعل المعجمي الذي لا يستطيع الاحتفاظ بهذه السمة لعدم وقوعه في مجال تقييم النصب الذي هو مجال مركب الاستثناء.

في المقابل، تؤول البنية (٤٧)، أسفله، على البديلية، نتيجة ضم مركب الاستثناء في الشكل ٣ ملحقا (adjunct) للمركب الحدي الفاعل (الشريك). وبما أن تأويل البديلية كما يظهر من الشكل ٥ لا يتوفر فيه الفعل الخفيف على فضلة (complement)، فإنه لا يمكن تنشيط سمة النصب في الرأس الفعلي الخفيف. وبناء على طابق المتعددة المقدمة

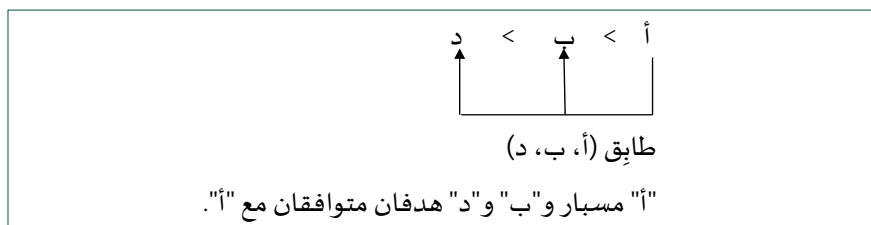
في هايريو (٢٠٠١، Hiraiwa) الموضحة في الشكل، يقيم البديل (زيد) الرفع بواسطة الرأس الزمن الذي يدخل معه ومع الشريك الطلاب في تطابق متعدد في وقت متزامن.

(٤٧) ما جاء الطلاب إلا زيد

الشكل ٧

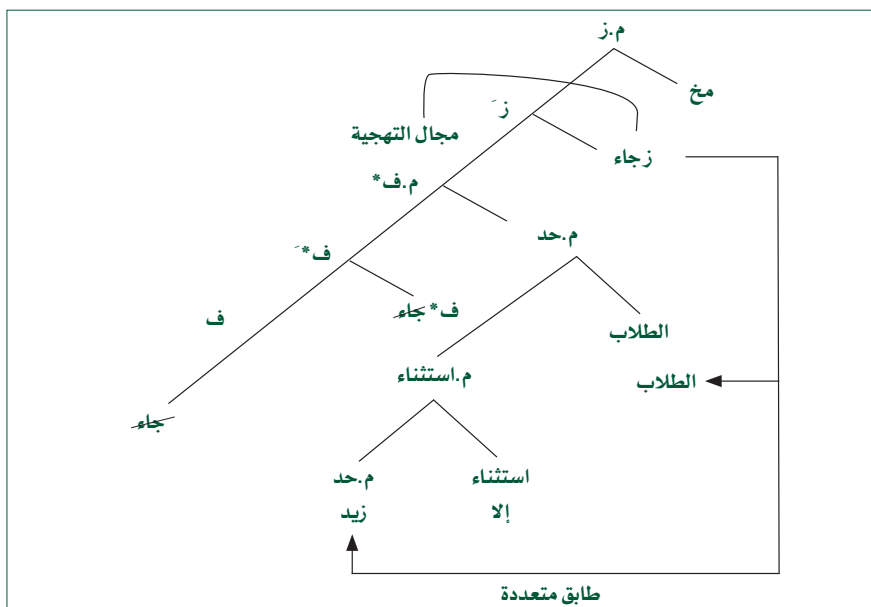
طابق المتعددة (هايريو ٢٠٠١)

طابق المتعددة عملية واحدة متزامنة



الشكل ٨

اشتقاق تأويل البديلية



٦- الخاتمة

عالجنا في هذه الورقة بنية الاستثناء في اللغة العربية وفق تحليل تركيبى أدنى يستند إلى فرضية المراحل وتوارث السمات المقدمة في تشومسكي (٢٠٠١، ٢٠٠٨)). وبيناً بعد مقدمة عامة معنى الاستثناء وبنيته وأنماطه عند النحاة القدماء واللسانيين التوليديين الذين اتفقوا على معناه باعتباره إخراجاً، واختلفوا حول أسماء عناصر بنيته وعددها وكذا أنماطه التي اختلف التوليديون فيها مع النحاة استناداً إلى طبيعة الخصائص التي فرضتها مقاربتهم التركيبية. وكشفنا بعد ذلك عن خصائص الاستثناء التركيبية من حيث عمل /لا وعلاقة ذلك بالكلام المنفي والموجب من جهة، وبذكر المستثنى منه أو حذفه من جهة أخرى. وللإستدلال على افتراضنا بخصوص طبيعة /لا المقولية، توقفنا عند بعض ما بينه تحليل سلطان (٢٠١٣) بخصوص اعتبار علامة الاستثناء حرفاً أو ظرفاً مبالاً. وخلافاً عن افتراض العطف الذي دافع عنه سلطان، افترضنا أن /لا رأس وظيفي يضم رأساً مركب الاستثناء الذي يكون إما ملحقا لإسقاط المركب الحديّ الفاعل في التأويل البدلي، أو فضلة للمركب الفعلي المعجمي فضلة المركب الفعلي الخفيف المرحلي في التأويل الاستثنائي.

المراجع العربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٨٨). اللغ في العربية. تحقيق: الدكتور سميح أبو فغلي. دار مجدلوي للنشر، ١٩٨٨ م.
- ابن يعيش، موفق الدين. (٢٠١١) شرح المفصل. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١ م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر. (١٩٩٦) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زباد. (١٩٨٣). معاني القرآن. تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شبلي، علي النجدي القاهرة، ١٩٧٢ م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (١٩٨٥). الجمل في النحو. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط ١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥ م.

المراجع العربية المرومنة

- Al-Faraahiidii, A. (1985), *al-jomal fii n-naḥw*, Fakhreddine Kabawa, First edition, Moḥassasat ar-risaala, 1985. (In Arabic).
- Al-Farraʿ, Abuu-zakariyaa Yaḥyaa, (1983), *Maʿaanii al-qorʿaan*, Abdelfatth Ismail Shabli & Ali Al-Najdi, Cairo 1972. (In Arabic).
- Ibn Jinii, A. O. (1988), *al-lomʿ fii l-ʿarabiyyah*, Samiiḥ Abuu Faḡlii, daar Majdlaawii, 1988. (In Arabic).
- Ibn Yaʿiis, Abuu-l-baqaaʿ. (2011). *Šarḥ al-mufaššal*, Emiil Badiiʿ Yaʿcoub, daar l-kotob fʿilmiyya Beryruth Lebanon 2001. (In Arabic).
- Siibawayhi, Abuu Bišr Q. (1996). *al-kitaab*, Abdessalaam Haroun, Cairo 1986. (In Arabic).

المراجع الأجنبية

- Al-Bataineh, H. (2020). *The Morphosyntax of Arabic Exceptives: A minimalist approach*. Memorial University of Newfoundland.
- Badawi, M. & Carter, G. Gully, A. (2004). *Modern Written Arabic : A Comprehensive Grammar*, First Published Routledge.
- Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Massachusetts: MIT press.
- Chomsky, N. (2008). On phases. In *Foundational Issues in Linguistic Theory: Essays in Honor of Jean-Roger Vergnaud*, 89-155. The MIT Press.
- Chomsky, N. (2001). Derivation by Phase. In *Ken Hale: a life in language*, ed. Michel Kenstowicz, 1-52. Cambredge, Mass.: MIT Press.
- Citko, B. (2014). *Phase Theory: An introduction*. Cambridge University.
- Galal, M. (2019). *Les constructions exceptives du français et du l'arabe :syntaxe et interface sémantique-syntaxe*. [Thèse de doctorat], Université de Sohag.
- Hoeksema, J. (1987). The logic of exception. In Miller, A. and Powers, J, editors *Proceedings of ESCOL*, volume 4, pages 100–113
- Moltmann, Friederike. (١٩٩٢). *Coordination and comparatives*. [Doctoral Dissertation], Massachusetts: MIT
- Pérez-Jiménez, I. and Moreno-Quibén, N. (2012). On the syntax of exceptions. Evidence from Spanish. *Lingua*, 122 (6): 582-607.
- Polinsky, M., Kurokami, H., and Potsdam, E. (2024). Exceptive constructions in Japanese. In Koizumi, M., editor, *Issues in Japanese psycholinguistics from comparative perspectives*, Vol. 2: Interaction between linguistic and non-linguistic factors. Berlin and Boston: De Gruyter Mouton.
- Potsdam, E. (2018). Exceptives and Ellipsis. *Proceedings of NELS 48*. Amherst, Ma.: GLSA
- Potsdam, Eric, and Maria Polinsky. (2017). A preliminary look at exceptives in Tahitian. In Jason Ostrove. Ruth Kramer, and Joey Sabbagh, eds. *Asking the right questions: Essays in honour of Sandra Chung* 58-70. Santa Cruz, Ca.: Linguistics Research Centre



- Soltan, U. (2013). On the syntax of ʔillaa in Egyptian Arabic. *ALS* 27, Indiana University.
- Stockwell, Richard, and Deborah J.M. Wong. (2020). Sprouting and the structure of except-phrases. *In Proceedings of NELS* 50.
- von Fintel, K. (1993). Exceptive constructions. *Natural Language Semantics*.1, 123-148
- von Fintel, K and Iatridou, S. (2007). Anatomy of a Modal Construction. *Linguistic Inquiry*, 38(445-483).

Author Biodata	بيانات الباحث:
BRAHIM LAHMAMI, researcher in theoretical linguistics, obtained his Doctoral dissertation from Mohammed V University, Rabat (Morocco). His research interests include theoretical linguistics & Arabic syntax.	إبراهيم لحمامي: باحث في اللسانيات النظرية. حاصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (المغرب). تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية وقضايا التركيب في اللغة العربية.

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : lahmami1987@gmail.com

الجذر في العربية والبنية الموضوعية

The Root in Arabic and Argument Structure

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-021-004>

عبد الحق العمري

الدراسات العربية، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور، جامعة محمد الأول، وجدة، المملكة المغربية

توثيق البحث APA Citation

العمري، عبد الحق. (٢٠٢٥). الجذر في العربية والبنية الموضوعية. مجلة اللسانيات العربية، ٢١، ٩٤-١١٧.

استقبل في: ٢٨/٠٨/١٤٤٦ - وُجِعَ في: ١٠/١١/١٤٤٦ - قُبِلَ في: ٢٢/١٢/١٤٤٦ - نُشِرَ في: ٠٥/٠١/١٤٤٧

Received on: 27-02-2025 / Revised on: 08-05-2025 / Accepted on: 19-06-2025 / Published on: 01-07-2025

Abstract

The purpose of the present article is to show how roots are constructed in Arabic within the framework of the Phase Theory proposed in the works of Chomsky (2001, 2004, 2008). We emphasize that argument structure is projected after the relevant category-inducing morpheme merges with the root. In line with Chomsky's (2007, 2008), it is also assumed that phase heads provide non-phase heads with properties through a process of feature inheritance, and that such inheritance is only required in the case of unvalued ϕ -features. By assumption, only light verbs contain unvalued ϕ -features, and the emerging prediction would be, rather contrary to fact, that only roots that are dominated by light verbs could take arguments. This formal approach will be pursued to argument taking, making a distinction between "syntactic" and "conceptual" arguments, linking the former to Chomsky's Probe-Goal system and the latter to the conceptual content of roots.

Keywords: Root, Syntax, Phase Theory, Argument Structure, Feature Inheritance

الملخص

نسعى في هذا المقال إلى تبين كيفية تركيب الجذور في العربية في إطار نظرية الرحائل (Phase Theory) المقترحة في أعمال تشومسكي (2001، 2004، 2008). وندافع عن أن البنية الموضوعية مُسَفَّلَةٌ بعد وُزود المورفيمات المستنتجة للمَقُولَة ودمجها مع الجذر. وهذا يوافق افتراض تشومسكي (2007، 2008) الذي يعتبر أن رؤوس الرحيلة توفر لرؤوس غير الرحيلة جميع خصائصها من خلال عملية توارث السمات. وهذا التوارث لا يسوّغ إلا في حالة السمات غير المقيّمة. ومن خلال هذا الافتراض، فإن الأفعال الخفيفة تحتوي على سمات غير مقيّمة، كما أن الجذور التي تشرف عليها الأفعال الخفيفة هي، فقط، التي يمكن أن تنتقي الموضوعات. وسنميّز بين نوعين من الموضوعات: موضوعات تركيبية وموضوعات تصورية؛ تتصل الأولى بما يسميه تشومسكي مسبار - هدف. وترتبط الثانية بالمضمون التصوري للجذور.

الكلمات المفتاحية: جذر، تركيب، نظرية الرحائل، بنية موضوعية، توارث السمات



١ - المقدمة

يُشكّل "الجذر" (Root) في العربية أحدَ الموضوعات الدقيقة التي تثيرُ اهتمام الباحث اللسانيّ، بالنظر إلى دقّة هذا الموضوع وتداخل مستويات دراسته؛ لكثرة الإشكالات التي يثيرها، وغياب نتائج حاسمة بشأنها (غاليجو Gallego، ٢٠١٤). لقد دُرِسَ "الجذر" دراسات كثيرة في المستويين الصوتي والصرفي، إلى أن أصبح مألوفا نسبياً فيهما. ومُنذُ ٢٥ سنة خلت تقريباً، ظهرت أعمال عديدة تدرسُ الجذر في المستوى التركيبي؛ إذ تشيرُ هذه الأعمال، على نحو ما سيَتَبَيَّن في ثنايا هذا المقال، إلى أن هناك مزايا تجريبية وتصورية لافتراض أن اللبنة الأساس في التركيب ليست "كلمة" وليست وحدة مُعْجَمِيَّة "Lexeme" بل هي الجذر بوصفه وحدة تفتقر إلى المقولة التركيبية. وقد سعى بعضُ اللسانيين (أليكسيادو، وبورر، وشافر، ٢٠١٤، Alexiadou, Borer, and Schäfer) إلى تقديم حلول مختلفة لأسئلة تُثار في موضوع "الجذر" من قبيل: ما الجذور؟ أيّ وحدات من التمثيلات الصوتية (phonological representations)؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف تُحدَّد؟ أيّ وحدات ذات معنى (units of meaning)؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف تُعَيَّن؟ ما خصائص الجذور تركيبياً؟ وهل تنتقي الجذور الموضوعات؟^١

وجدير ذكره في إطار الأبحاث اللسانية الأخيرة، أن مفهوم "الواجهة" (interface) أصبح محورياً في النظرية النحوية (في البرنامج الأدنى (The Minimalist Program) على سبيل التمثيل)؛ إذ أسهم الاشتغال اللساني في الواجهات بين التركيب والدلالة، وبَيْن الصرف والصوتيات والصواتة وباقي المستويات اللسانية متضافرة إلى فَهْم أعمق للظواهر اللسانية (أليكسيادو، وبورر، وشافر، ٢٠١٤). ونرصدُ في هذا المقال المعنون بـ "الجذر في العربية والبنية الموضوعية"^٢ دورَ نظرية الرحائل^٤ (Phase Theory)، التي صاغها تشومسكي في أعماله (٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨) في تركيب الجذر في العربية، وذلك بالإجابة عن الإشكالات التالية: ما الخصائص التركيبية للجذور في العربية؟ ما علاقة الجذور بالبنية الموضوعية؟^٥ كيف تُركَّبُ الجذور في العربية في إطار نظرية الرحائل؟ هل تنتقي الجذور الموضوعات في العربية؟ وما قيمة نظرية الرحائل في دراسة موضوع الجذر في العربية؟

للإجابة عن هذه الإشكالات، نَفْتَرِضُ أَنَّ الجذر يتطلب الموضوع الداخلي (Internal Argument) إذا دُمج رأس الفعل الخفيف^٦ (ف) مع الفعل الذي يُمَقُولُ الجذر؛ حيث إن ف، وليس الاسم (س)، هو الذي يحتوي على مجموعة من سمات فاي (Phi features) (φ) غير المؤولة، التي تتطلب التقييم (تشومسكي، ٢٠٠١). وندعم افتراضنا من تصوّر تشومسكي (٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨) لتقييم السمات؛ إذ إن رؤوس المتغيرات قد تُرَمَزُ سمات فارغة غير مُقَيِّمة، وهي التي تُحَدِّد ما إذا كانت الجذور تتطلب موضوعات داخلية أم لا. وتبعاً لريتشاردز (٢٠٠٧)، فإن آلية توارث السمات^٨ المبينة في تشومسكي (٢٠٠٨) آلية مشروعة، حيث تُنْقَلُ سمات فاي غير المؤولة في الفعل الخفيف إلى الجذر، لتجنب فشل الاشتقاق في الوجهية الدلالية (تشومسكي، ٢٠٠٨). وإذا لم تنقل سمات فاي إلى مجال المركب الفعلي أو مجال مركب الجذر، فإنها ستبقى في الفعل الخفيف (ف)، حيث يمكن تقييمها، وسيتم اعتبارها بعد ذلك مؤولة في الرحيلة الموالية.

ينتظم هذا العمل على النحو التالي: نُحَدِّد، أولاً، الإطار النظري لهذا العمل ومُسَوِّغَاتِ اعتماده. ونزُجُدُ، ثانياً، خصائص الجذر في العربية والبنية الموضوعية، ثم نُبَيِّنُ، ثالثاً، كيفية تركيب الجذور في العربية ونَعَالِقُهَا بالموضوعات وتقييم السمات، ونختبر أهمية هذه النظرية في خدمة موضوع الجذر في العربية.

٢- الإطار النظري: نظرية الرحائل

تندرجُ نظرية الرحائل ضمنَ أحدث ما صاغه تشومسكي في البرنامج الأدنى (The Minimalist Program). وهذا البرنامجُ صيغةٌ متقدمةٌ من النحو التوليدي؛ إذ كان بمثابة ضرورة قاد إليها البحث اللساني لسنوات وفق مطلب الجهد الأقل (least effort) سواء من حيث العناصر التمثيلية أو خطوات الاشتقاق. وقد اعتمدَ تشومسكي في هذا البرنامج على مبادئ هامة ترومُ بلوغَ مستوى أعلى من التفسير، والاستغناء عن المبادئ التفصيلية التي لا تعدو أن تكون أدوات وصفية. وما يميزُ هذا البرنامج هو "اعتبار اللغة نظاماً محكماً (Perfect System) ذا تصميم أمثل (Optimal Design)؛ ومعنى هذا أن أنحاء اللغات الطبيعية تتناسب جيداً والأنساق الذهنية الأخرى التي تتفاعل معها، وخاصة أنظمة الفكر والنطق" (الفاسي الفهري، ٢٠١٠، ص ٥). ويُوجِبُ البرنامجُ الأدنى



"إخضاع الافتراضات التقليدية للتقصي المتأنّي، وأكثر القضايا وضوحاً أن للغة صوتاً ومعنى، وترجم هذه القضية في المصطلحات الجديدة إلى الدعوة التي تقضي بأن الملكة اللغوية تلتقي بالأنظمة الأخرى للذهن/ الدماغ عند مستويين وجهين (Interface Levels) يتصل أحدهما بالصوت والآخر بالمعنى" (تشومسكي، ٢٠٠٠، ص ٩ - ١٠). ورغم تميّز الأدنوية بالطابع البرنامجي، فإنّ الرحائل تشكل نظرية (تشومسكي، ٢٠١٣، ص ٤٢) هدفها اختزال التعقيد الحوسبي بإلغاء العناصر الزائدة في اشتقاق كل عبارة لغوية حتى ثلاثم تصميم الملكة اللغوية. وحدّد تشومسكي (٢٠٠٤) شروط الرحائل على النحو التالي:

- الرحائل قضويّة؛ ينبغي أن تكون الرحائل (Phases) قضوية، بمعنى أن كل رحيلة لها بنيتها الموضوعية التامة؛ وعلى هذا الأساس، هناك رحيلتان قويتان هما رحيلة المصدرية ورحيلة الفعل الخفيف ف (تشومسكي، ٢٠٠٤، ص ١٥٧)؛ حيث تُمثّل الرحيلة "التنظير التركيبي للقضية"، فمركّب الفعل الخفيف المتعدي قضوي، لأنّه ذو بنية موضوعية تامة تتكون من المحمول (الفعل) ومن موضوع خارجي (الفاعل) ومن موضوع داخلي (المفعول). والمركّب المصدرية قضوي كذلك لأن له بنية تامة مخصصة للقوة.

- الرحائل مستقلة صوتياً؛ فالمصدرية رحيلة، والزمن لا يشكل رحيلة، لأن المصدرية يتميز بالاستقلال الصوتي، في حين إن الزمن يرد في صرفيات ملتصقة بالفعل؛ أي غير مستقلة.

- الرحائل مواقع لإعادة البناء؛ فالوحدات تدخل التركيب جاهزة حاملة لكل سماتها المؤولة وغير المؤولة، ويُعاد بناء السمات غير المؤولة لتشريعها بواسطة العملية "طابق". وتوجّه إعادة البناء بالحدس الذي يفترض أن بعض العناصر تظهر سطحياً في غير مواضعها الأصلية (المكي، ٢٠١٩، صص ٥٥-٥٦).

وأصبح تعيين الرحيلة مرتبطاً بالسمات غير المؤولة، لأن هذا النمط من السمات يتحرك داخل حدود الرحيلة. ف"الرحائل هي المجالات التي تقيّم فيها السمات غير المؤولة" (تشومسكي، ٢٠٠٨، ص ١٥٥).

ويبيّن تشومسكي (٢٠٠٨) الأطروحة الأدنوية القوية التي تعتبر اللغة هي الحل الأمثل لشروط الوجيه التي يجب أن تستوفيها الملكة اللغوية. وتقسم المقاربة الأدنوية

القوية الاشتقاق إلى رحيلتين هما: رحيلة المركب الفعلي الخفيف ورحيلة المركب المصدر. وبشكل المركب المصدر رحيلة رأسها المصدر وفضلتها المركب الزمني، وعندما يبني النسق الحوسبي المركب المصدر، تخضع فضلة المصدر، أي المركب الزمني، للتهجية. وبشكل المركب الفعلي الخفيف رأس الرحيلة (Phase Head) وعندما يجمع مركب الفعل الخفيف تنطبق التهجية على فضلة الرأس. ويحول وفق عملية يصطلح عليها تشومسكي "حول" (Transfer) إلى الوجهتين، فإذا كان مركب الفعل الخفيف موضوعاً تركيبياً يستجيب لشروط المقروئية في الوجهتين يستمر الاشتقاق، وإلا فشل أو انهار (Crash) الاشتقاق في هذه الرحيلة، ولا داعي بعد ذلك لرحيلة اشتقاقية موالية.

وتتميز نظرية الرحائل بخصائص منها: أ. تمكن الوجهتان من تحديد الرحائل (تشومسكي، ٢٠٠٥). ب. التهجية في إطار نظرية الرحائل أصبحت متعددة، وليست تهجية واحدة كما كانت في تشومسكي (١٩٩٥). وجدير ذكره، في الفرضية الأدنوية القوية التي تهدف إلى البحث عن مستوى من التفسير أعمق من الكفاية التفسيرية، لم تعد المقولات المعجمية قائمة، وإن ما يسقط في التركيب هو الجذر، ويحدد الضمّ اللاحق نمط مقولة الجذر (تشومسكي، ٢٠٠٤). ويعتمد التركيب الضيق، حسب تشومسكي (٢٠٠٤) على عملية الضم الحرة، ويلزم عن الأدنوية القوية أن عملية الضمّ (Merge) غير مقيدة سواء أكان الضمّ خارجياً أم داخلياً. وتقوم عملية الضمّ الخارجي بتكوين الوحدات المعجمية (الكلمات) في مركبات تركيبية، وتقوم عملية الضمّ الداخلي أو النقل بنقل المركبات لفحص أو مطابقة سماتها الصرف-تركيبية بالسمات المجردة للمقولات التركيبية. وفي الضمّ الداخلي يكون الموضوعان المركبان منفصلين، وفي الضمّ الداخلي، تعدّ الواحدة جزءاً من الأخرى (تشومسكي، ٢٠٠٤، ص ١٠٨). وتأخذ عملية الضمّ عنصرين بُنيًا سلفاً: (أ) و(ب)، وتنتج (تخلق) عنصراً جديداً مكوناً من العنصرين السالفين: {أ، ب}، وينظر إلى العنصر الجديد على أنه إسقاط لرأس معين هو (أ) أو (ب). ويفترض تشومسكي أن تعيين الإسقاط {أ، ب} يتم بواسطة (أ) أو (ب)؛ أي العنوان (Label)، و"تكون العنوان دائماً رأساً" (A label then, is always a head) (تشومسكي، ٢٠٠٤، ص ١٠٩). كما أن العنوان تحرك الحوسبة وتنحصر في مجالها، والعنوان هي



المقولة التي تؤمّن البحث الأدنى (Minimal Search)، تبعا للفرضية الأدنوية القوية.

وتتكون الرحيلة من ثلاثة مكونات (المكي، ٢٠١٩، ص ٦١):

• رأس الرحيلة (Phase Head)

• فضلة الرحيلة (Phase Complement)

• ربض الرحيلة (Phase Edge)

ويُجِلُّ الربضُ إلى المخصصات (مخصصات رأس الرحيلة) إذا وجدت، وملحقات الرأس أو المركب.

وقد اقترح تشومسكي، لمزيد من تقليص التعقيد الحوسبي، شرطاً سمّاه شرط انغلاق الرحيلة (Phase Impenetrability Condition) الذي يصاغ على النحو التالي:

• شرط انغلاق الرحيلة:

في رحيلة (١) ذات رأس (ر)، فإن مجال "ر" غير متاح للعمليات من خارج الرحيلة، فقط الرأس وربضه متاحان لهذه العمليات.

والأساس في هذا الشرط أن الموضوع التركيبي بمجرد أن يصير اشتقاقاً مؤقتاً، يصبح جاهزاً كي يرسل إلى الوجهتين، ولن يعود من الممكن بعد ذلك أن يسهم في الحوسبات التركيبية، فكل عناصر الاشتقاق الموفق في الرحيلة تصير عاطلة؛ حيث فحصت كل سماتها غير المؤولة، ولن يعود بالإمكان بعد ذلك أن ينفذ إليها، أو أن تكون في متناول النسق الحوسبي.

إن الرحيلة قطعة من البنية التركيبية التي تتميز بنوع من الاستقلالية، وهي تشغل باعتبارها وحدة لا يمكن شطرها، وأن العمليات التي تطولها لا تمس جزءاً منها فقط، بل تمس الرحيلة بوصفها كلاً. وهذا ما دفع تشومسكي إلى صياغة قيد السلكية الأقوى (Stronger Cyclicity Condition):

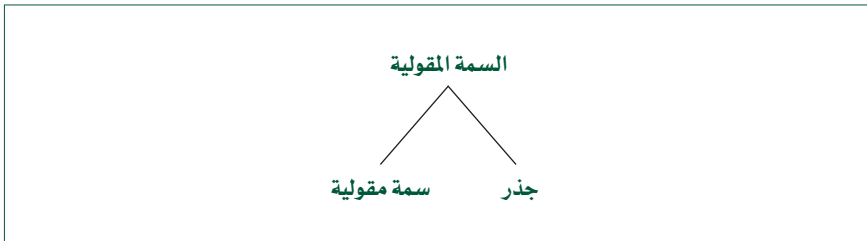
يصبح رأس الرحيلة "معطلاً" (Inert) بعد اكتمال الرحيلة، ولا يتأثر بأي عملية إضافية (تشومسكي، ١٩٩٨، ص ٢٠).

بعدما قدّمنا، بشكل موجز، توضيحاً للإطار النظري (نظرية الرحائل)، نبين في المحور الموالي خصائص الجذر في العربية والبنية الموضوعية.

٣- خصائص الجذر في العربية والبنية الموضوعية

تمتاز الجذور بكونها لا تملك سمات نحوية، كما بيّنت بورر (٢٠٠٥ أ): فالجذر يستعمل بطرق مختلفة؛ قد يكون اسماً أو فعلاً. فعلى سبيل التمثيل، قد يُرَكَّب الجذر (ك.ت.ب) اسماً (كاتب، مكتوب، كتابة)، وقد يُستعمل فعلاً (كُتِبَ، يَكْتُبُ، كُتِّبَ، يَكْتَبُ...) وهذه الخاصية ليست خاصة باللغة العربية وحدها؛ بل توجد في لغات أخرى^١. ولا تملك الجذور مقولة تركيبية، فهي محايدة مقولياً (Category Neutral)، لا تُتَمَقُول (لا تُوسَم مقولياً) إلا بعد أن تدخل التركيب (أليكسيادو ولوهندال، ٢٠١٧، ص ٥٢٠). فإذا افترضنا أن الجذر هو الذي يسقط في التركيب، فإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون مخصصاً مقولياً في المعجم، وذلك لأن الجذر الواحد يصلح لتكوين الأسماء والأفعال والصفات، إلخ، فلا يرث السمة المقولية إلا عندما يدخل التركيب" (الفاسي الفهري، ١٩٩٠، ص ٤٧). وتعلو المقولات الوظيفية الجذور في التمثيل الشجري، ولا تحلّ الجذور في موقع العناوين. كما أن الجذور محدّدة بنيوياً لا معجمياً (دي بلدر مارجيك وجيروين فان كرانبورك، ٢٠١٥). وتبعاً لاقتراح تشومسكي (٢٠١٣) الذي قدّم فيه افتراضات عن العنونة (Label)، فإن الجذور لا تملك القدرة على العنونة؛ لأنها تتشكل من معلومات تصويرية فقط؛ غير متصلة بالتركيب. ولما كان الجذر غير قادر على منح العنونة، فإن المرشح الوحيد المتبقي هو السمة المقولية (Categorial Feature) كما يوضح الشكل (١) التالي:

الشكل ١



يُظهر الشكل (١)، أعلاه، أن الجذر لا يملك القدرة على العنونة؛ ولذلك "يقتضي أي موضوع تركيبى ترَكَّب لاحقاً عن طريق ضم سمة مقولية مع الجذر، والذي يكون واضحاً



بشكل مباشر، أن السمة التي يتم ضمها مع الموضوع التركيبي (المركب) ستحدد حتماً العنونة؛ لأنها الأعلى، ومن ثم فهي الأقرب" (ألكساندرا فيركوتيرين، ٢٠١٧، ص ٨١).

ثمة افتراض قديم، في مقاربات الإسقاط التي تتأسس على نظرية الربط العالمي (Government and Binding Theory)، يكمن في أن الوحدات المعجمية (lexical items) مثل: (دمر، تدمير)، التي لها الجذر نفسه (د. م. ر) تُسهم في سيروية توارث (inheritance) البنية الموضوعية. هذا التصور المثمر والمنبثق من تشومسكي (١٩٧٠) خضع للتطور بتصورات مختلفة من لدن ألكسيادو (٢٠٠١، ٢٠٠٩)، وبورر (٢٠٠٩)، وغريمشو (١٩٩٠)، وهارلي (١٩٩٥، ٢٠٠٤)، ومرنتر (١٩٩٧)، وبيكالو (١٩٩١)، ورامشان (٢٠٠٨) من بين آخرين (غالينغو، ٢٠١٤، ص ١٩٢). وتتفق جميع المقاربات التي درست الجذر في فكرة مفادها أن الجذور هي عناصر محايدة مقولياً (category-neutral) تُشَقَّر أو تُرَمَز (encode) معلومات غير تركيبية (ذرية) وموسوعية، لكنها تختلف فيما إذا كانت هذه الوحدات ترمز أنواعاً أخرى من المعلومات. وفي هذا الصدد، يمكن التمييز، في الجذور، بين وجهتي نظر رئيسيتين، اعتماداً على اعتبار الجذر "عارياً تماماً" أو "عارياً جزئياً"، كما يبين الجدول (١) التالي (غالينغو، ٢٠١٤، ص ١٩٢):

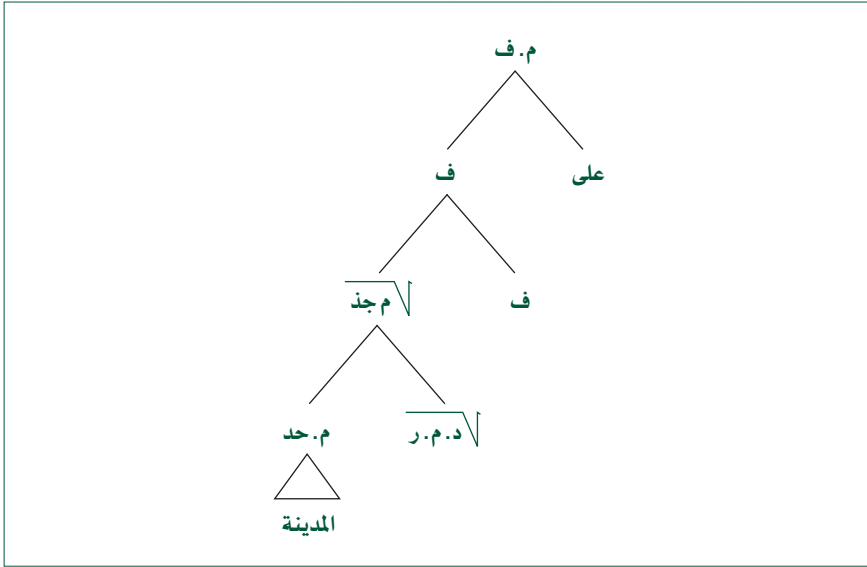
الجدول ١

الجذر	المقولة	البنية الموضوعية	النمط الدلالي	مضمون تصويري
عار جزئياً	لا	نعم	نعم	نعم
	لا	لا	نعم	نعم
عار تماماً	لا	لا	لا	نعم

يُبيِّن الجدول أنَّ الجذور يمكن أن تأخذ موضوعات داخلية، ولديها نوع دلالي من سماته: [±مقيد]، [±حدث] الخ. ويتبنى هذا الرأي كل من أليكسيادو (٢٠٠١، ٢٠٠٩)، وهارلي (٢٠٠٥)، ومرنتر (١٩٩٧). في مقابل ذلك يرى باحثون أن الجذور عناصر خالية

تماماً من الموضوعات (إذ تقدّم البنيات الموضوعية الخارجية والداخلية بواسطة الرؤوس الوظيفية)، ولكنها لا تزال تحتفظ بنمط دلالي جوهري، كما في مرتز (٢٠٠١). وتوضّح الوجهتان اللتان تدرجان في صنف "عار جزئياً" المبين في الجدول (٢) أعلاه أن الجذر لا ينتقي أي موضوعات على الإطلاق، أو أنه ينتقي موضوعاً داخلياً، كما هو مبين في الجذر (د. م. ر) في الشكل (٢) التالي^{١٠}:

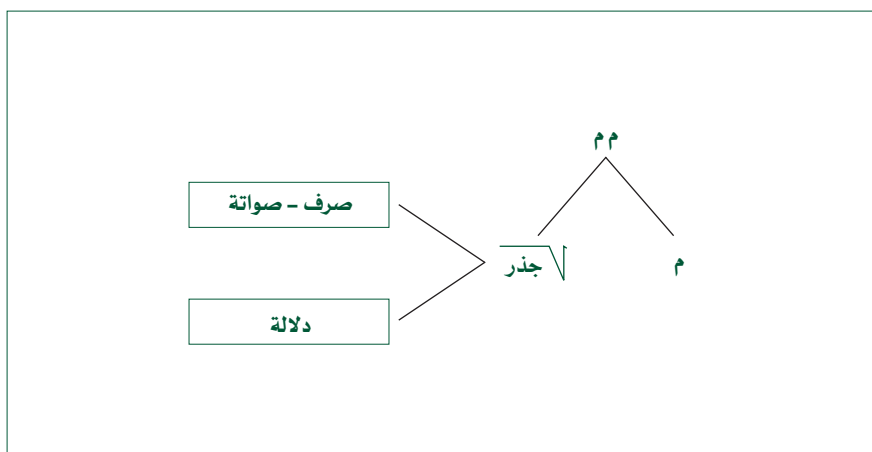
الشكل ٢



إضافة إلى هذه الآراء التي تعتبر الجذور عارية جزئياً، يفترض بعض الباحثين (بورر، ٢٠٠٥، ودي بلدر وكرانينبروك، ٢٠١١) أنّ الجذور عارية تماماً؛ لا تحتوي على أيّ معلومات نحوية على الإطلاق، بل تحتوي على مضمون أو محتوى موسوعي فقط. في مثل هذه المقاربات، يُستنتج أو يُستقرى (induced) النمط الدلالي للجذر من قبل مقولة وظيفية خارجية (غاليجو، ٢٠١٤، ص ١٩٣).

هناك تشابهات مثيرة للاهتمام بين الإطار النظري للجذور الذي طوّره الباحثون أعلاه، ونظرية الرحائل، اثنان منها بشكل خاص: (أ) المقولة المستنتجة للرؤوس هي رؤوس الرحيلة (Phase Heads)، و(ب) طبيعة رؤوس غير الرحيلة (Non-Phase Heads) تحدّد بواسطة رؤوس الرحيلة (Phase Heads). يتعلق التشابه الأول بالفرضيّة التي اقترحها تشومسكي (١٩٩٨) واعتمدها مرنّز (٢٠٠١)؛ إذ إن الرحائل (Phases) لها ارتباطات دلالية وصوتية طبيعية. وفي تصور مرنّز (٢٠٠١)، ترتبط فرضيته بموافقة فضلة المقولة المستنتجة للرؤوس (فعل، اسم، صفة)، التي تفرض حدوداً للتأويل الصرف صوتي والدلالي على نحو ما هو مبيّن في الشكل (٣) التالي:

الشكل ٣



وتكمن ميزة هذه المقاربة في أنّ تأويل الصورة الصوتية والصورة المنطقية فضلة رؤوس الرحيلة يتم بشكل منفصل؛ أيّ بتجاهل رأس الرحيلة نفسه (مرنّز، ٢٠٠١). ويتعلق التشابه الثاني بين هذين الإطارين في كون جلّ خصائص الجذور (ليست رؤوس رحيلة) اشتقت من رؤوس الرحائل، متضمنة المقولة (اسم، فعل، إلخ)، وسمات فاي (الجنس، العدد، الشخص)، والبنية الموضوعية. وهذه المقولة وسمات فاي (φ) المشتقة من رؤوس الرحائل هي معيار إلى حد ما في الأدبيات الحالية (تشومسكي، ٢٠٠٨ وريتشارد، ٢٠٠٧).

وتبعاً لافتراضات تشومسكي (٢٠٠٠)، نفترض أن البنية الموضوعية مُسَقَّطَةٌ بعد ورود المورفيمات المستنتجة للمقولة ودمجها مع الجذور. إن المقولة (الفعل والاسم والصفة) هي التي تحدد نمطَ الجذور في ارتباطها بالموضوع، وهذا يُدَكِّرُنَا بافتراض تشومسكي (٢٠٠٧، ٢٠٠٨) الذي يعتبر أن رؤوس الرحيلة توفر لرؤوس غير الرحيلة جميع خصائصها من خلال عملية توارث السمات (غاليغو، ٢٠١٠، ٢٠١٢). إن توارث السمة، في نظرية الرحائل، لا يَسُوِّغُ إلا في حالة سمات فاي غير المقيمة؛ فمن خلال هذه الفرضية تحتوي الأفعال الخفيفة فقط على هذا النوع من السمات، والجذور التي تشرف عليها الأفعال الخفيفة فقط هي التي تنتقي "الموضوع" كما هو جلي في الشكل ٣ أعلاه.

سنتبع هذه المقاربة المتعلقة بالموضوعات، ونميز بين نوعين من الموضوعات: موضوعات تركيبية وموضوعات تصورية. تتصل الأولى بما يسميه تشومسكي مسبار - هدف (Probe- Goal)^{١١}. وترتبط الثانية بالمضمون التصوري للجذور. يتعلق التمييز بين الموضوعات "التركيبية" و "التصورية"، بربط الأولى بنظام مسبار - هدف، والثانية بالمحتوى التصوري للجذور. ولزيد من التوضيح، نعتبر المركب الحدي (المدينة) في (٥) موضوعاً تركيبياً للجذر (د. م. ر) وليس في (٦) أو (٧). إن الوحدتين (تدمير) و (مدمر) في (٦ و ٧) لا تتطلبان المركب الحدي (المدينة) هدفاً للتقييم:

(٥) [د. م. ر] علي (المدينة)

(٦) تدمير علي (المدينة)

(٧) علي مدمر (للمدينة)

ليس لدينا اعتراض ضد الرأي الذي يعتبر أن المركب الحدي "المدينة" مرتبط بمحتوى الجذر (د. م. ر) التصوري في جميع الحالات. ولكن لن يكون مطلوباً إلا في التركيب عندما يتم وضعه تحت مقولة خفيفة لديها سمات فاي (p) غير المُقَيِّمة، إلى الحد الذي يمكن فيه الحفاظ على هذا التوازي بين تصور "عار تماماً" للجذور، ونظام مسبار - هدف المقترح من تشومسكي؛ إنه لن يمكن وضعاً أدنى من الموضوع التركيبي - لا التصوري - فحسب، ولكنه سيدعم أيضاً "طابق" المدينة في تشومسكي (٢٠٠٨)، وهذا أمر غير مطلوب في حالة

الرؤوس الوظيفية التي تفتقر إلى سمات فاي غير المقيمة. وسنبرز في المحور الموالي كيفية تركيب الجذور في العربية وتعالّقها بالموضوعات وتقييم السمات.

٤- الجذر في إطار نظرية الرحائل: الموضوعات وتقييم السمات

توضح المقاربات أعلاه كيف يُمكن اشتقاق تأويلات مختلفة من الجذر الواحد عبر تعديل ما إذا كان يتطلب موضوعات داخلية أو لا يتطلب موضوعات على الإطلاق. إن النمط الدلالي للجذر في (٣)، أعلاه، هو ما تتنبأ به الرؤوس الوظيفية اللاحقة. ومن ناحية أخرى، في حالات أخرى، لا يُقدّم الجذر أي موضوعات، ويعتمد تأويله كلياً على الرؤوس الوظيفية اللاحقة، مثل الفعل الخفيف. وعلى الرغم من أن نظرية الرحيلة لتشومسكي وإطار الجذور هما بحثان متوازيان للغة من منظور أدنوي، فإن هناك أسباباً تدعو إلى البحث عن سمات مشتركة أكثر بين هذه الأطر الأدنوية؛ إذ تتمثل هذه السمات المشتركة في التعالق بين رؤوس الرحيلة المفقولة ورؤوس الجذر (غير الرحيلية). هناك إجماع عام على أن الجذور تُصنّف استناداً إلى رؤوس الرحيلة. وأهم خصائص الجذور، التي اعتمدت من قبل معظم المقاربات، تكمن في أن هذه الجذور يمكن أن تتطلب موضوعات داخلية. ومن هذا المنظور، يتمثل الفرق بين (٨) و (٩) في المكون الصوت صرفي:

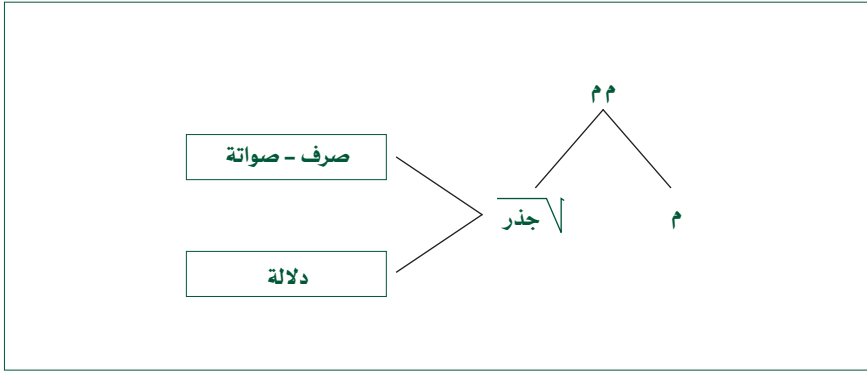
(٨) تَمَحِيص الأدلة

(٩) مَحَص الخبراء الأدلة

خلافاً لهذه المقاربة، نقترح أن الجذر يتطلب الموضوعات الداخلية، إجبارياً، إذا أدمج رأس الفعل الخفيف (ف) مع الجذر؛ إذ إن الفعل الخفيف (ف)، وليس الاسم (س)، هو الذي يحتوي على مجموعة من السمات غير المؤولة التي تتطلب التقييم (غاليغو، ٢٠١٤). وتستند حجتنا إلى تحليل تشومسكي (٢٠٠١) فيما يخص تقييم السمات بالنظر إلى أن رؤوس المتغيرات قد ترمز سمات فارغة $\varnothing$ غير مقيمة، وهي التي تحدد ما إذا كانت الجذور تتطلب موضوعات داخلية أم لا، وهي نفسها التي لن تتطلب موضوعات باعتبار أنها وحدات تفتقر إلى السمات. هذا ينبئ بأن رؤوس المتغير التي لا تحمل سمات غير مقيمة لن تتطلب موضوعات داخلية في التركيب. وقد تأكد هذا التنبؤ بغياب الموضوع في (٨)، وظهوره في (٩).

ويقدّم تشومسكي (٢٠٠١) تقييماً جديداً للسمات التي تدخل الاشتقاق بدون قيمة، ولها دور في وُسْم السمات التي ستحذف في نهاية الرحيلة، ويجب أن يبقى الاشتقاق يتذكر (remember) أيّ السمات تحولت من كونها لا تحمل قيمة إلى كونها تحمل سمة مقيّمة حتى نهاية الرحيلة؛ إذ أصبح ينظر لحذف السمات على أساس أنه تقييم للسمات التي تدخل الاشتقاق وهي غير مقيّمة. ومعلوم أن السمات غير المؤولة هي التي تدخل الاشتقاق بدون قيمة. ويفترض مرنتز (٢٠٠١) وتشومسكي (٢٠٠٨) أن هناك مجالات تركيبية مخصصة تحدد القطع التي ستؤول في الوجهة الصرف - صوتية والوجهة الدلالية (الرحائل) كما يبين الشكل ٤ التالي^{١٢}:

الشكل ٤



بالنسبة إلى مرنتز (٢٠٠١)، تتوافق مجالات التأويل مع فضلة جميع الرؤوس المستنتجة للمقولة، في حين يرى تشومسكي أن المقولات التي تحمل سمات فاي غير المقيّمة هي التي يمكن أن تحقق النقل والتهجية (تشومسكي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨).

يقترح تشومسكي (٢٠٠٤) أن الاشتقاقات تقطع إلى وحدات صغيرة، وهي الرحائل التي يجب نقلها إلى الوجهتين من أجل تقليص العبء الحاسوبي. وعلى الرغم من أن من المفترض أن يكون للرحائل توافقات دلالية وصرف صوتية، فهي وحدات مستقلة/قضوية؛ إذ يُعرّف تشومسكي (٢٠٠١، ٢٠٠٤) الرحائل بأنها "مجالات تقييم

سمات فاي (φ) غير المؤولة". وبما أنها لا تقدم أيّ إسهام دلالي (لأنها تدخل التركيب دون تقييم)، يجب على النسق حذفها بمجرد ظهورها.

ويفترضُ تشومسكي (٢٠٠٤، ص ١٠٧/٢٠٠٥، ص ١٧) أن مقولات المصدر والمصدر والفاعل الخفيف ف، تحتوي على سمات فاي (φ) غير المقيّمة - وهي سمات تجعلها تعمل كمسبار يبحث عن عنصر مطابق (هدف). لنأمل (١١) التالي:

(١١) [م ف علي φ ف [م ف دمر] م حد المدينة]]

بالنظر إلى البنية (١١)، فإن سمات فاي (φ) في المسبار (الفاعل الخفيف ف) تتطابق مع الموضوع الداخلي (المدينة). والسؤال المهم الذي يُثار في هذه الرحلة هو: كيف يحدث النقل (التهجية)؟ إن تشومسكي يخلص إلى أن تقييم (وحذف) السمات فاي (φ) يحدث عندما يحدث النقل، مثلما هو مبين في (١٢):

(١٢) تقييم (وحذف) سمات فاي (φ) هو جزء من النقل/التهجية

أحد الجوانب المهمة في الاشتقاق عبر الرحائل الذي اقترحه تشومسكي والمثبت في مرنتز (٢٠٠١)، هو أن النقل يتعلق بهدف مجال فضلة الرحلة، تاركاً الرّبط سليماً (كاليغو، 2012). ومع ذلك، إذا كان مجال النقل يتضمن المجال الذي توجد فيه سمات فاي، فالملاحظ أن النقل يجب أن يؤثر على مركب الفعل الخفيف بأكمله، والذي يرأسه الفعل الخفيف؛ أي الرأس الذي يحتوي على سمات فاي.

لحلّ هذه المشكلة، يفترض ريتشاردز (٢٠٠٧) أن آلية توارث السمات المبينة في تشومسكي (٢٠٠٨)، حيث يتم نقل سمات فاي في الفعل الخفيف إلى الفعل أو الجزر^{١٣}، تستخدم بدقة لتجنب فشل الاشتقاق في الوجهية الدلالية (تشومسكي، ٢٠٠٨). وإذا لم تنقل سمات فاي إلى مجال المركب الفعلي أو مجال مركب الجزر، فإنها ستبقى في الفعل الخفيف ف، حيث يمكن بالفعل تقييمها، وستعتبر بعد ذلك مؤولة في الرحلة الموالية. والتصور نفسه يظهر في رحلة المركب المصدر، حيث يتم توريث سمات فاي (φ) من

المصدري بواسطة الزمن قبل موافقة الموضوع الخارجي. والسيرورة برمتها مبينة على النحو الآتي:

(١٣) [م ف علي Φ ف [م ف دمر] [م حد المدينة]]

(١٤) [م ف علي ف [م ف دمر] Φ [م حد المدينة]] (توارث السمات)

(١٥) [م ف علي ف [م ف دمر] Φ [م حد المدينة]] (حذف – نقل)

يتبين من الأمثلة (١٣، ١٤، ١٥) أن الفعل المعجمي يرث سمات فاي Φ من الفعل الخفيف؛ وهذا يقتضي أنه لا يمكن أن يكون هناك فعل خفيف (ف) بدون هدف داخلي للمركب الفعلي كما في (١٤)، وإلا فإن الاشتقاق سينهار أو يفشل في الوجهة الدلالية.

٥- الخاتمة

أبرزنا في هذا المقال مسألة تفاعل الجذور مع نظرية الرحائل المبينة في أعمال تشومسكي (٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨). وقد ركزنا على علاقة الجذور بالبنية الموضوعية. وتساءلنا عما إذا كان يمكن اشتقاق جميع خصائص الجذور من رؤوس الرحائل، وباعتبار أن الأفعال الخفيفة تحتوي على سمات فاي غير المقيّمة، فإن الجذور التي تشرف عليها الأفعال الخفيفة هي التي يمكن أن تنتقي بنية موضوعية. إن هذه البنية مُسَقَّطَة بعد ورود المورفيمات المستنتجة للمقولة ودمجها مع الجذور. كما أن رؤوس الرحيلة توفر لرؤوس غير الرحيلة جميع خصائصها من خلال عملية توارث السمات. وقد ميزنا بين نوعين من الموضوعات: موضوعات تركيبية وموضوعات تصورية. تتصل الأولى بما يسميه تشومسكي مسبار - هدف. وترتبط الثانية بالمضمون التصوري للجذور.

ولما كانت الرحائل هي المجالات التي تُقَيَّم فيها السمات غير المؤوّلة، اقترحنا أن الجذور تتطلب الموضوعات الداخلية، إجبارياً، إذا أُدمج رأس الفعل الخفيف (ف) مع المقولة الفعل التي تَسم الجذر. إن الفعل الخفيف (ف)، وليس (الاسم) س، هو الذي

يحتوي على مجموعة من السمات غير المؤولة φ ، التي تتطلب التقييم. وهذا يقتضي أن رؤوس (المقولات) التي لا تحمل سمات غير مقيمة، لن تتطلب موضوعات داخلية في التركيب. وسنختبر في أعمال لاحقة مدى قوة هذا الاستدلال.

الهوامش

- ١- من المفترض أن كل حمل ينتقي عددا من الموضوعات (arguments) بحسب تعديده، أو لزومه. والبنية الموضوعية لوحدة معجمية تمثل عدد موضوعاتها. وقد تأخذ هذه البنية شكل شجرة تمثل فيها الموضوعات بمتغيرات (الفاسي الفهري، ١٩٩٠، صص ٢٤ - ٢٥). والموضوع هو المكون الذي تقتضي دلالة الفعل (أو الحمل عموماً) حضوره، حيث يصعب الاستغناء عنه دون أن يتسبب ذلك في لحن الجملة. ويميز عادة بين الموضوع الداخلي (أي فضلة الفعل) والموضوع الخارجي (الفاعل نمطياً). والمكونات التي لا يحتاجها المحمول ليست موضوعات (وحيدي وداليساندرو، ٢٠٢١، ص ٦٥).
- ٢- تتعدد مقابلات مصطلح (interface) بالعربية؛ إذ ترجمها الفاسي الفهري والعبري (٢٠٠٩) بوجهة، وترجمها الزناد (٢٠١٠) بـ"التصافح" (ص ١١٧)، وترجمها غاليم (٢٠٠٧) بـ"وجه"، وترجمها السعيد (٢٠٠٥) بـ"التماس"، وترجمتها اللحياني (٢٠١٧) بـ"تواجه"، وترجمها المزني في ترجمة كتاب تشومسكي الموسوم بـ"اللسانيات الديكارتية" بـ"وجه" وترجمها أيضاً بـ"وجهة" في كتاب تشومسكي (٢٠٠٥) المترجم والموسوم بـ"آفاق جديدة في دراسة اللغة و الذهن". والوجه (Interface) "مصطلح مأخوذ من لغة الحاسوب، ويعني الحد المشترك بين نظامين مختلفين" (تشومسكي، ٢٠٠٥، ص ١٠٩)، والوجه "مصطلح مأخوذ من العلوم الهندسية وهندسة الحواسيب خاصة، ويعني سطحا له واجهتان تتصل كل واحدة منهما بجهة. فالوجه في علوم الحاسب هو ذلك الوسيط الذي يتعامل مع جهاز الحاسوب من جهة ومع المستخدم من جهة أخرى. والضغط على أحد الخيارات، في برنامج "وورد" مثلاً، مثال للتعامل مع الوجه، لأن الاختيار ليس هو ما يجعل الحاسوب ينفذ الطلب، بل هو وسيط بين ما تريده أنت والبرمجة المجهزة في الحاسوب داخليا لتنفيذ الأمر. وبعبارة أوضح، فوجه الاستخدام هنا أن "الملكة اللغوية" تمثل وسطا بيننا له واجهتان: الأولى تتصل بالإحساس الحركي، والثانية بالتصور القصدي" (المترجم المزني، حمزة بن قبلان، في: تشومسكي، ٢٠٢٢، ص ٥٣).
- ٣- أقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور رشيد بن زكو الذي نظم ندوة علمية في موضوع "الجذور في العربية"، بالمدرسة العليا للأساتذة بمكناس، في الموسم الجامعي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، باعتبارها ظاهرة تستحق الدراسة.
- ٤- اعتمدنا في هذا المقال مصطلح "رحيلة" مقابل لـ"Phase" تبعاً لما هو وارد في الفاسي الفهري والعبري (٢٠٠٩). والرحائل اعتبرها تشومسكي (٢٠١٣) نظرية (ص ٤٢)، رغم كونها تندرج ضمن البرنامج الأدني، وجدير ذكره أن النظرية تختلف عن البرنامج من حيث الصورة النهائية، ذلك أنَّ البرنامج مجموعة من التوجهات والاختيارات والافتراضات التي لم تهيك بعد بما يكفي في إطار نظرية قابلة للدحض والروز. (الفاسي الفهري، ٢٠١٠، ص ٥). أما النظرية اللسانية، فهي، كسائر النظريات، بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة، يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثيلها باعتبارها مجموعة من المفاهيم الأساس ومجموعة من المسلمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية (الفاسي الفهري، ١٩٨٥، ص ١٣).

- ٥- البنية الموضوعية للحمل أو الفعل وصف لمجموعة الموضوعات التي يحتاجها، والأدوار المحورية التي تؤديها. (وحيدي وداليساندرو، ٢٠٢١، ص ٦٥).
- ٦- يُنسَبُ الفضل في صياغة مصطلح الفعل الخفيف (Light Verb)، في تراكيب اللغة الإنجليزية، إلى جيسيريسن (١٩٦٥) Jespersen. ويشكّل الفعل الخفيف رأساً وظيفياً وُضِعَ لاستيعاب التراكيب المتعدية إلى أكثر من مفعول؛ مثل التراكيب الجعلية. وهذا المصطلح (Light Verb) تُرجم أيضاً بـ"الفعل الضامر" كما في اللحياني (٢٠١٣، ٢٠١٧، ٢٠١٢). ولزبد من التفصيل عن تركيب الفعل الخفيف، انظر: منصور والعمري (٢٠٢٣).
- ٧- سمة فاي (Phi (φ) feature) مصطلح يدل على السمات النحوية مثل الشخص، والعدد، والجنس (والإعراب). على سبيل المثال يمكن تحديد التطابق بأنه مجموعة من سمات - فاي (السمات التطابقية) (وحيدي وداليساندرو، ٢٠٢١، ص ٩٨). وجدير ذكره أن السمات تحتل في البرنامج الأدنى مكاناً هاماً في بنية النحو وفي العمليات التركيبية. فهذا البرنامج يستند إلى اقتراح مفاده أن النحو الكلي يقدم شيئين: مجموعة من السمات والعمليات التي تنطبق على هذه السمات لتوليد العبارات اللغوية، وتكمن مهمة النسق الحاسوبي في تحويل السمات اللغوية إلى عبارات لغوية وتخزّن هذه السمات في مداخل معجمية (الرحالي، ٢٠٠٣، ص ٢٤). ويمتاز البرنامج الأدنى بالمقاربة الاشتقاقية؛ حيث يتم انتقاء الوحدات المعجمية من المعجم لتكوين التعداد أو منظومة محدودة من الكلمات؛ كل وحدة معجمية تضمّ ثلاث مجموعات من السمات (تشومسكي، ١٩٩٥، ص ٢٣٠):
- أ. سمات دلالية؛
 - ب. سمات صوتية؛
 - ت. سمات تركيبية (صورية).
- فالسمات الدلالية تؤوّل عند المستوى الوجيهي الدلالي؛ والسمات الصوتية تؤوّل عند المستوى الوجيهي الصوتي؛ أما السمات الصورية أو التركيبية فتتضمن السمات المقولية والسمات الإحالية التطابقية (شخص، جنس، عدد، الخ) ودورها تعيين وضع الكلمات التركيبي، ولا تتضمن إلا تعليمات للمكون التركيبي نفسه (الفاسي الفهري، ١٩٩٨، ص ٢٠).
- معنى هذا أن شروط المقروئية تفرض تصنيفاً ثلاثياً للسمات التي تجمع في الوحدات المعجمية:
- سمات صوتية تؤوّل في المستوى الوجيهي الصوتي؛
 - سمات دلالية تؤوّل في المستوى الوجيهي الدلالي؛
 - سمات لا تؤوّل عند أي من المستويين الوجيهين.
- وكلّ سمة: في اللغة مصممة تصميمياً محكماً إما دلالية أو صوتية (تشومسكي، ٢٠٠٥). وقد مَيّز تشومسكي (١٩٩٨) بين السمات النحوية المقيمة وغير المقيمة، ومَيّز أيضاً بين السمات النحوية المؤولة التي لها دور في التأويل الدلالي، وتلك السمات غير المؤولة التي لا دور لها في التأويل الدلالي (رادفورد، ٢٠٠٩، ص ٢٨٦). ويكمن الفرق بين السمات المؤولة والسمات غير المؤولة في أن السمات المؤولة مثل السمة المقولية [اسم] أو سمة الحد الوظيفية، تكون مبلوغة (Accessible) في أثناء الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، سواء فحصت أم لم تفحص، وفي حالة فحصها فإنها تَمُحى ولا تحذف؛ لأنها تعد سمة منظورة (Visible) في الصورة المنطقية. أما السمات غير المؤولة فلا دور لها في التأويل الدلالي؛ لذلك يجب أن تحذف. ولا يمكن أن تبلغها الحوسبة مرة أخرى. كما أن السمات المؤولة تكون ملازمة للوحدة المعجمية، أي أنها أصلية، أما السمات غير المؤولة فهي سمات سياقية واختيارية وليست أصلية في المدخل المعجمي بل تضاف عند الانتقاء.



- ٨- توارث السمات آلية تعني أن الرؤوس غير الرحيلية ترث سماتها غير المؤولة من الرؤوس الرحيلية في أثناء الاشتقاق.
- ٩- العديد من الأمثلة في اللغة الإنجليزية تؤكد الخاصية نفسها. فعلى سبيل التمثيل، المدخل المعجمي (Stone) يستعمل بطرق مختلفة، فعلاً أو اسماً، كما في الأمثلة التالية:

1) I have a stone in my hand

(لدي حجرٌ في يدي)

2) There's too much stone in this room

(هناك الكثير من الأحجار في هذه الغرفة)

3) They want to stone this man

(يريدون أن يرحموا هذا الرجل)

تبرز الأمثلة (١ و ٢ و ٣) أعلاه، في اللغة الإنجليزية، أن الجذر (stone = حجر) استعمل اسماً (a stone) في الجملة (١)، واستعمل فعلاً (to stone) في الجملة (٣). ومعنى هذا، أن الجذر ليست له سمة نحوية ملازمة له (دي بلدر مارجيك وجيروين فان كرانبروك ٢٠١٥).

١٠- دلالة الرموز المستعملة في التمثيل الشجري: م:ف: مركب الفعل الخفيف/ف: فعل خفيف/ م:جذ: مركب جذري/ م:حد: مركب حدي.

١١- يترجم أيضاً بمتشرح - هدف (للحياتي، ٢٠١٧)، والمقصود بالمسبار هو عنصر يحمل سمة غير مقيمة خلافاً للهدف الذي يحمل سمة مقيمة موافقة لسمة المسبار، فتكون عملية التقييم حينئذٍ توحيدا للسمات، تأخذ أثناءها السمات غير المقيمة في المسبار قيمها من الهدف (المكي، ٢٠١٩، ص ٤٧).

١٢- دلالة الرموز المستعملة: م:م: مركب متغير/ م: متغير.

١٣- يشيرُ الفاسي الفهري وآخرون (٢٠٢١) إلى أنه "عند تحليل معنى الحدث دلالياً إلى مكونات أولية، يلجأ الدالليون إلى استخدام أبسط فعل يصلح للتعبير عن مكونات الحدث الأساسية، ويسترشدون بما يظهر في اللغات المختلفة من أفعال خفيفة دلالياً لحمل معنى الحدث. وعند التعبير عن المكون الحركي ترد أفعال مثل "ذهب" go، و"جاء" come، و"انتقل" transfer، و"صار" become، و"تحرك" move" (ص ٥٤).

المراجع العربية

- الأزهر، الزناد. (٢٠١٠). *فصول في الدلالة: ما بين المعجم والنحو*. الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان، ودار محمد علي للنشر تونس، ومنشورات الاختلاف الجزائر.
- تشومسكي، نعوم. (٢٠٢٢). *اللسانيات الديكارتية: فصل في تاريخ الفكر العقلاني*. حرَّرها وقَدِّمَ لها بمقدمة جديدة جيمس مجلُّفري. ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني. (ط. ٣). دار كنوز المعرفة، عمان.
- تشومسكي، نوام. (٢٠٠٥). *آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن*. ترجمة حمزة بن قبلان المزيني. المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، مصر.
- الرحالي، محمد. (٢٠٠٣). *تركيب اللغة العربية: مقارنة نظرية جديدة*. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- السعيد، الحسن. (٢٠٠٥). *المقولات الوظيفية في الجملة العربية، دراسة صرفية وتركيبية*. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. سايس - فاس. سلسلة رسائل وأطروحات، فاس.
- غاليم، محمد. (2007). *النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة: مبادئ وتحليل جديدة*. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (١٩٨٥). *اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية*. ج٢. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (١٩٩٠). *البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة*. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (١٩٩٨). *المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي*. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر بمشاركة نادية العمري. (٢٠٠٩). *معجم المصطلحات اللسانية. إنجليزي-فرنسي-عربي*. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٠). *نرات اللغة العربية وهندستها: دراسات أدنوية استكشافية*. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.



- الفاسي الفهري، عبد القادر وآخرون. (٢٠٢١). المعجم العربي البنائي التنوعي: أسسه ونماذجه وقضاياها. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.
- الليحاني، سرور. (٢٠١٣). الرأسيّة العامليّة في اللّسان العربي، مقارنة نحويّة لأشكال تمثيل البنى اللسانيّة. كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بجامعة منوبة، تونس.
- الليحاني، سرور. (٢٠١٤). هندسة البنية النحويّة وحوسبتها، مقارنة لسانيّة أدنيّة. وقائع الندوة العلميّة الدوليّة اللّغة، المعرفة، السيميائية، التخطيط، والتربية تكريماً للأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري. (ص ص ٢١١-٢٢٩). جامعة محمد الخامس بالرباط وجمعية اللسانيّات بالمغرب.
- الليحاني، سرور. (٢٠١٧). دليل المستعمل في النّحو: قاموس المصطلحات اللّسانيّة الأدنيّة، إنجليزي - فرنسي - عربي، وعربي - إنجليزي - فرنسي. كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بجامعة منوبة، تونس.
- المكي، سمية. (٢٠١٩). اشتقاق الاستفهام في العربية، مقارنة توليديّة جديدة. مسكيليّان للنشر والتوزيع، تونس.
- منصوري، عبد الرحمان؛ العُمري، عبد الحق. (٢٠٢٣). تركيب الفعل الخفيف في العربية. مجلة اللسانيّات العربيّة، (١٧٤)، ٦٠-٣٥.
- وحيد محمد، وروبرت داليساندرو. (٢٠٢١). أساسيات التركيب المبسر (ط١). منشورات مركز الأبحاث السيميائيّة والدراسات الثقافية. سلسلة مداخل معرفيّة وتربويّة. مطبعة بلال، فاس.

المراجع العربية المرومنة

- Al-Azhar, al-Zannād. (2010). fuṣūl fī al-dalālah : mā bayna al-Mu‘jam wa-al-naḥw, al-Dār al-‘Arabīyah lil-‘Ulūm Nāshirūn Lubnān, wa-Dār Muḥammad ‘Alī lil-Nashr Tūnis, wa-manshūrāt al-Ikhtilāf al-Jazā’ir.
- Tshwmsky, Na‘ūm. (2022). al-lisānīyāt aldykārtiyh : Faṣl fī Tārīkh al-Fikr al-‘aqlānī, T 3. ḥarrarah wqddm la-hā bi-muqaddimah jadīdah James majilfrī, tarjamat : Ḥamzah ibn Qablān al-Muzaynī, Dār Kunūz al-Ma‘rifah, ‘Ammān.
- Tshwmsky, nwām. (2005). Āfāq jadīdah fī dirāsah al-lughah wāldhnhn, tarjamat Ḥamzah ibn Qablān al-Muzaynī, al-Majlis al-A‘lā lil-Thaqāfah, al-Qāhirah, Miṣr.
- Al-Raḥḥālī, Muḥammad. (2003). tarkīb al-lughah al-‘Arabīyah. Muqārabah Naẓariyat jadīdah, Dār Tūbqāl lil-Nashr, al-Dār al-Bayḍā.

- Al-Sa'īdī, al-Ḥasan. (2005). al-Maḥlāt al-waḥīfīyah fī al-jumlaḥ al-ʿArabīyah, dirāsah ṣarfīyah wa-tarkībīyah, Manshūrāt Kullīyat al-Ādāb wa-al-ʿUlūm al-Insānīyah, Sāyis-Fās, Silsilat Rasā'il wa-uṭrūḥāt, Fās.
- Al-Fāsī al-Fihri, 'Abd al-Qādir. (1985). allsānyyāt wa-al-lughah al-ʿArabīyah, namādhij tarkībīyah wa-dalālīyah, j2. al-Dār al-Bayḍā' : Dār Tūbqāl lil-Nashr.
- Al-Fāsī al-Fihri, 'Abd al-Qādir. (1998). al-muqāranah wa-al-takhṭīf fī al-Baḥṭh al-lisānī al-ʿArabī, Dār Tūbqāl lil-Nashr, al-Dār al-Bayḍā'.
- Al-Fāsī al-Fihri, 'Abd al-Qādir bi-mushārahāt Nādiyah al'amiry. (2009), Mu'jam al-muṣṭalahāt al-lisānīyah. injlyzy-frnsy-ʿArabī, Dār al-Kitāb al-jadīd al-Muttaḥidah, Bayrūt.
- Al-Fāsī al-Fihri, 'Abd al-Qādir. (2010). Dharrāt al-lughah al-ʿArabīyah whndsthā : Dirāsāt adnwyh istikhshāfīyah, Bayrūt, Dār al-Kitāb al-jadīd al-Muttaḥidah, Bayrūt.
- Al-Fāsī al-Fihri, 'Abd al-Qādir wa-ākharūn. (2021). al-Mu'jam al-ʿArabī al-binā'ī altnw'y : ususuḥu wnmādhj wa-qaḍāyāh. 'Ammān : Dār Kunūz al-Ma'rifah lil-Nashr wa-al-Tawzī'.
- Al-Laḥyānī, Surūr. (2013). alrr'syyh al'āmlyyh fī allsān al-ʿArabī, muqārabah nḥwyh li-ashkāl tamthīl al-Bunā allsānyyh, Kullīyat al-Ādāb wa-al-Funūn wāl'nsānyyāt bi-Jāmi'at Manūbah, Tūnis.
- Al-Laḥyānī, Surūr. (2014). Handasat al-binyah alnḥwyh whwsbthā, muqārabah lsānyyh adnwyyh, waqā'i' al-nadwah al'lmyyh aldwlyyh "allghh, al-Ma'rifah, al-sīmiyā", alttkḥtyt, wa-al-tarbiyah takrīman lil-Ustādh 'Abd al-Qādir al-Fāsī al-Fihri", Jāmi'at Muḥammad al-khāmis bālrrbāt wa-Jam'iyat allsānyāt bi-al-Maghrib, § § 211-229.
- Al-Laḥyānī, Surūr. (2017). Dalīl al-musta'mal fī alnnḥw : Qāmūs al-muṣṭalahāt allsānyyh al'dnwyyh, Injilīzī-Faransī-ʿArabī, w'rby-injlyzy-Faransī, Kullīyat al-Ādāb wa-al-Funūn wāl'nsānyyāt bi-Jāmi'at Manūbah, Tūnis.
- Al-Makkī, Sumayyah. (2019). Ishtiqaq al-istifhām fī al-ʿArabīyah, muqārabah tawlīdīyah jadīdah, mskylyānā lil-Nashr wa-al-Tawzī', Tūnis.
- Manṣūrī, 'bdālḥmān ; al'umary, 'bdālḥq. (2023). tarkīb al-fi'l al-Khaṭīf fī al-ʿArabīyah. Majallat al-lisānīyāt al-ʿArabīyah, 17, 35-60.
- Waḥīdī Muḥammad, wrwbtrā dālysāndrw. (2021). Asāsīyāt al-tarkīb al-muyassar (Ṭ1). Manshūrāt Markaz al-Abḥāth alsymyā'yh wa-al-Dirāsāt al-Thaqāfīyah. Silsilat madākhil ma'rīfīyah wa-tarbawīyah. Maṭba'at Bilāl Fās, al-Maghrib.



المراجع الأجنبية

- Alexiadou, A. (2001). *Functional Structure in Nominals: Nominalization and Ergativity*. John Benjamins, Amsterdam.
- Alexiadou, A. (2009). On the role of syntactic locality in morphological processes: The case of (Greek) derived nominals. In A. Giannakidou & M. Rathert. (eds.), *Quantification, definiteness and nominalization*. (pp 253–280). Oxford University Press, Oxford.
- Alexiadou, A., Borer, H., Schafer, F. (2014). *The Syntax of Roots and the Roots of Syntax Studies in Theoretical Linguistics*. Oxford University Press, Oxford.
- Alexiadou, A. & Lohndal, T. (2017). The structural configurations of root categorization. In L. Bauke & A. Blümel. (Eds.), *Roots and Labels*. De Gruyter Mouton, Berlin.
- Borer, H. (2005). *Structuring Sense II: The Normal Course of Events*. Oxford University Press, Oxford.
- Borer, H. (2005a). *IN Name Only: Structuring Sense*. Vol I. oxford.
- Borer, H. (2009). Root bound. seminar given at CASTL. University of Tromsø. October. 2009.
- Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. Cambridge Mass, MIT press.
- Chomsky, N. (1998). Minimalist Inquiries: The Framework. MIT, Occasional Papers in *Linguistics*. N.15. 183–218.
- Chomsky, N. (2000). *New Horizons in the Study of Language and Mind*. Cambridge University Press.
- Chomsky, N. (2001). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (ed.). *Ken Hale: A Life in Language*. (p p1–52). Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, N. (2004). Beyond explanatory adequacy. In A. Belletti (ed.). *Structures and Beyond: The Cartography of Syntactic Structures* (vol. 3). (p p 31-104). University Press, Oxford.
- Chomsky, N. (2005). Three factors in language design. *Linguistic Inquiry* 36: 1–22.
- Chomsky, N. (2007). “Approaching UG from below”. In U. Sauerland and H.-M. Gärtner (eds.), *Interfaces + Recursion = Language? Chomsky’s Minimalism and the View from Syntax–Semantics*. (p p1–30). Mouton de Gruyter, Berlin.
- Chomsky, Noam (2008). “On phases”. In C. Otero et al. (eds.), *Foundational Issues in Linguistic Theory: Essays in Honor of Jean-Roger Vergnaud*. (p p134–66). Cambridge MIT Press.
- Chomsky, N. (2013). Problems of Projection. *Lingua*. 130. 33-49.

- De Belder, M. Van Craenenbroeck, J. (2015). How to Merge a Root. *Linguistic Inquiry*. 46:4, 625-655.
- Gallego, Á. J. (2010). *Phase Theory*. John Benjamins, Amsterdam.
- Gallego, Á. J. (2012). *Phases: Developing the Framework*. Mouton de Gruyter, Berlin.
- Gallego, A. J. (2014). Roots and Phases. In A. Alexiadou & H. Borer. (eds.), *The Syntax of Roots and the Roots of Syntax*. (1 ed., pp. 192-208). Oxford University Press, Oxford.
- Grimshaw, J. (1990). *Argument Structure*. MIT Press, Cambridge.
- Harley, H. (1995). *Subjects, Events, and Licensing*. Ph.D. dissertation, MIT.
- Harley, H. (2004). Merge, conflation, and head movement: The first sister principle revisited, in K. Moulton and M. Wolf (eds.), *Proceedings of NELS 34*: 239–54.
- Harley, H. (2005). How do verbs get their names? Denominal verbs, manner incorporation and the ontology of verb roots in English, In N. Erteschik-Shir, and T. Rapoport (eds.). *The Syntax of Aspect*. (42–64). Oxford University Press, Oxford.
- Harley, H. (2014). On The Identity of Roots. *Theoretical Linguistics*. De Gruyter Mouton. 40(3/4), PP 225- 276.
- Marantz, A. (1997). No escape from syntax: Don't try morphological analysis in the privacy of your own lexicon. In A. Dimitriadis et al. (eds.). *Working Papers in Linguistics*, vol. 4.2. (201–226). University of Philadelphia, Philadelphia.
- Marantz, A. (2001). *Words and Things*. Manuscript, MIT and NYU.
- Marantz, A. (2003). *Subject and Objects*. Manuscript, MIT.
- Picallo, C. (1991). Nominals and nominalization in Catalan, *Probus* 3: 279–316.
- Radford, A. (2009). *Analysing English Sentences: A Minimalist Approach*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Ramchand, G. (2008). *Verb Meaning and the Lexicon: A First-Phase Syntax*. Cambridge University Press, Cambridge.
- Richards, M. (2007). On feature inheritance: An argument from the phase impenetrability condition. *Linguistic Inquiry* 38: 563–72.
- Vercateren, A. (2017). Features and Labelling: Label Driven Movement. In L. Bauke & A. Blümel. (Eds.), *Labels and Roots*. (pp. 69-89). De Gruyter Mouton, Berlin.



Author Biodata EL OMARI Abdelhak is an Associate Professor of Arabic Linguistics, at the Department of Arabic studies, Faculty of Nador, Mohamed 1st University (Morocco). He received his PhD degree in 2014 from Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fez (Morocco). His research interests include Arabic Syntax, Morphology and Lexicon, Comparative Linguistics, and Educational Linguistics.	بيانات الباحث: عبد الحق العُمري أستاذ مشارك في اللسانيات في قسم الدراسات العربية بكلية الناظور في جامعة محمد الأول، وجدة (المملكة المغربية). حصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات العربية (تخصص: التركيب) من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، بفاس، عام ٢٠١٤. تدور اهتماماته البحثية حول تركيب العربية، ومعجمها وصرفها، واللسانيات المقارنة، واللسانيات التربوية.
---	---

معرف أوركيد (ORCID)

Email : abdelhakelomari2@gmail.com

A Corpus-based Analysis of Adverbs of Frequency in Modern Standard Arabic

تحليل ظروف التكرار في مدونات اللغة العربية الفصحى

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-021-005>

Wafa Aljuaythin ^{ID}

Department of English, College of Language Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

APA citation:

Aljuaythin, W. (2025). A corpus-based analysis of adverbs of frequency in modern standard Arabic. *The Arabic Linguistics Journal*, 21, 118-137.

استقبل في: ١٦/٥/١٤٤٦ - رُوجع في: ١٠/٨/١٤٤٦ - قُبل في: ٢٢/١٢/١٤٤٦ - نُشر في: ١٠/١/١٤٤٧

Received on: 18-11-2024 / Revised on: 31-01-2025 / Accepted on: 19-06-2025 / Published on: 01-07-2025

Abstract

This study investigates the positional patterns of Arabic adverbs of frequency in correlation with various sentence types by applying an analysis based on X-bar theory. Specifically, a relationship is proposed between sentence type and adverb position, highlighting that the adverbs /ʕa:.dæ.tæn/ and /da:.ʔi.mæn/ predominantly appear in the initial position within verbal sentences, and in the middle position within nominal sentences. This suggests that the seemingly "free" placement of Arabic adverbs may, in fact, be influenced by the structural type of the sentence. Furthermore, it is observed that Arabic adverbs do not impede the assignment of accusative case when positioned between a verb and its complement. Future research is encouraged to expand upon these findings by examining a broader range of sentences and diverse adverb types to validate these conclusions. A more extensive corpus featuring additional examples is deemed necessary to draw definitive conclusions

Keywords: Type of sentence, frequency, adverbs.

الملخص

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين موقع الظروف الدالة على التكرار في الجملة العربية وأنواع الجمل المختلفة. وقد اعتمدت الدراسة على نظرية إكس بار لتحليل هذه العلاقة. وتشير النتائج إلى أن ظروفًا مثل "عادةً" و"دائماً" تميل إلى الظهور في بداية الجمل الفعلية، في حين تظهر في وسط الجمل الاسمية. وهذا يشير إلى أن توزيع الظروف في الجملة العربية ليس عشوائيًا كما يبدو، بل يتأثر بنوع الجملة. ومن النقاط المهمة التي أظهرتها الدراسة أن وجود الظرف بين الفعل والمفعول به لا يؤثر في تحديد حالة المفعول به. وتدعو هذه النتائج إلى إجراء المزيد من الأبحاث لتعميق فهمنا لهذه الظاهرة، وذلك من خلال دراسة أنواع أخرى من الظروف ومجموعة أكبر من الجمل. ولا شك أن توفر مجموعة بيانات أكثر شمولاً سيسهم بشكل كبير في تعزيز هذه النتائج وتعميمها.

الكلمات المفتاحية: نوع الجملة، التكرار، الظرف.



1. Introduction

Adverbs in Arabic make an interesting case for research and analysis. Like adverbs in English, Arabic adverbs do not occupy a syntactic position. A word is given the label “adverb” based on its function in the sentence. Adverbs are defined as words that describe and modify an adjective, verb, sentence, or other adverbs (Delfitto, 2006). They can be of different types depending on the additional information they provide, such as time, location, or manner (Austin et al., 2004). Frequency adverbs are also another type of adverbs (Delfitto, 2006). In Arabic, adverbs of time include /muʔ.ax.xa.ran/ “recently” and /sa.bi.qan/ “previously,” and adverbs of location include /ba.ʕi:dan/ “far” and /qa.rı:ban/ “close.” Examples of Adverbs of Frequency (AoF), which are the subject of this study, include /da.ʔı.mæn / “always” and /ʕa.dæ.tæn/ “usually.” The justification for selecting AoF is provided in the methodology section.

It has been hypothesized that adverbs in Arabic can have flexible placement in the sentence (Al-shurafa, 2005; AlShammiry, 2016; Al Aqad, 2013). That is, they can appear at the beginning, middle, or end of a sentence. However, one could postulate that the flexible positioning of adverbs may depend on the mode (written or spoken) or dialect of Arabic. Indeed, Arabic is a diglossic language, where there is one variety used in informal settings and another used in formal settings (Dakwar & Makhoul, 2014). Thus, what is acceptable in informal contexts might not be acceptable in formal ones and vice versa (Dakwar & Makhoul, 2014). Therefore, it could be that since previous studies (see for example Al-shurafa, 2005; AlShammiry, 2016) relied on spoken varieties of Arabic and concluded that Arabic adverbs are placed freely in the sentence, the placement might not be free in written Modern Standard Arabic (MSA) or at least the adverbs might not show the same frequency for all the positions in a sentence.

This study examines two examples of AoF /ʕa.dæ.tæn/ and /da.ʔı.mæn/ in MSA in a corpus of written MSA. The positions of the two most frequent AoF in sentences are identified and analyzed. The significance of this approach is that, while previous literature maintains that adverbs are placed freely in Arabic sentences, this research investigates whether there is a relationship between the different positions of adverbs and the type of sentences. The current study examines Arabic AoF in an authentic context where they are used naturally by adopting X-

bar theory. This is done by examining the positions of the adverbs in the sentences. It aims to answer the following three research questions.

1.1. *Research Questions*

1. What are the possible positions of Arabic AoF /ʕa:.dæ.tæn/ and /da:..ʔi.mæn/?
2. Is there a relationship between the adverbs' positions, i.e., whether initial, medial, or final and the types of sentences in Arabic?
3. Is there a position where Arabic AoF are not allowed?

2. Literature Review

This section provides a background on Arabic and a survey of some related literature on Arabic adverbs. It also gives an account of the theoretical framework, namely, X- bar theory (Chomsky, 1967; 1970), for the syntactic analysis.

2.1. *Background on Arabic*

There are two main types of sentences in Arabic: nominal and verbal. As their names reflect, verbal sentences start with verbs and nominal sentences generally start with noun phrases. The verbal sentence typically consists of a verb then a subject and an object (Alsuhaibani, 2012). The nominal sentence, on the other hand, is any sentence that begins with a noun as a subject and can contain a verbal element as a component (Hammouda & Haddar, 2017). Each nominal sentence consists of a subject /mub.ta:.dæʔ/ which is always a noun serving as a topic, and a predicate /xa.bər/ serving as an attribute, which could be a noun, verb, sentence, or quasi-sentence (phrase). The attribute or /xa.bər/ gives certain information about the topic or /mub.ta:.dæʔ/.

However, identifying the type of sentence in Arabic is not that straightforward. Nominal sentences can be introduced by annuler particles, such as /ʔm.na/ and its sisters, or by defective verbs or annuler verbs, such as /ka:.na/ and its sisters. The defective verbs comprising /ka:.na/ and its sisters are originally verbs, so they can be in the past, present, or imperative. Nevertheless, it is important to note that even though these annuler verbs are verbs, when they intervene in a sentence, the sentence is still considered nominal with a subject as a latent pronoun.



When these annullers intervene in a nominal sentence, they change its declension. Indeed, nominal sentences take the nominative case for both topic /mub.ta:.dəʔ/ and attribute /xa.bər/. If any of these defective verbs is added in a sentence, it will change the attribute /xa.bər/ from the nominative to the accusative case. However, if any of the annuler particles is added in a sentence, it will change the topic /mub.ta:.dəʔ/ from the nominative to the accusative case.

According to Habash et al. (2007), all Arabic nominals are inflected for case as nominative, accusative, or genitive. The realization of this case marking is rich in Arabic as it is usually shown morphologically by diacritics to indicate “short vowel case morphemes” (Habash et al., 2007, p. 1085). Buckley (2004) describes the basic three cases for Arabic singular nominals: nominative is $\text{u}/\text{u}/$ or $\text{u}/\text{un}/$, accusative is $\text{a}/\text{æ}/$ or $\text{a}/\text{æn}/$, and genitive is $\text{i}/\text{i}/$ or $\text{i}/\text{in}/$. The accusative case in MSA is assigned to direct and indirect objects by government between the verb and its complement (Al-balushi, 2018; Habash et al., 2007). Example (1) below, which is taken from Al-balushi (2018), illustrates the accusative case in MSA direct objects.

1. /æl.bæ.na:.tu kæ.tæ.ben ær.rI.sa:.læ.tæ/

البنات كتبن الرسالة

the-girls.NOM PST.write-3.PL- the-letter.ACC

“The girls wrote the letter.”

/ær.rI.sa:.læ.tæ/ has accusative case as it is governed by the verb and verbs assign the accusative case to their complements. However, case assignment in Arabic can be complex (Habash et al., 2007). A word can be inflected with a $\text{u}/\text{u}/$, which is for the nominative case, while it functions as a direct object. Al-Dobaian (forthcoming) explains this issue using Example (2) below.

2. /xær.ræ.qæ æl.qʊ.ma:.fʊ æl.ʔIb.ræ.tæ/

خرق القماش الابرة

pierced PST- the fabric-NOM The needle-ACC

“The needle pierced the fabric.”

In this example, the direct object /æl.qʊ.ma:.fʊ/, which takes the thematic role of a theme, is inflected with $\text{u}/\text{u}/$ instead of $\text{a}/\text{æ}/$. Additionally, the agent in the sentence is /æl.ʔIb.ræ.tæ/ but has $\text{a}/\text{æ}/$, which is usually assigned to the accusative case. This shows that case assignment in Arabic is complicated. In Arabic, the subject and direct object can indeed be distinguished by their positions in the sentence, as Arabic is a language that relies heavily on word order. However, this can sometimes lead to

confusion, especially when the case markers are not considered. Here are some examples to illustrate how speakers might confuse the case markers when only attending to the position:

3. Original Sentence: / kæ.tæ.bæ æl.wæ.læ.do æl.qi:.sʕæ.tæ/

كتب الولد القصة

Wrote PST-the boy-NOM the story-ACC

“The boy wrote the story”

4. *Confused Structure: /kæ.tæ.bæ æl.qi:.sʕæ.tu æl.wæ.læ.dæ/

Wrote PST- the story-NOM- the boy-ACC

كتب القصة الولد

“The boy wrote the story”

In example (4), the case marking is wrong as it uses the nominative for the DO /æl.qi:.sʕæ.tu/ and the ACC for the S/æl.wæ.læ.dæ/. This can add to the complexity of Arabic because diacritics are not always shown in written Arabic, but native speakers pronounce them intuitively when reading.

2.2. *Adverbs of Frequency*

AoF are a specific subclass of temporal adverbs (Delfitto, 2006). Temporal adverbs, in general, provide information about when an action occurs, including aspects such as time, frequency, duration, and order. AoF, on the other hand, specifically focus on how often an action or event happens. While AoF are temporal adverbs because they provide temporal information (related to time), they are more specialized in that they specifically convey the frequency or regularity of actions rather than just indicating time in a broader sense.

AoF in English play a crucial role in conveying the frequency or regularity of actions or events. According to Lewis (1975), these adverbs serve to indicate the regularity or repetition of events, with "always" denoting consistent occurrence, "often" or "frequently" representing high frequency, "sometimes" suggesting occasional events, and "rarely" or "seldom" indicating infrequent happenings. In contrast, "never" signifies the absence of any occurrence. De Swart (1993) further notes that frequency adverbs are commonly used with the simple present tense to describe habitual actions and can be employed with other tenses to



highlight the frequency of actions in relation to the time of speaking. The positioning of frequency adverbs within a sentence can vary based on emphasis and contextual considerations, making them versatile tools in English language expression. Csirmaz (2008) and Mohammed Taha and Fazal Mohamed Mohamed Sultan (2024) have expanded on this notion, emphasizing the nuanced roles these adverbs play in linguistic expression. In Arabic grammar, adverbs serve a similar purpose to their English counterparts. These Arabic adverbs, as observed in Csirmaz (2008) and Mohammed Taha and Fazal Mohamed Mohamed Sultan (2024), are essential for indicating the regularity or infrequency of actions, contributing to the nuanced expression of temporal concepts in the Arabic language. Their placement within a sentence, as well as their interaction with verb forms, reflects the rich semantic interplay present in Arabic discourse, highlighting the cultural and linguistic diversity in the realm of AoF. This is explained in details in the following section.

2.3. *Studies on Arabic adverbs*

The literature on the distribution of adverbs in sentences is relatively limited. Jackendoff (1972) stated that the adverb is the least studied part of speech, and Chomsky (1965) claimed that “adverbials are a rich and as yet relatively unexplored system” (p. 219). While a number of studies have been put forth since then to analyze adverbs in English and other languages (see, for example, Camacho & Kirova, 2018; Delfitto, 2006; Pollock, 1989; Travis, 1988; McConnell-Ginet, 1982; Larson, 1988; Jackendoff, 1972; Stroik, 1992; Cinque, 1999, 2004; Alexiadou, 1997; Laenzlinger, 1993; Ernst, 2002; Frey & Pittner, 1998; Haider, 2004), the case of Arabic adverbs seems to have been left undiagnosed comprehensively as only a very limited number of studies have examined Arabic adverbs (see Al-shurafa, 2005; Alghamdi, 2018; AlShammiry, 2016; Al Aqad, 2013; Fassi Fehri, 1997, 1998).

Al-Shurafa (2005) analyzed adverbs in two dialects of Arabic: Palestinian Arabic and Hijazi Arabic. She adopted Jackendoff's (1972) proposition in assuming that adverbs are classified into two main categories (i.e., verb phrase adverbs and sentence adverbs) and that both can occur freely and optionally. Frequency adverbs are normally verb phrase adverbs (for a discussion on this, see Delfitto, 2006; Jackendoff, 1972). Al-Shurafa (2005) examined adverbs in terms of their functional properties in the sentence, such as case, word order, and morphosyntactic

features by providing some example sentences. The example below illustrates this:

5. /ʔæ.næ ʔæʕ.rIf-hu dʒe:.dæn/

أنا أعرفه جيّداً

I-NOM know-Nom-him-ACC well

“I know him well”

In Example (5), /dʒe:.dæn/ acts as a VP-adverb of intensifier. Unlike English adverbs with the -ly suffix, Arabic adverbs do not have a consistent morphosyntactic characteristic. When categorizing these adverbs functionally, their functional properties, morphosyntactic characteristics, distributional ordering within the sentence structure, and case need to be considered. Al-Shurafa (2005) also maintained that while the class of adverbs is heterogeneous in Arabic as it can take different cases and morphosyntactic ordering, it can still be identified by functional properties at the semantic level. In other words, Arabic adverbs can be identified based on their semantic function as modifiers rather than their case or morphosyntactic features as they may differ depending on their position in the sentence.

Al Aqad (2013) examined adverbs in MSA by comparing them to their English counterparts following X-bar theory. He described adverbs in Arabic and English by providing six example sentences. His study showed that there is more than one position for adverbs in Arabic sentences and that a change in word order can result in a change in sentence meaning.

Al-Shammary (2016) examined the morphosyntax and distribution of adverbs in the Saudi Northern Region dialect. His analysis showed that intonation can play a significant role in the semantic configuration and position of adverbs in sentences. Therefore, while the adverbs in his study occurred freely, a change in the adverb’s position in the sentence can result in a change of the sentence meaning or focus. The examples below illustrate this:

6. /ʕæ.li:.za:.r.fæ.ha:d wIka:d/

علي زار فهد، وكاد.

Ali-NOM Visited-PST Fahad-ACC truly.

Ali visited Fahad, Truly

7. /ʕæ.li: za:.r.fæ.ha:d wIka:d/

علي، زار فهد، وكاد

Ali-NOM Visited-PST Fahad-ACC truly.



Ali, visited Fahad, Truly

In the provided examples (6) and (7), the position of the adverb /wika:d/ in the sentence plays a crucial role in emphasizing different elements.

In (6), where the sentence reads “Ali visited Fahad, /wika:d/” the adverb /wika:d/ appears at the end of the clause, highlighting the verb phrase and the subject together as one constituent. Conversely, in (7) with “Ali, visited Fahad, /wika:d/” the subject “Ali” is placed at the beginning for emphasis, while the verb and its object “visited Fahad” are focused. The adverb /wika:d/ receives less stress compared to the verb and its object. The use of commas indicates pauses in speech.

The studies mentioned above suggested that Arabic adverbs enjoy a free position in the sentence. Their data came from providing and analyzing example sentences in some dialects of Arabic (see Al Aqad, 2013; Alghamdi, 2018; Al-Shurafa, 2005; Al-Shammary, 2016, Fassi Fehri, (1997, 1998). In this respect, it seems that Al-Aqad (2013), Al-Shurafa (2005), and Al-Shammary examples might have relied on their native knowledge of the language in collecting and analyzing the example sentences that exempt the free placement of Arabic adverbs. In fact, the examples above in Al-Shurafa’s (2005), and Al-Shammary’s (2016) are recited by resorting to the researcher own knowledge and observations. In my opinion, this can lead to idiosyncratic data that is based on researchers’ own judgments of what is acceptable for the placement of Arabic adverbs. Indeed, Atkins and Rundell (2008) argue that introspection as a form of evidence cannot be reliable because individuals’ linguistic knowledge may inevitably be incomplete and idiosyncratic. Therefore, to avoid such subjective means of data collection, this study relies on a corpus of newspaper articles written in MSA to objectively examine the placement of Arabic AoF. In this respect, this paper examines and describes language in use to make useful generalizations that will account for the linguistic phenomenon of Arabic adverbs’ placement in a sentence or phrase.

2.4. *Theoretical framework*

X-bar theory is developed within the Government and Binding framework to account for the hierarchical order of constituents. It proposes three levels of constituents’ categorization: a phrase category (XP), intermediate category (X’), and head category (X) (Haegeman, 1994). An XP that is a sister to a head is considered a complement, whereas an XP that is a sister and daughter to intermediate bar levels is considered an adjunct. Adjuncts are thought to behave differently than complements; that is, they convey optional information, whereas complements carry

necessary arguments to the head (Carnie, 2006). Adjuncts offer additional details about actions or states without altering the core meaning of the sentence. These non-essential components are typically attached as optional nodes at higher levels in the hierarchical structure, providing supplementary information such as time, manner, place, or reason. On the other hand, complements are indispensable elements that complete the meaning of a verb or a preposition, forming obligatory nodes directly attached to the head of a phrase. They are essential for the grammatical structure and semantic completeness of a sentence.

A third type of constituents in X-bar structure is the specifier. A specifier is an XP that is a daughter of XP and sister to an intermediate bar level. The difference between adjuncts and specifiers is that specifiers cannot be recursive; one can have only one specifier in a phrase (Carnie, 2006). Since an adjunct is a sister and daughter of intermediate bar levels, it is supposed to be higher in the tree than the output of the complement category that is a sister to the head and daughter of the intermediate bar level (Carnie, 2006). Rules (a) to (c) below further illustrate the difference between the three types of constituents: specifier, adjunct, and complement.

a) *Specifier rule*: $XP = (YP) X'$

b) *Adjunct rule*: $X' = X' (ZP)$ or $X' \rightarrow (ZP) X'$

c) *Complement rule*: $X' = X (WP)$

Projection is a term used to account for the refinements to the grammar made by adding X-bar theory to the system of syntax (Carnie, 2006). A head projects all the categories adjoined to it, consisting of the head phrase (maximal projection) and the bar level (intermediate projection), which includes the adjuncts and complements attached to the head. X-bar rules can be considered as an attempt to capture the similarities between rules of English since there are three basic levels for each syntactic category: the phrase level, bar level, and head level (Carnie, 2006). In this respect, X-bar theory can be generalized to all English sentences (since English was originally used as its subject) and is supposed to generate all English sentences. However, syntacticians are also interested in the representation of sentences in other languages. Hence, X-bar theory can also be considered a principle for generating sentences in any language since it accounts for the mental underlying representation of language that all humans share (Carnie, 2006, p. 172-173).

X-bar rules can provide an avenue for exploring the differences and similarities among languages. For instance, the complement in some languages precedes the verb like in Turkish, but in others, it follows the



verb, such as in English and Arabic. Consequently, the exact word order in a certain language can be considered a parameter in the model. Arabic and English, though, are assumed to display a parallel order with regard to complements and adjuncts; complements appear after the head since objects usually follow the verb, and adjuncts appear before and after the head.

In the literature, there are two main streams for adverb positions in the syntactic tree: as specifying phrasal categories in a spec-head construction (see, for example, Cinque, 1999, 2004; Alexiadou, 1997; Laenzlinger, 1993) or as adjuncts linked to the available projection they modify (see, for example, Ernst, 2002; Frey & Pittner, 1998; Haider, 2004). Cinque (2004) elaborates on this specifier position as an adverb phrase, in which particular positions of particular adverbs are predicted in the sentence. The adjunct approach, on the other hand, is similar to traditional assumptions of adverbs and adverb phrases in X-bar theory in that adverbs are seen as modifying adjuncts (Austin et al., 2004). Indeed, Ernst (2002) argues that adverbs can be adjoined to the right or left of the head just like how adjuncts in X-bar theory can be adjoined to the right or left of the intermediate X' category. In this respect, adverbs, or specifically adverb phrases, are considered a projection of the head of the verb phrase if they are modifying it.

Jackendoff (1972) and Sportiche (1994) apply the traditional intuition in assuming that adverbs behave like adjectives with regard to the head they are modifying; just like how an adjective is placed between the determiner and the head noun in a noun phrase, the surface position of adverbs is between the auxiliary and the head verb in the verb phrase. Examples (8) and (9), which are taken from Jackendoff (1972, p. 60), illustrate this proposition.

8. John's *rapid* reading of the letter

9. John's *rapidly* reading the letter

The adverb *rapidly* in (9) appears between the auxiliary and the head verb. Jackendoff refers to this as the auxiliary position. He also provides two more positions for adverbs in English: initial and final. For instance, *Rapidly, John is reading the letter* or *John is reading the letter rapidly*, respectively. Although adverbs are adjoined to the right or left of the head (Ernst, 2002), left adjunction to the head verb is not always free in English. This is because English adverbs cannot be placed between the transitive verb and its complement. (Ernst, 2002; Austin et al., 2004; Stowel, 1981; Delfitto, 2006).

According to Haegeman (1994), case assigners and the item that they assign case to must be adjacent. For the head verb to assign the accusative case to its noun phrase complement which it governs, the two must be adjacent to each other with no intervening item (Haegeman, 1994). Therefore, adverbs cannot be placed between the verb and the object in English because they block case assignment (Chomsky, 1995). Ernst (2002, p. 207) provides two examples, shown here as (10) and (11), to demonstrate this issue:

10. The Shakers made (*skillfully) boxes (skillfully).

11. The city council blocked (*frequently) their proposals (frequently).

These examples, nonetheless, are based on the behavior of adjuncts as blockers to case assignment in English. This study will examine the behavior of adverbs as either adjuncts (Ernst, 2002) or specifiers (Cinque 1999, 2004) and their distribution in Arabic sentences, as well as whether they block case assignment like their English counterparts or not.

3. Methodology

3.1. Data and procedure

The data in this study are taken from *the Academey Corpus for Modern Standard Arabic in Falak Platform for Arabic Corpora* which is a free corpus of MSA in different disciplines, such as religion, culture, and science. A list of frequent words was generated from the corpus. The adverbs were then identified manually by the researcher since, as mentioned earlier, adverbs do not form a homogenous category in Arabic, which makes identifying them automatically almost impossible. After that, only AoF were selected for the study since they represent a gap in the literature on Arabic linguistics, as no studies have examined their distribution and behavior in Arabic sentences, up to the researcher's knowledge.

Table 1.

Highest frequency adverbs in the corpus

Frequency	Adverb in Arabic Script	Transliteration	English Translation
131,398	عادة	/ʕa:.dæ.tæn/	usually



١١٣,٦٣٢	دائماً	/da:.ʔi.mæn/	always
٧٧,٤١٣	كثيراً	/kæ.θi:.ræn/	a lot
30,427	أحياناً	/ʔaħ.jæ:.næn/	sometimes
7,884	نادراً	/na:.di.ræn/	seldom
٣٧,984	أبداً	/ʔa:.bæ.dæn/	never

As shown in Table 1, the two most frequently occurring adverbs are /ʕa:.dæ.tæn/ (131,398 instances) and /da:.ʔi.mæn/ (١١٣,٦٣٢ instances). Therefore, they were selected for the present study. All the concordances for the two adverbs were exported from the corpus, and the irrelevant instances were removed. Since Arabic adverbs can also function as nouns or adjectives, the researcher examined each instance to make sure that the Key Word in Context (KWIC) functioned as an adverb. In addition, 34 instances of each adverb were extracted randomly for further analysis. The reason behind this specific number is because it seems a representative amount given the exploratory nature of this research. This sample size can be considered adequate for identifying patterns and tendencies while allowing for more in-depth analysis of each sentence. All instances were also checked by an Arabic grammarian to ensure that the adverbs functioned as such. Only examples will be presented here, and a full account of the analysis for all the concordances is provided in the appendix. An occasional reference will be made to English adverbs to illustrate the positions of Arabic adverbs.

4. Results and discussion

This section aims to answer the three research questions raised earlier: What are the positions of Arabic AoF /ʕa:.dæ.tæn/ and /da:.ʔi.mæn/? Is there a relationship between the adverbs' positions and the types of sentences? Is there a position where Arabic adverbs are not allowed?

4.1. Results

The data showed that the Arabic AoF /ʕa:.dæ.tæn/ has two major positions in the sentence: initial and middle. There is also a marginal position which means that it appears less frequently than the others, namely, final. Initial position means the adverb is the first word in the sentence, whereas middle position means that it occurs before or after the verb or object. Final means the adverb comes as the last word in the

Table 2.

Position of the adverb /ʕa:.dæ.tæn/ by sentence type

Sentence Type	Initial position	Middle position	Final position
Nominal	5%	33%	0
Verbal	47%	0	3%

Instances of /ʕa:.dæ.tæn/ in the corpus show that it occurs frequently in the initial position of verbal sentences and in the middle of nominal sentences. Examples of the positioning of /ʕa:.dah.tan/ are presented in Table 3.

Table 3.

Examples of sentences with /ʕa:.dæ.tæn/ and its classifications

Concordances of /ʕa:.dæ.tæn/	Position	Sentence type
12./ wæ lɪʔæn ar.ra:.qi: jæ.txa:.tʕəb ʕa:.dæ.tæn maʕ al.dʒIn.nɪ/ ولأن الراقي يتخاطب عادة مع الجني And because the sorcerer talks usually with the demon	middle	nominal
13./wæ tuʃ.bey ʕa:.dæ.tæn bɪl.læwn æɪ.ʔæh.mər وتصبغ عادة باللون الأحمر And it is dyed usually with the red color	middle	passive
14./ʕa:.dæ.tæn ta.qu:.mu kul.fæ.ta:.tɪn bə.kis.ta:.nɪ.jæ bi.ʔix.fa:ʔ ma: ʔæf.tæ.ræ.tʰu/ عادة تقوم كل فتاة باكستانية بإخفاء ما اشترت. Usually, every Pakistani girl hides what she bought	initial	verbal

Translations are as accurate as possible as the focus here is on syntax.



As illustrated in Table 3, it can be proposed that there is a rule generating the position of /ʕa:.dæ.tæn/. That is, /ʕa:.dæ.tæn/ occurs in the sentence-initial position of verbal sentences but next to the verb only if the sentence is passive or starts with /ʔɪ.na/ and its sisters or /ka:.na/ and its sisters, which signals a nominal sentence. The sentence in (12) is nominal because it starts with /ʔɪ.na/ and the adverb's position is medial after /xa.bər/ /jæ.txa:.tʕəb/, whereas the sentence in (13) is passive because it starts with the verb /tuʃ.bəy/ and the adverb's position is sentence-initial.

Additionally, the data for /da:.ʔɪ.mæn/ show two major positions for the adverb in the sentence: initial and middle. A less frequently occurring position is that of final, as illustrated in Table 4 below.

Table 4.

Position of the adverb /da:.ʔɪ.mæn/ by sentence type

Sentence Type	Initial position	Middle position	Final position
Nominal	0	61%	0
Verbal	21%	5%	5%

As with /ʕa:.dæ.tæn/, /da:.ʔɪ.mæn/ occurs sentence initially in verbal sentences, while it takes a middle position in nominal sentences. Table 5 presents some examples extracted from the corpus.

Table 5.

Examples of sentences with /da:.ʔɪ.mæn/ and its classifications

Concordances of /da:.ʔɪ.mæn/	Position	Sentence type
15. la:.kɪn.hu:n jæʕ.tæ.qɪd.næ da:.ʔɪ.mæn mɪθl æj.fæt.a: ten ʔæ.na: æl.læti: ta:s.ta:.ti:ʕ tæy.jɪ.ru:h/ لكهن يعتقدن دائماً، مثل أي فتاة أنا التي تستطيع تغييره But they always think like any girl...	middle	nominal
16. /wæ hɪ.jæ da:.ʔɪ.mæn tæd.ʕu: ləkum/ وهي دائماً تدعو لكم And she always prays for you	middle	nominal
17. /wa da:.ʔɪ.mæn jɪð.ko.ru:næ. hæ.di:θæn / ودائماً يذكرون حديثاً And they always recite a Hadith	initial	verbal

*Translations are as accurate possible as the focus is on the syntax of the phrases.

As can be seen in Table 5, /da:.ʔi.mæn/ appears in the initial position of a verbal sentence. It appears also in the middle when the sentence starts with /ʔi.na/ and its sisters or ka:.na/ and its sisters. For instance, (17) is verbal because it starts with the verb /ʔið.ku.ru.næ/ and the adverb occurs sentence initially, whereas (16) is nominal because it starts with the 3rd person singular pronoun /hi.jæ/ and the adverb occurs medially.

4.2. Discussion

While Arabic adverbs can, as hypothesized in the reported literature above, occur in different positions in the sentence (Al-shurafa, 2005; Alghamdi, 2018; AlShammiry, 2016; Al Aqad, 2013), it is clear from the current data that they occur with high frequency in certain positions. Namely, in the data of this study, it seems that there is a pattern for adverb position. Although Arabic adverbs can occur freely, some positions are expected in MSA or frequently used based on the sentence type.

Additionally, these positions are roughly different from Jackendoff's (1972) classification for English adverbs. The initial and final positions of Arabic adverbs resemble the English ones reported in Jackendoff's classification, but the middle position poses a challenge to that classification. This is because the middle position in English was referred to as the auxiliary position in which the adverb occurs before the verb and it was prohibited for the adverb to come between the verb and the object, but in Arabic, the middle position means the adverb can occur freely between the verb and the object, before the verb, or after the object. Illustrations of this middle position in Arabic are provided in (18) and (19).

18. /ʔi.tə.wæq.qə æl.ʔ æt.ʔi.bāʔ da:.ʔi.mæn æl.ʔi.sʕ. 'æ.bæ.tæ bIl.ha. 'ra:.ræ
mæʕ muʕ. 'ʕæ.ðIm æt.tæʕʕ.ʕi:.ma:t

يتوقع الأطباء دائماً الإصابة بالحرارة مع معظم التطعيمات

"Doctors (always) expect (*always) fever with most vaccines."

19. /ʔi.tæ.næ.wl ʔæn.næ:s 'ʕa:.dæ.tan æl.milʕhæ bI.ki.m.jæ:t ki.θr:.ra/

يتناول الناس عادة الملح بكميات كثيرة

"People (usually) eat (*usually) salt in large quantities."

This specific position of Arabic adverbs, that is, between the transitive verb and the direct object, as exemplified (18) and (19), seems to pose a challenge to the adjacency requirement for case assignment referred to in Haegeman (1994), Ernst (2002), and Austin et al. (2004).



English adverbs cannot occur between the verb and the object because they will be considered blockers to case assignment. In other words, the verb will not be able to assign accusative case to its complement, the direct object, if there is an intervening item between them. However, in Arabic, adverbs do not seem to block the assignment of accusative case to the object if they precede it. In fact, in (18), /æ.l.ʔi.sʕ. 'æ.bæ.tæ/ is the direct object, and it is assigned accusative case and is grammatical even though /da:ʔi.mæn/ occurs between the verb and the object. The same argument applies for (19), in which /æ.l.milʕhæ/ is assigned accusative case even though /ʕa:da.tæn/ intervenes between the verb and the object.

By looking closely at these two sentences, one could see that even without the adverb, the adjacency requirement is not met. These two sentences display a verb-subject-object order. Consequently, the subject intervenes between the verb and the object. Stowell (2008) provided an example from Italian where manner adverbs can intervene between verbs and their objects, thus challenging the adjacency requirement. His answer to this was that the adjacency requirement should be considered a parameter, a feature of some languages like English, but not of others like Italian. The distinction Stowell made between these languages was based on case morphology. Stowell (2008) maintained that languages which exempt rich case morphology like Italian “need free constituent order” (p. 249), but languages with poor case morphology, such as English do not allow for such free word order. Applying his proposal to Arabic, one can see that Arabic has free and diverse word order because it enjoys rich case morphology shown by diacritics and intuitively pronounced by native speakers as short vowel morphemes. Consequently, adverbs in Arabic can intervene between the verb and its complement. English, on the other hand, does not allow for adverbs to intervene because it has poor case morphology which results in a limited order of constituents. Because of these parameters, Stowell (2008) argued that verbs do not assign case to their complements by government, but rather subcategorize for it. That is, accusative case assignment depends on the properties of the verb. A similar approach was proposed by Chomsky (1992) when he addressed the topic of case in the Minimalist Program. Chomsky maintained that if local head government is not met in some languages, but the accusative case is still realized, then the accusative case is assigned in a Spec-head relation similar to the nominative case assignment.

One more distinction to make between Arabic and English adverbs with regard to the adjacency requirements relates to the positions of adverbs (Al-Dobaian, p.c.). In Arabic, verb-subject-object word order,

adjuncts are prone to be higher in the verb phrase than the English subject-verb-object word-order. Since the adjunct is higher in Arabic, it is not expected to block case assignment. Ernst (2002) argued that in such cases, the adverb is higher in the verb phrase structure because the predicate structure includes more than one internal argument with usually no external argument as is the case of verb-subject-object word-order, whereas in English the adjunct is lower because while it is in the verb phrase structure, it is lower than the external argument.

Consequently, it can be suggested that the two adverbs here, /ʕa:.dæ.tæn/ and /da:.ʔɪ.mæn/, are VP- adverbs. In fact, the two adverbs in both positions are projections of the head verb of the verb phrase rather than projections of the head in the IP. Both adverbs in initial and middle positions can be considered projections of the verb phrase rather than the IP. Therefore, these data are consistent with Delfitto (2006) and Jackendoff (1972) in that AoF are VP- adverbs.

Regarding the X-bar classification of constituents as either adjuncts or specifiers to heads, the adverbs in this study, like English AoF, are considered adjuncts. Therefore, the data in this study are consistent with Ernst's (2002) adjunct approach to adverbs. In this study, the Arabic adverbs under question are modifiers to the verb, they can be recursive, and their positions are not expected in the sentence as those of specifiers simply because they are movable.

5. Conclusion

This study examined the positions of Arabic AoF in relation to sentence types and analyzed the adverbs according to X-bar theory. A relationship was proposed between sentence type and adverb position; that is, the adverbs /ʕa:.dæ.tæn/ and /da:.ʔɪ.mæn/ occur in the initial position with verbal sentences and in the middle position with nominal sentences. Hence, it can be argued that the "free" placement of Arabic adverbs may actually be governed by the type of sentence. It was also identified that Arabic adverbs do not block accusative case assignment if they intervene between a verb and its complement. Future research could take this finding further and examine it in more sentences and in different types of adverbs to see if similar conclusions could be drawn.

References

Al-Balushi, R. (2018). The Relationship between Agreement and Morphological

- Case: Evidence from The Relationship between Agreement and Morphological Case: Evidence from Arabic. *Concentric: Studies in Linguistics*, 44(2), 69–109. <https://doi.org/10.6241/concentric.ling.201811>
- Al-Shurafa, N. S. (2005). Word Order, Functions and Morphosyntactic Features of Adverbs and Adverbials in Arabic. *Journal of King Saud University-Arts*, 18(2), 85–100.
- Alexiadou, A. (1997). *Adverb Placement*. John Benjamins.
- Alghamdi, A. (2018). *Hierarchy of Adverbs in Ghamdi Arabic Adverbs* [Master's Thesis, California State University]. Fresno State Digital Repository. <http://hdl.handle.net/10211.3/199482>
- Al-Shammary, K. M. J. (2016). Adverbs in Saudi Northern Region Dialect of Arabic (SNRDA). *International Journal of English Linguistics*, 6(1), 128. <https://doi.org/10.5539/ijel.v6n1p128>
- Al-Suhaibani, S. O. (2012). *The Verbal Sentence in Written Arabic*. [Doctoral thesis, University of Exeter]. Open Research Exeter. <http://hdl.handle.net/10036/3727>
- Aqad, M. H. Al. (2013). Syntactic analysis of Arabic adverb's between Arabic and English: X bar theory. *International Journal of Language and Linguistics*, 1(3), 70–74. <https://doi.org/10.11648/j.ijll.20130103.11>
- Atkins, B., & Michael, R. (2008). *The Oxford Guide to Practical Lexicography*. Oxford University Press.
- Jennifer R. Austin, J. R., S Engelberg, S. & Raugh G. (eds.) (2004). *Adverbials: The interplay between meaning, context, and syntactic structure*. John Benjamins Publishing Company.
- Carnie, A. (2006). *Syntax: A Generative Introduction*. Wiley-John Wiley & Sons.
- Camacho, J., & Kirova, A. (2018). Adverb placement among heritage speakers of Spanish. *Glossa: A Journal of General Linguistics*, 3(1), 1–22.
- Chomsky, N. (1965). *Aspects of the Theory of Syntax*. MIT Press.
- Chomsky, N. (1967). The responsibility of intellectuals. *The New York Review of Books*.
- Chomsky, N. (1970). Remarks on nominalization. In R. Jacobs & P. Rosenbaum (Eds.), *Readings in English transformational grammar* (pp. 184–221)
- Chomsky, N. (1992) *A Minimalist Program for Linguistic Theory*, MIT. Occasional Papers in Linguistics, Cambridge, Mass: MIT.
- Chomsky, N. (1995). *The Minimalist Program*. MIT Press.
- Cinque, G. (1999). *Adverbs and functional heads: A cross-linguistic perspective*. Oxford Studies in Comparative Syntax.
- Cinque, G. (2004). Issues in Adverbial Syntax. *Lingua*, 114(6), 683–710.
- Csirmaz, A. (2008). Aspect, Negation and Quantifiers. In: Kiss, K.E. (eds) *Event Structure and The Left Periphery*. Studies In Natural Language And Linguistic Theory, vol 68. Springer, Dordrecht. https://doi.org/10.1007/978-1-4020-4755-8_10
- De Swart, H. (1993). *Adverbs of Quantification: A Generalized Quantifier Approach*. Garland Publishing, Inc.
- Delfitto, D. (2006). Adverb Classes and Adverb Placement. *The Blackwell Companion to Syntax*, 1, 83–120. <https://doi.org/10.1002/9780470996591.ch4>
- Delfitto, D. (2017). Adverb Classes and Adverb Placement. In M. Everaert & H.

- van Riemsdijk (Eds.), *The Wiley Blackwell Companion to Syntax* (2nd ed., pp. XX–XX). Blackwell Publishing.
<https://doi.org/10.1002/9781118358733.wbsyncom067>
- Ernst, T. (2002). *The syntax of adjuncts*. Cambridge University Press.
- Fassi Fehri, A. (1997). Arabic adverbs and their case. *Linguistic Research*, 3, 1–25.
- Fassi Fehri, A. (1998). Layers in the distribution of adverbs and adjectives and their licensing. In E. Benmamoun, E. Mushiraand, & N. Hreri (Eds.), *Perspectives on Arabic Linguistics XI: Papers from the Eleventh Annual Symposium on Arabic Linguistics* (pp. 9–46). John Benjamins Publishers.
- Frey, W., & Pittner, K. (1998). Zur Positionierung von Adverbialen im deutschen Mittelfeld. *Linguistische Berichte*, 176, 489–534
- Habash, N., Gabbard, R., Rambow, O., Kulick, S., & Marcus, M. (2007). Determining Case in Arabic: Learning Complex Linguistic Behavior Requires Complex Linguistic Features. June. *Proceedings of the 2007 Joint Conference on Empirical Methods in Natural Language Processing and Computational Natural Language Learning* (pp. 1084–1092). Association for Computational Linguistics. <https://www.aclweb.org/anthology/D07-1>
- Haegeman, L. (1994). *Introduction to Government and Binding Theory*. Wiley-Blackwell Textbooks in Linguistics.
- Haider, H. (2004). Pre- and Postverbal Adverbials in OV and VO. *Lingua*, 114(6), 779–807.
- Hammouda, N. G., & Haddar, K. (2017). Parsing Arabic Nominal Sentences with Transducers to Annotate Corpora. *Computación y Sistemas*, 21(4), 647–656. <https://www.scielo.org.mx/pdf/cys/v21n4/1405-5546-cys-21-04-00647.pdf>
- Jakendoff, R. (1972). *Semantic interpretation in generative grammar*. MIT Press.
- Khamis-Dakwar, R., & Makhoul, B. (2014). Arabic Diglossia and Its Implications for Language Learning Disability Assessment. In E. Saiegh-Haddad & M. Joshi (Eds.), *Arabic Literacy Handbook: Theoretical Insights and Practical Challenges* (pp. 279–303).
- Stowell, T. (2008). *A Formal Theory of Configurational Phenomena*. Proceedings. UCLA.
- Sportiche, D. (1994). Adjuncts and adjunction. *Glow newsletter*, 32, 54–55.
- Laenzlinger, C. (1993). *Principles for a Formal and Computational Account of Adverbial Syntax*. [Unpublished MA thesis]. University of Geneva.
- Lewis, D. K. (1975). Adverbs of quantification. In D. Lewis (Ed.), *Formal Semantics of Natural Language* (pp. 3–15). Cambridge University Press.
- Larson, R. (1988). On the Double Object Construction. *Linguistic Inquiry*, 19(3), 335–391.
- McConnell-Ginet, S. (1982). Adverbs and logical form: A linguistically realistic theory. *Language*, 58(1), 144–184.
- Pollock, J. (1989). Verb Movement, Universal Grammar and the structure of IP. *Linguistic Inquiry*, 20(3), 365–424.
- Stroik, T. (1992). On the Distribution of Temporal and Locative NP Adverbials. *Linguistic Review*, 9(3), 267–284.
- Stowell, T. (1981). *Origins of Phrase Structure*. [PhD dissertation, Massachusetts Institute of Technology].



<https://dspace.mit.edu/bitstream/handle/1721.1/15626/10280611-MIT.pdf?sequence=2>

Taha, M., & Sultan, F. (2024). Adverbs and adverbials in contemporary Arabic syntax: A phase-based account. *Open Linguistics*. Advance online publication. <https://doi.org/10.1515/opli-2024-0030>

Travis, L. (1988). The Syntax of Adverbs. In D. Fekete & Z. Laubitz (Eds.), *McGill Working Papers in Linguistics. Special Issue on Comparative Germanic Syntax* (pp. 280–310). Department of Linguistics, McGill University.

Author biodata in Arabic and English

Author Biodata	بيانات الباحث:
Dr. Wafa Aljuaythin is an Assistant Professor of Applied Linguistics in the Department of English, College of Language Sciences, King Saud University (KSU). Dr. Aljuaythin received her PhD degree in (2024) from KSU. Her research interests include psycholinguistics, syntax, and second language acquisition, with several publications in these areas.	الدكتورة وفاء الجعيثن، أستاذ مساعد في اللغويات التطبيقية في قسم اللغة الانجليزية بكلية اللغات وعلومها في جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية. حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة الملك سعود عام ٢٠٢٤. تدور اهتماماتها البحثية حول اللغويات النفسية والنحو واكتساب اللغة الثانية.

معرف أوركيد (ORCID)

Email: wajuaythin@ksu.edu.sa

الجريمة اللغوية والقصد التداولي: حالة جريمة القذف في المدونة الفقهية

Language crime & pragmatic intention: The case of Qadhf in Fiqh corpus

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-021-006>

محمّد جمال خلف البركات

باحث، خريج برنامج اللسانيات والمُعجميّة العربيّة في معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر

توثيق البحث APA Citation:

البركات، محمد جمال خلف. (٢٠٢٥). الجريمة اللغوية والقصد التداولي: حالة جريمة القذف في المدونة الفقهية. مجلة اللسانيات العربية، ٢١، ١٣٨-١٧٦.

استقبل في: ١٨/٠٩/١٤٤٦ - رُوجع في: ٠٣/١٢/١٤٤٦ - قُبِل في: ٢٢/١٢/١٤٤٦ - نُشر في: ٠٥/٠١/١٤٤٧

Abstract

This paper is a pragmatic approach to the crime of Qadhf (slander) as viewed by Muslim jurisprudence scholars. Although pragmatics has developed in the West, Muslim jurists had long examined linguistic signifiers contextually. They categorized Qadhf into explicit, implicit and allusive, agreeing on the penalty for explicit Qadhf because of its clarity. But the other two, according to them, are determined by the speaker's intention, which they assessed on the basis of specific criteria, like the habit of speech patterns and context. Using a descriptive inductive approach, this study draws from classical Islamic jurisprudence as well as contemporary studies on the subject, especially "Medieval Islamic Pragmatics" by Mohamad M. Yunis Ali. It also attempts to bring together linguistics, jurisprudence, and forensic sciences to provide a linguistic perspective of language crimes rooted in Islamic jurisprudence tradition.

Keywords: fiqh, qadhf (slander), intention, linguistic crime, forensic linguistics, convention & use.

الملخص

تناول هذه الورقة القذف من منظور تداولي، مُركّزة على دور أصول الفقه في الكشف عن الأدلّة التّخاطبيّة في الجرائم اللغويّة. ومع أنّ التّداوليّة طوّرت في الغرب، فإنّ الفقهاء المسلمين سبقوا إلى دراسة الدليل اللغويّ بالسّياق. وقسّم الفقهاء القذف إلى صريح، وكنائي، وتعمّدي، وأجمعوا على إقامة الحدّ على الصّريح لوضوح دلّالته. أمّا النوعان الآخران، فيتطلّبان إثبات قصد المتكلّم. ولتحديده، وضع الفقهاء ضوابط مثل عادة المتكلّم والسّياق. وتعتمد الدّراسة منهجاً وصفيّاً واستقرائيّاً، مُفيدة من المدوّنة الفقهية ومقاربات حديثة، ولا سيّما "علم التّخاطب الإسلاميّ" لمحمّد محمّد بونس عليّ. وتبرز أهميّة الورقة في الرّبط بين اللسانيات والفقه والعلوم الجنائيّة، ممّا يثري البحث في تفسير الجرائم اللغويّة. وتُعَدّ هذه الدّراسة مُشاركةً جديدةً في هذا المجال: فتقدّم رؤية لغويّةً مستندةً إلى الثّراث الأصوليّ.

الكلمات المفتاحية: الفقه، القذف، القصد، الجريمة اللغويّة، اللسانيات الجنائيّة، الوضع والاستعمال.



١- المُقدمة

تُعَدُّ الجريمة اللغوية أحد مباحث اللسانيات الجنائية المهمة. ومع أنَّ اللسانيات الجنائية حقلٌ حديث النشأة، بكونه فرعاً من اللسانيات التطبيقية، فإنَّ اعتماده على التداولية، يجعل جذوره ضاربةً في عمق الدرس اللساني وفي أنساقه paradigms الأولى؛ فهو بحثٌ عن المعنى، وإن لم يتسمَّ بالاسم الحديث.

ونسق الأصوليين، الذي أثبت البحث اللساني تلاقيه مع كثيرٍ من النظريات التي قعدتها التداولية، بل سبقه إلى كثيرٍ منها، لا سيَّما في الجرايسية والجرايسية المُحدثة، وتداولية ما بعد جرايس، هو الأساس الذي قامت عليه مباحث الفقه التطبيقية، ومن ذلك بعض التطبيقات التي تدخل في إطار اللسانيات الجنائية، ولا سيَّما القذف بكونه جريمةً لغويةً. ودخول جريمة القذف في إطار اللسانيات الجنائية يُردُّ أولاً إلى أنَّها جريمةٌ لغويةٌ تؤذي المُخاطب وبرتكبها المتكلم باللغة التي يُبين بها عن قصده؛ فيترتب على ذلك عقوبةٌ قد تختلف تبعاً لضوابط معينة، ستبحث في هذه الدراسة. وثانياً، فإنَّ القذف مبحثٌ لسانيٌ جنائيٌ يستند إلى التداولية التي تُعدُّ أساساً من الأسس التي تقوم اللسانيات الجنائية عليها؛ إذ القصد محوريٌّ في إدراك المعنى نفسه.

وهذه الدراسة محاولةٌ لنقل البحث التداولي من النسق الأكبر، أي النسق الأصولي في البحث عن المعنى، إلى النسق الفرعي المتمثل في أعمال الفقهاء التي بحثوا فيها عن الكيفية التي يفهم بها معنى القذف، وأثر القصد في ذلك الفهم. ولذلك، فهذه الدراسة مهمةٌ لإثبات وجود نسقٍ تطبيقيٍّ، يستند إلى نسقٍ نظريٍّ، يمكن أن يكون ذا جدوى في تعزيز البحث في اللسانيات الجنائية، وبيان دور الدرس اللساني التراثي في ذلك.

٢- إشكالية الدراسة

إنَّ الإشكالية التي تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عنها تبرز في محاولة إثبات وجود نسقٍ فقهيٍّ لغويٍّ يستند إليه الفقهاء والقضاة في إثبات القذف، بكونه جريمةً لغويةً يكون القصد الفاعل في الخطاب، الدليل في تحديد ذلك. ولأنَّ القصد باطني لا يمكن القطع به في أية حالٍ إلَّا بالكلام نفسه والقرائن الدالة؛ إذ "الإرادة مدلولٌ لا دليل" (القرافي، ت. ٦٨٤هـ، ط. ١٩٧٣، ص ٢١٨) أولاً، ودالٌّ ثانياً، أي أنَّه "مقولةٌ ثنائيةٌ" بحسب السيميائيين (الزردجالي، ٢٠٢٢، ص ٣١٠-٣١١)، فإنَّ الدراسة تبحث في الضوابط الخطابية التي يُفترض

أن يحتكم إليها الفقهاء نظرياً والقضاة تطبيقياً، ولا سيما أنَّها ضوابط تنشأ أصلاً عن ثنائِيَّة الوضع والاستعمال الأصولي. فما دام أنَّ القصد من بواطن القلوب، فإنَّ غاية ما يمكن الوصول إليه هي أماراتٌ بين الكلام والقصد (الشيرازي، ت. ٤٧٦هـ، ط. ١٩٩٥، ٢/٤٩٩). ويمكن تلخيص الإشكاليَّة في السُّؤال البحثي الآتي:

ما الضُّوابط الخطابيَّة الفقهيَّة الَّتِي يُحكَّم بها على القولة بأنَّها قذفٌ، في ضوء ثنائِيَّة الوضع والاستعمال الأصوليَّة؟

ويتفرَّع من هذا السُّؤال ثلاثة أسئلةٍ أخرى، هي:

١. ما أثر قاعدة عرف التَّخاطب في تحديد كون القولة قذفاً أو لا، وكيف يختلف الأخذ بها بين المذاهب الفقهيَّة الإسلاميَّة؟
٢. كيف تؤثر القرائن الهادية أو الصَّارفة، مثل الوضع الإدراجي وعادة المتكلِّم في كلامه، في القولات الَّتِي تُحمَل على أنَّها من القذف غير الصَّريح؟
٣. ما أثر دلالة الحال في تحديد وقوع القذف بالتَّعريض، وما مدى اختلاف المذاهب في ذلك؟

وتفترض الدِّراسة وجود نسقٍ فقهيٍّ لغويٍّ أو أكثر ينتظم به الاستدلال على إثبات جريمة القذف، ومن ثَمَّ ما يترتَّب على ذلك من عقوبةٍ حدِّيَّة أو تعزيريَّة، لا سيما إن كانت من القذف الصَّريح الَّذي تفترض الدِّراسة أنَّ فقهاء المذاهب السُّنِّيَّة الأربعة متَّفِقون على إيقاع الحدِّ على مرتكبه؛ أمَّا القذف غير الصَّريح، فإنَّ القراءة الأوَّليَّة تشير إلى خلافٍ بينهم في إثباته بكونه نوعاً من القذف الموجب للحدِّ، وإن كانوا يريِّبون على ذلك عقوبةً تعزيريَّةً في الأقلِّ.

وافترض وجود أكثر من نسقٍ ناظمٍ للاستدلال على وقوع القذف، إنَّما يُردُّ إلى تنوع الأنساق الأصوليَّة نفسها؛ فعلم الأصول هو الإطار النَّظريُّ للتَّطبيق الفقهيِّ أوَّلًا، وللتَّقاضي الإسلاميِّ ثانيًا، مع أنَّ فرضيَّتنا لا تقول بأنَّ الأنساق الفقهيَّة انعكاسٌ ضروريٌّ للنسقِ الأصوليِّ؛ إذ إنَّ اختلاف الأصوليِّين النَّظريِّ ليس ضروريًّا لاختلاف نتائج الفقه التَّطبيقيَّة. ومع ذلك، فتنوُّع أساليب الاستدلال الفقهيِّ وتراتبية الدَّلِيل الفقهيِّ نفسه



الذي قد يختلف من مذهب إلى آخر يُعدُّ ذا أهميَّة بالغة في ضبط الاستدلال على وقوع جريمة القذف، ولا سيَّما في غير القذف الصَّريح.

3- منهج الدِّراسة

تبنَّى الدِّراسة المنهجين الوصفي والاستقرائي؛ فتعمَّد إلى وصف جريمة القذف وشروط تحقُّقها اللغويَّة بإجمال، وإلى استقرار المدونة الفقهية لاستخراج الضوابط الناطمة لكلِّ نوعٍ من أنواعها. فضلاً عن ذلك، فإنَّ المدونة الفقهية المُعتمد عليها في دراسة جريمة القذف عند الفقهاء هي الكتب والفصول والأبواب التي ضمَّنها الفقهاء في مصنَّفاتهم تحت عنوان القذف، أو اللعان؛ لارتباطه الوثيق بالقذف، بالإضافة إلى الأجزاء المتعلِّقة بالحدود؛ لكون القذف جريمةً يترتَّب عليها حدٌّ.

ومع أنَّ هذه الدِّراسة اللسانية الجنائية تداوليَّة عمومًا، وداخله في التداوليَّة القانونية legal pragmatics خصوصًا، وتفيد من الأطر النَّظريَّة التداوليَّة جميعها، بكونها مسالك توصل إلى المعنى، فإنَّها تستند إلى إطارٍ نظريٍّ مرَّده إلى النَّسق الأصوليِّ الذي قدَّمه محمَّد محمَّد يونس علي في كتابه Medieval Islamic Pragmatics "علم التَّخاطب الإسلاميّ"؛ فأثبت وجود نسقٍ تخاطبيٍّ مُتفرِّعٍ إلى أنساقٍ فرعيَّةٍ، أجمَلها في أنساق الأحناف (الفقهاء)، والشافعيَّة (الجمهور)، وابن تيمية ومدرسته السِّيَاقِيَّة (علي، ٢٠٠٦، ص ٣٢). وقد أفاد نسقه من نظريَّة هاربرت باول جريس H. P. Grice في التَّخاطب، القائمة على مبدأ التَّعاون cooperative principle المُتفرِّع إلى أربع قواعد تخاطبيَّة، هي: ١. الكم quantity و ٢. الكيف quality و ٣. الأسلوب manner و ٤. المناسبة (Grice) relevance (١٩٩٥، ص ٢٦).

٤- الدِّراسات السابقة

تأتي أهميَّة هذه الدِّراسة من كونها الأولى - في حدود علمنا - التي تبحث جريمة القذف عند الفقهاء؛ فلم نقف على دراسةٍ متخصِّصةٍ في هذا الموضوع. ومع ذلك، فقد تطرَّق العصيمي في بحثه إلى إشارةٍ مهمَّةٍ عن دقَّة الفقهاء في فهم الألفاظ المُحمَّلة للقذف، مثل "زناً"؛ إذ استندوا إلى القصد (٢٠٢٠، ص ١٣٤).

وقد بحثت بعض الدِّراسات في جرائم لغويَّة تشابه القذف، ولا سيَّما التَّشهير defamation، ومنها هانشر Hancher (1980) الذي درس التَّشهير في ضوء نظريَّة أفعال

الكلام؛ بكونها وسيلة مفيدةً للتحليل الجنائي والقانوني، مع أخذه بالحسبان كلاً من قضية الاستيعاب (الحمل) uptake وقصد التّواصل intent to communication.

أما بولوم Pullum (1985)، فقد أشار إلى أنّ المحاكم الإنجليزيّة والأميريكيّة تعول على التّأويلات السياقيّة، بما فيها المعاني المُضمّنة والإيحائيّة، وليس على المعاني المُباشرة والصّريحة وحسب، ومن غير التفاتٍ إلى إثبات قصد التّشهير.

وقد رأى تيرسما Tiersma (1987) أنّ جريمة التّشهير لا بدّ أن تُفهم في ضوء قوّة الفعل الإنجازي؛ بكونها قادرةً على جعل المُخاطَب يدرك قصد المُتكلّم. ولذلك فقد عدّ التّشهير فعلاً إنجازياً اتهامياً illocutionary act of accusing، فضلاً عن إعادة تأكيده في دراسته المُشتركة مع لورنس سولن Lawrence Solan، الّتي درسا فيها خمس جرائم لغويّة، وأهميّة أفعال الكلام في فهمها، مع أنّ درجة تأثير الفعل الكلامي في المُخاطَب قد تختلف بين جريمة وأخرى (Solan و Tiersma، ٢٠١٢، ص ٣٥٣). ومع ذلك، فما يهمّ دراستنا هو ما توصّل إليه تيرسما عن الفعل الإنجازي لاحقاً؛ إذ جعل المحتوى القضويّ propositional content المُهمّ في توجيه التّشهير (Tiersma، ٢٠١٥، ص ١٥٩-١٦١).

ودرس بعض الباحثين المعنى في التّشهير من غير التفاتٍ إلى أفعال الكلام، خصوصاً ديورانت Durant (١٩٩٦، ص ١٩٥-٢١٠) الّذي اعتمد مُقاربةً تداوليّةً مُدمجّةً، ونيفا Kniffka (2007) الّذي اختار تحليل الخطاب أداةً تحليليّةً لفهم التّشهير، فضلاً عن شوي Shuy (2010) الّذي استعمل أكثر من أداة، من بينها القصد وأفعال الكلام، ونيو Nieto (2020) الّتي استعملت مُقاربةً تداوليّةً اجتماعيّةً تستند إلى الفظاظَة impoliteness لفهم التّشهير. ومع ذلك، فقد توصّل الجنابي Aljanabi وجابر Jaber (2024) إلى كون الاتّهام في التّشهير فعلاً كلامياً، يحتمل أن يكون مُباشراً أو غير مُباشريّ.

ودرس أندريه مارمور Marmor (2008) الظّواهر التّداوليّة في السّياقات القانونيّة، مؤكّداً أنّ تلك الظّواهر تتعلّق بفكرتيّ السّياق، والتّمييز بين الماقيل said، والمؤكّد asserted، والمُضمّن implied، الّذي يشمل المفهوم implicature. وهو التّمييز الّذي يذكّرنا بالتّفريق بين القذف الصّريح وبالكناية وبالتّعريض؛ إذ الماقيل مثل الصّريح منطوق به يتحدّد معناه باللغة نفسها، سواءً بالوضع الأوّل أو عُرف التّخاطب. أمّا المؤكّد الّذي يجعله مارمور مُعتمداً على السّياق مع الوضع، فإنّ الكناية تدخل فيه، مع أنّه يبدو



أوسع. ولا يُحصَر المؤكَّد بالكلمات المُفردة، بل يشمل القُولات المُترَكِّبة منها، بيد أن أكثر ما ركَزَ عليه أهمِّيَّة هو أن الخلفيَّة الثقافيَّة عامَّة في المجتمع اللغوي، وهو ما سيُعرَف ببقية هذه الورقة بعُرف التَّخاطب.

أما التَّعريض الَّذي عدَّه الأصوليَّين من المفهوم، ورفض بعضهم إيقاع الحدِّ به؛ لضعف المفهوم (البخاري، ت. ٧٣٠هـ، ط. ١٨٩٠، ٢/٢٠٩)؛ إذ هو قابلٌ للإلغاء (Marmor، ٢٠٠٨، ص ٤٣٢)، فلا شكَّ في اندراجِه تحت النُّوع الثَّالث، وهو المُضمَّن الَّذي يشمل - بحسب مارمور - المفهومين التَّخاطبيَّ والوضعيَّ، والافتراض.

والمفهوم التَّخاطبيُّ يقوم على أُسس، هي: المُتكلِّم والقصد، والسِّياق المُشترك بين المُتكلِّم والمُخاطَب، والقواعد التَّخاطبيَّة (Marmor، ٢٠٠٨، ص ٤٣٤)، فيكون التَّعريض بناءً على ذلك من المفهوم (ابن الأثير، ت. ٦٣٧هـ، د. ت. ١٨٦/٢)، بيد أنَّه من المفهوم التَّخاطبيَّ المُخصَّص particularized conversational implicature؛ لانتفاء العلة بين المنطوق والمفهوم، وتعلُّقهما بسياقٍ مُحدَّد، (Grice، ١٩٩٥، ص ٣٧) مع أنَّ بعض الحالات قد تقبل اندراجها في مفهوم اللقب، ضعيف الحجَّة، مثلما سيُبيِّن لاحقاً.

وعلى صعيدٍ آخر، درس هاريانتو Haryanto وآريمي Arimi (2022) بعضاً من قرارات المحكمة العليا في إندونيسيا، وتوصَّلاً إلى أن قُولات التَّشهير تمثَّلت في أربعة أنواعٍ من المعنى، هي: المفاهيميَّة والإيحائيَّة والموضوعيَّة والوجدانيَّة. بيد أنَّ النُّوع الأوَّل حاز على النِّسبة الأعلى بينها جميعها (Haryanto و Arimi، ٢٠٢٢، ص ٢٨). والمعنى المفاهيميُّ، بكونه المعنى المُتعلِّق "باستعمال الكلمة الحرفيَّ" (Yule، ٢٠١٠، ص ١١٣)، يقترب من المعنى الصَّريح في دلالتِه على المعنى الحقيقي للكلمة.

وتوصَّلت نداتيابو Ndatyapo وزملاؤها (2024) إلى أن التَّحليل اللسانيَّ للتَّشهير يقوم على ثلاثة أُسس، هي: اختيار الكلمات، وهو الرُّكن الأوَّل في التَّحليل اللسانيَّ الجنائيَّ للتَّشهير، الَّذي يهتمُّ بالمعنيين الحقيقيَّ والإيحائيَّ. وثاني الأُسس هو التَّركيب، فالقولة الخبريَّة، مثلاً، لها أثرٌ أكبر من نظيرتها الاستفهاميَّة في التَّشهير على المُخاطَب، أمَّا ثالث الأُسس، فهو السِّياق التَّداوليُّ المُعتمد على القصد، بكونه ركنًا رئيسًا في فهم القُولات التَّشهيرية، وهو الرُّكن نفسه المهمُّ في اختيار الكلمة، والتَّحليل القانونيَّ للتَّشهير عموماً (Ndatyapo وآخرون، ٢٠٢٤، ص ١٠٨).

٥- مُصْطَلَحَاتُ الدِّرَاسَةِ وَمَفَاهِيمُهَا

وترد في الدِّراسة ثلاثة من المفاهيم المُهمَّة التي تشير إليها المُصْطَلَحَات الآتية:

١-٥ الجريمة اللغوية

إنَّ تعريف الجريمة اللغوية الأسهل قد يشير إلى السُّلوك اللغوي الإجرامي. ومع ذلك، فالمفهوم أكثر تعقيداً؛ إذ لا بدَّ للجريمة نظرياً من ركنين، ماديٍّ يخصُّ الفعل نفسه *actus reus*، ومعنويٍّ يخصُّ القصد الجنائيَّ *mens rea* (Clarkson، ٢٠٠٥، ص ١٣-١٤). بيد أنَّ فهمنا للجريمة اللغوية بكونها فعلاً كلامياً يُستعمل لإنجاز فعلٍ مُقترناً بقصدٍ، يجعل مفهوم الجريمة اللغوية واضحاً. فتكون القولة فعلاً وليست مُجرد معلومةٍ ينقلها المُتكلِّم إلى المُخاطَب (Austin، ١٩٦٢، ص ٦).

ويكون القصد، الذي هو فاعلٌ رئيسٌ في الجريمة اللغوية، في حالة القذف مُتعلِّقٌ بقوة الإنجاز *illocutionary force* التي يحقِّقها الفعل الكلاميُّ المُتكلِّم به، أو بتأثيره في المُخاطَب *Perlocutionary effect* (Tiersma & Solan، ٢٠١٢، ص ٣٤٠). والذي يبدو أنَّ القذف يتعلَّق بقوة الإنجاز؛ فهو قولةٌ أدائيَّةٌ *performative* يدلُّ النُّطق بها على إنشاء الفعل (Austin، ١٩٦٢، ص ٦)، مع أنَّ تلك الأفعال قد تكون مُضمرَّةً (Kannetzký، ٢٠٠٢، ص ٦٥-٦٦)، ومن ذلك كلُّ ألفاظ القذف التي ناقشها الفقهاء؛ فقولةٌ مثل "أنت زانٍ" تساوي "أشهد أنَّك زانٍ"، أو "أتهمُّك بالزَّنى". ومع ذلك، فهو فعلٌ تأثريٌّ يُقصد منه إلحاق الشُّنن والعار بالمُخاطَب، وإن كان ذلك يخصُّ مدى تأثر المُخاطَب والسَّامعين بالكلام.

ويبدو أنَّ الفقهاء مُتفقون مع ذلك، ويظهر الاتفاق عند الفقهاء الذين لا يوقعون حدًّا على القذف بالكنية؛ فهو مُفتقرٌ إلى القصد، ولا يتحقَّق به "إنشاءٌ ولا إتلافٌ"، إلَّا أنَّهم يجعلون التأثير حاصلاً بالكلام من غير القصد (ابن عبد السلام، ت. ٦٦٠ هـ، ط. ٢٠١٦، ٩٩/٦). ما يدلُّ على أنَّ التأثير المُتحقَّق قد يختلف عن التأثير المقصود، فيما لو علِم عدم قصد القذف؛ فتختلف العقوبة عندهم بين القذف الصَّريح والقذف بالكنية.

والنَّظرة إلى القذف بكونه جريمةً لغويةً يجترحها الفعل الكلاميُّ، لا تنتفي بكون القذف إخباراً بـ "ما احتمل الصِّدق والكذب" (الروائي، ت. ٥٠٢ هـ، ط. ٢٠٠٩، ٢١١/١١)، ولا تدخل فيه قولةٌ مثل "إن كَلِمَتَ زيداً، فأنت زانيةٌ" المُتعلِّقة بالمُستقبل والمُعلَّقة بشرطٍ (الماوردي، ت. ٤٥٠ هـ، ط. ١٩٩٤، ٣٦٥/١٠)؛ فما لا يحتمل الصِّدق والكذب الخارجي هو



الفعل الأدائي نفسه (Austin، ١٩٦٢، ص ١٢)، المتمثل بـ "أشهد" وليس وقوع الرّئي نفسه في الماضي، الذي قد يغيّر العقوبة من الحدّ إلى التّعزير؛ لتطابق النّسبة الخارجيّة لفعل الرّئي والنّسبة الدّهنيّة - المتعلّقة باعتقاد المتكلّم - للفعل الأدائي (الماوردي، ط. ١٩٩٤، ٣٢/١١)، مع التّنبّه إلى أنّ جون أوستن J. L. Austin استعمل مفهوم الإخفاقات infelicities لتحديد مدى نجاح إنجاز الفعل الأدائي؛ فالنّاجح سعيدٌ happy، والمُخفق غير سعيدٍ unhappy (Austin، ١٩٦٢، ص ١٤).

وتماشياً مع مذهب الفقهاء في صدق خبر وقوع الرّئي أو كذبه، وحصول النّسبة الدّهنيّة في الأفعال الأدائيّة من غير نسبةٍ خارجيّة؛ فإنّنا نأخذ بنظرية الجاحظ (ت. ٢٥٥هـ) في النّسبة بين الكلام وتحقّقه في العالم الخارجيّ، الّتي أسمىها بالمطابقة الرّباعيّة؛ لمراعاتها اعتقاد المتكلّم مع الصّدق والكذب الخارجيّين. وبذلك يكون لقوله مثل "أشهد أنّك زانٍ" أربعة احتمالات؛ يُحكّم على اثنتين منهما بالصّدق أو الكذب، إن اتّفقت النّسبتان الدّهنيّة والخارجيّة، وتكون حالة مؤكّدة للمتكلّم تنتج عن صدق النّسبة الدّهنيّة وكذب النّسبة الخارجيّة، وحالة غير مؤكّدة للمتكلّم إن كذبت النّسبة الدّهنيّة وصدقت نظيرتها الخارجيّة، فضلاً عن حالتين تتطابق فيهما النّسبتان الكلاميّة والخارجيّة من غير اعتقاد أيّ شيءٍ من المتكلّم (الزركشي، ت. ٧٩٤هـ، ط. ١٩٩٨، ٩٣٢/٢).

٢-٥ القذف

يبدو أنّ تعريف القذف عند الفقهاء محلّ خلاف؛ لاختلاف الشّروط الّتي يقع بها بين المذاهب. وقد حاول بعض الفقهاء المُحدّثين، مثل بكر أبو زيد، تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً هو "الرّمي بوطء، أو نفي نسب، موجبٍ للحجّ فيهما" (أبو زيد، ١٤١٥هـ، ص ١٩٨-١٩٩). ويمكن أن نعرّف القذف إجرائياً، فنقول إنّّه كلامٌ دالٌّ على نسبة فعل الرّئي أو ما أشبه حكمه من غير دلالة على الاستقبال إلى إنسانٍ غير المتكلّم باستعمال كلمةٍ وُضعت لذلك أو غلب عليها الاستعمال في معناها أو بنصب قرينة هاديّة، في غير معرض الشّهادة القضائيّة.

ودرج الفقهاء على تقسيم القذف إلى ثلاثة أنواع، هي: الصّريح والكناية والتّعريض، وقد يجمله بعض الفقهاء في الصّريح والكناية (الكاساني، ت. ٥٨٧هـ، ط. ١٩٨٦، ص ٤٢/٧)، أو الصّريح والتّعريض (ابن رشد، ت. ٥٩٥هـ، ط. ٢٠٠٤، ٢٢٤/٤)، وقد يجعلون

النَّفي مُستقلاً عن التَّعْرِيض (ابن شاس، ت. ٦١٦هـ، ط. ٢٠٠٣، ١١٥١/٣). وتنقسم القذف إلى صريح وكناية، إنَّما هو لالتحاق الكناية بالصَّريح إن اقتربت بالقصد (الجويني، ت. ٤٧٨هـ، ط. ٢٠٠٧، ص ٧٢/١٥)، فتكون مُحتملةً عند الشَّافعية، على خلاف التَّعْرِيض. والصَّريح من الكلام هو ما ظهر به القصد بوضع أو غلبة استعمالٍ ظهوراً بيّناً. أمَّا الكناية، فهو قصد المعنى بغير الموضوع له، وهو أحد لوازمه، فتكون "ما استتر المراد منه في نفسه" (التفتازاني، ت. ٧٩٣هـ، ط. ١٩٥٧، ٧٢/١)؛ فيحتاج إلى قرينة هادية لتكون كالصَّريح (ابن قدامة، ت. ٦٢٠هـ، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩، ٨٩/٩)، فإن انتفى وجودها طُلب تفسير المُتكلِّم؛ لبيان القصد (ابن مفلح، ت. ٨٨٤هـ، ط. ١٩٩٧، ٤١٠/٧)، وإن كان أكثر الشَّافعية يستحلِّفون مُطلقاً في الكناية (الشربيني، ت. ٩٧٧هـ، ط. ١٩٩٤، ٥٥/٥). ويمكن النَّظر إلى التَّعْرِيض بأنَّه النُّطق بكلامٍ يُقصد منه الدَّلالة به على معنًى غيره (الزليعي، ت. ٧٤٣هـ، ط. ١٣١٤، ٣٦/٣). وفرَّق الدَّميُّ بين الأنواع الثلاثة بضابط القطع والاحتمال للمعنى من الوضع نفسه؛ فالصَّريح قطعيٌّ، والكناية مُحتملةٌ، والتَّعْرِيض غير مُحتملٍ (ت. ٨٠٨هـ، ط. ٢٠٠٤، ص ٨٦/٨).

٣-٥ القصد

يعرِّف الفقهاء القصد بأنَّه "العزم المُتَّجِه نحو إنشاء فعلٍ" (مجموعة مؤلفين، ١٩٩٢، ٢٢٨/٢٢). واختيار مصطلح "العزم" في التَّعْرِيف السابق قد لا يكون الأكثر مَناسِبَةً لمفهوم القصد في ورقتنا هذه؛ فإنَّ وجود العزم لا يلزم منه ضرورةً إنشاء الفعل؛ فقد يعترض ذلك عارضٌ يمنعه. ولذلك يبدو أنَّ تعريف القصد بالإرادة أكثر اتِّساقاً مع موضوع الورقة. وبناءً عليه، فإنَّنا نعرِّف القصد بأنَّه إرادة الفعل مع الوعي بآثره عند إنشائه.

ومع ذلك، فإنَّ الرِّبْط بين القصد و"إنشاء الفعل" في التَّعْرِيف، وإن كان غير مُتعلِّقٍ بالبحث اللسانيِّ، مُهمٌّ لدراسة القذف بكونه فعلاً كلامياً يُدرَس في ضوء نظريَّة أفعال الكلام speech acts، ولا سيَّما الفعلان الإنجازيِّ والتَّأثيريِّ، مع التَّنَبُّه إلى كون القصد المُقترن بالفعل نفسه والمُشير إلى "الإرادة الكائنة بين جهتين" (القرافي، ت. ٤٧٨هـ، ط. ١٩٨٤، ص ١٠)، إنَّما هو الوعي القنْبيُّ بآثر الفعل الكلاميِّ، والقصد بهذا المفهوم يتَّفَق مع مفهوم القصد الجنائيِّ، ويختلف عن الإرادة الَّتِي هي تعمُّد الفعل (عوده، د.ت، ٤١٠/١٢)؛ فهي مُتعلِّقةٌ "بأصل الكسب والإيجاد" (القرافي، ط. ١٩٨٤، ص ٩).



وبناءً على ذلك، فالقصد نوعٌ من الإرادة، مع أنَّ الأصوليين والفقهاء قد يستعملونها بمفهوم القصد بناءً على تقارب معنييهما اللغويين؛ إذ "مراد المتكلم" في الاصطلاح الأصولي مثلاً هو مقصوده من كلامه، فضلاً عن استعمالهم مفهوم النية، التي هي "قصد الإنسان بقلبه ما يريد به فعله" (القرافي، ت. ٤٧٨هـ، ط. ١٩٩٤، ١/٢٤٠)، بالمفهوم نفسه، بيد أنَّ النية أعمُّ من القصد لاشتمالها على العلة الباعثة (الزركشي، ت. ٧٩٤هـ، ط. ١٩٨٥، ٣/٢٨٤). ولذلك اخترنا مصطلح القصد، ونبذنا ما سواه.

والقصد في "معنى المتكلم" speaker's meaning عند جرايس، هو ما يسعى ذلك المتكلم إلى إيصاله إلى المخاطب بكون فهمه أساس عملية التخاطب التي تُنجز في سياقٍ معيَّن، (Black، 1973، ص ٢٦١-٢٦٢). ويمكن التفريق بين القصد الإبلاغي informative intention المتعلِّق بالوضع الأول ومعرفة المخاطب له، والقصد التواصلية communicative intention المتعلِّق بالاستعمال وقدرة المخاطب على إدراك المعنى. ومع ذلك، تذهب بعض الاتجاهات التداولية، ولا سيَّما التداولية الأوروبية - القارئة European-Continental Pragmatics، إلى أنَّ الكلام لا يعتمد دائماً على قصد المتكلم، ولكن على السياقات الاجتماعية (Haugh، ٢٠٠٨، ص ١٠٠).

ويبقى أن نشير إلى أنَّ الأصوليين والفقهاء متى ما استعملوا مصطلح "اللفظ"، فهم يستعملونه منفكاً عن القصد، ولا سيَّما في كلامهم عن القصد والمعنى من القولة، التي هي المصطلح الذي يشير إلى اللفظ مرتبطاً بالمعنى الذي يحيل عليه. ومفاد ذلك، أنَّهم يدرسون اللفظ المحتمل لأكثر من قصدٍ، فإذا ما حُمِل على أحدها صار كلمةً مفيدةً أو خطاباً، وإن كانوا يفرِّقون بين اللفظ والكلام، من جهة أنَّ الثاني مُركَّبٌ مفيدٌ، والأول يخصُّ الكلمة النحوية المفردة المفيدة باستقلالٍ عن القيود، عند القائلين بثنائية الوضع والاستعمال.

٦- القذف وثنائية الوضع والاستعمال

إنَّ التفريق المشار إليه بين أنواع القذف يُردُّ إلى ثنائية الوضع والاستعمال؛ فرأى أكثر الفقهاء أنَّ الكلام إنَّما يُحمَل على معناه الأولي الذي أُريد به في وضع اللغة، إلَّا أن تدلَّ قرينةٌ تُنسبُ حال الاستعمال على ما سوى ذلك المعنى الأول (الهندي، ت. ٧١٥هـ، ط. ٢٠٠٥، ١/٩٩)؛ فالكلام المُستعمل يُحمَل على أحد المعاني بالقرائن المنصوبة أو الضوابط؛ إذ هو يحتمل أكثر من معنى في طبيعته (البخاري، ط. ١٨٩٠، ١/٦٦).

ويبدو أنَّ هذه الثنائِيَّة كانت محلَّ إجماع الأصوليّين، ولم يخرج عن الأخذ بها إلا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم (ت. ٧٥١هـ)، اللذان مثلاً مدرسة سياقيَّة لا ترى الكلام مُفيداً إلا "بعد العقد والتركيب" (ابن تيمية، ت. ٧٢٨هـ، ط. ٢٠٠٤، ١٤/٢١٦)، بما فيه القيد بالقضايا السياقيَّة المحيطة بالتخاطب (علي، ٢٠٠٦، ص ١٤١-١٤٢)؛ فيبطل عندهما القول بالوضع، ما دامت الكلمة لا تدلُّ مُستقلَّةً عن أيِّ قيد (ابن تيمية، ت. ٧٢٨هـ، ط. ٢٠٠٤، ١٠١/٧).

وبقيد الاستعمال يكون الخلاف في أوَّلِيَّة المعنى المُحتَمَل؛ فتساوى المعاني عند ابن تيمية ويترجَّح أحدها بقريْنِ سياقيَّة، ما يجعل مذهبه أقرب إلى مدرسة ما بعد جرايس، الَّتِي تجعل المناسبة بين الكلام والسياق ضابطاً للمعنى (Wilson و Sperber، ١٩٩٦، ص ١٢٢)، فيما تتراتب المعاني عند بقيَّة الأصوليّين من الحقيقة إلى المجاز ومن التَّصريح إلى التَّلويح؛ ف"الألفاظ كظروفٍ حاملةٍ للمعاني، والمعاني المُستفادَة منها تارة تُستفاد من ناحية النُّطق والتَّصريح، وتارة تُستفاد من ناحية التَّعريض والتَّلويح" (المازري، ت. ٥٣٦هـ، ط. ٢٠٠١، ص ٣٣٣).

ويجعل الأصوليون الحقيقة الَّتِي يدلُّ عليها الوضع وجهاً مُحتمَلاً من وجوه الاستعمال الأربعة؛ الحقيقة والمجاز والصَّريح والكناية (الدبوسي، ت. ٤٣٠هـ، ط. ٢٠٠١، ص ١١٩). إلا أنَّ أصوليّين آخرين يختصرون الكلام استعمالياً في قسَمَي الحقيقة والمجاز (الجويني، ت. ٤٧٨هـ، ط. ١٩٧٧، ص ١١)؛ فيتردَّد القسمان الآخران بين الحقيقة والمجاز. ومُفيدُ الإشارة إلى تعريف مُحمَّد مُحمَّد يونس عليّ للاستعمال، وهو "إرادة المعنى بإطلاق لفظٍ وضعيٍّ فقط، أو مع نصب قريْنِ" (علي، ٢٠٠٦، ص ٦٢).

والتَّقسيمان غير مختلفَيْن في جوهرهما، ما دامت الأقسام جميعها لا تتحقَّق بغير الاستعمال عند أكثر الفقهاء، وما دام الحنفِيَّة مُقرِّين بعُود الصَّريح والكناية إلى الحقيقة والمجاز (السمرقندي، ت. ٥٤٠هـ، ط. ب ١٩٨٤، ص ٣٩٥)، مع أنَّ بعض الأصوليّين جعلوا الكناية مُستقلَّةً عن الحقيقة والمجاز (الزركشي، ط. ١٩٩٨، ١/٤٨٦).

وأما التَّعريض، فمن الحقيقة ما دام "يُفهم من جانب اللفظ" (الكوراني، ت. ٨٩٣هـ، ٢٠٠٨، ١١٦/٢)، واستعماله تلويحٌ بمعنًى آخر غير المنطوق به (الزركشي، ت. ٧٩٤هـ، ط. ١٩٩٤، ١٣٨/٣)؛ فيكون على عكس الصَّريح الَّذِي ينضبط بكثرة الاستعمال في المقصود؛



فينكشف "انكشافاً تاماً"، أي أنّ ظهور المعنى بالنصّ أو بالمفسّر إنّما هو ظهورٌ يدلُّ عليه أصل الوضع باللغة (البخاري، ط. ١٨٩٠، ٦٥/١).

ولا بدّ من الإشارة إلى كون التّعريض مختصّاً بالكلام المركّب، أمّا الكناية فتعمُّ المركّب والمستقلّ (ابن الأثير، ت. ٦٣٧هـ، ط. د.ت، ٥٧/٣). ومع ذلك، فالتّعريض والكناية قد يكونان بمنزلة واحدة؛ إذ قد ينادى الضّرير بـ"أبي العيناء" كنايةً (السرخسي، ت. ٤٨٣هـ، ط. د.ت، ١٨٨/١)، فضلاً عن جعل الكناية والتّعريض من المجاز، ما دام أنّ معنى الكناية والتّعريض مصروفٌ عن المعنى الظاهر إلى معنًى مرتبط به أو معنًى سياقيّ تدلُّ عليه قرينة. وقد تقترب الكناية في حالاتٍ من القذف الصّريح؛ بقريته اتّصال الكلام، بيد أنّ الفقهاء لا يثبتون بها قذفاً صريحاً ما لم تكن ظاهرةً غير مُحتملة، فـ"لو قذف [رجلاً] رجلاً بالرّبا فقال الآخر: صدقت، لا يجب الحد؛ لاحتمال التصديق له في غيره" (الشاشي، ت. ٣٤٤هـ، ط. ١٩٨٢، ص ٦٨). ولا يبدو ذلك تعطيلاً لقاعدة المناسبة، بقدر ما هو درءٌ للحدّ بالشبهة، أي تقديم الدليل الشرعيّ المتمثّل بالحديث {ادروا الحدود بالشبهات} [سنن الترمذي، ١٤٢٤]، المثبت لدلالة قطعية على دلالة ظنيّة.

وعوّذاً إلى القذف الصّريح، الشّامل لقولاتٍ مثل "يا زاني"، و"زنيبت"، و"زني فرجك"، فضلاً عن قولاتٍ أخرى، مضافةً إلى وصف الفعل خارجاً عن إطار العلاقة الزوجيّة الشرعيّة (الغزالي، ت. ٥٠٥هـ، ط. ١٩٩٧، ٧١/٦)، فقد اتّفق الفقهاء على أنّ مجرد النطق بها مُثبتٌ للقذف وما يترتّب عليه من حدٍّ، ولو أنكر القاذف بالكلام الصّريح قصد القذف لم يُلْتَفَت إليه إن ثبت استعماله؛ إذ لا بدّ للمقصود ألا يخالف الظاهر، ويُشترط لحمل الكلام على قصدٍ ما أن يحتمله الكلام نفسه (ابن قدامة، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩، ٥٦٦/٩).

بل ذهب بعض الفقهاء إلى ثبوت الحدّ بالقذف الصّريح وحسب، وهو رأي الشافعية، ولعلّهم يرون ذلك عملاً بقاعدة درء الحدود بالشبهات مضافةً إلى سببٍ تخاطبيّ، هو احتمال حمل غير القذف الصّريح، ولا سيّما التّعريض به على دلالة مُحتملة، وقد استدلّ الشافعيّ بحديث الفزاريّ الذي أنكر ولده لاختلاف لون بشرته عن لونه ولون أمّه [صحيح البخاري، ٧٣١٤]، قائلاً: "فلم يره قذفاً يُحكّم عليه فيه باللّعان أو الحدّ إذا كان لقوله وجهٌ يحتمل أن لا يكون أراد به القذف من التّعجب والمسألة عن ذلك" (ت. ٢٠٤هـ، ط. ١٩٩٠، ١٤٢/٥).

وإثبات الحدِّ بحسب نوع القذف يرتبط أكثر بأدلة الفقه التي لها أثرٌ في اللغة، ولا سيَّما قاعدتا الاستحسان والاستصحاب؛ إذ يعلِّق الشافعيُّ على الحديث مُستدلاً أنَّ التَّعْرِيضَ لا حدَّ به، ولو غلب فهم المخاطَب على قصد القذف من المتكلم (الشافعي، ت. ٢٠٤هـ، ط. ١٩٩٠، ١٤٢/٥) وهو مُستندٌ في رأيه السابق إلى أخذه بالاستصحاب، (الزركشي، ط. ١٩٩٤، ١٧/٨) ورفضه للاستحسان (الشافعي، ت. ٢٠٤هـ، ط. ١٩٩٠، ٣٠٩/٧).

وأما الاستصحاب، فمع أنَّ أكثر الفقهاء - بمن فيهم الأحناف - يرون الأخذ بنوعه الأوَّل المُشير إلى العدم الأصلي عند عدم الدليل، (الزركشي، ط. ١٩٩٤، ١٥٠-١٤/٨) فإنَّهم مختلفون في نوعه الآخر، وهو أنَّ ثبوت حكمٍ في زمنٍ ما يلزم منه ثبوته في الزَّمن الثَّاني؛ فلم يأخذ به أكثر الأحناف مُخالفين بقيَّة المذاهب (الأمدي، ت. ٦٣١هـ، ط. ١٤٠٢هـ، ١٢٧/٤)، ولا سيَّما المالكيَّة والشافعيَّة والحنابليَّة (الزركشي، ط. ١٩٩٤، ١٤/٨). وهذه القاعدة تعني أنَّ تُقدِّم الحقيقة التي ثبت كونها حقيقةً في الاستعمال سابقاً، على أنَّها الأصل؛ فتثبَّت حقيقتها في الزَّمان الثَّاني، ولا يُلْتَفَت حينئذٍ إلى الفرع المتمثِّل بالمعنى الثَّاني النَّاتج عن الاستعمال؛ لكون "الاعتبار بعموم اللسان" (الزركشي، ط. ١٩٩٤، ٥٢١/٤).

وعلى سبيل المثال، فإن عُلِمَ بأنَّ كلمة "الرَّتى" حقيقةٌ في الرَّتى في زمنٍ سابقٍ، فإنَّها تبقى دالَّةً بنفسها على الرَّتى في الزَّمن الثَّاني؛ فيثبتون الحدَّ على المتكلم به. ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ الفقهاء قد يخصِّصون القولة العامَّة المحتملة لأكثر من معنًى لأحدها بدليل شرعيٍّ مثل قولة "العاهر" الوارد في حديث {وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ} [صحيح البخاري، ٦٨١٨]؛ فذهب الشافعيَّة إلى كونه أقرب إلى الصَّريح (الماوردي، ت. ٤٥٠هـ، ط. ١٤٢٠هـ، ١٧٠/١)، وأما الحنابليَّة فجعلوه منه (الكلوذاني، ت. ٥١٠هـ، ط. ٢٠٠٤، ص ٤٧٦).

ولعلَّ مذهب الفقهاء المشار إليه سببه أنَّهم يعدُّون الدليل الشرعيَّ من العرف المُقَارَن لا الطَّارئ المُتعلِّق بالاستحسان (السيوطي، ت. ٩١١هـ، ط. ١٩٨٣، ص ٩٦). والعرف الطَّارئ الفاعل الأكثر أهميَّةً في ترجيح الدَّلالات الاستعماليَّة على الوضع الأوَّل؛ فينزله بعض الفقهاء منزلة النَّسخ الذي تُقدِّم به الحقيقة العرفيَّة، بكونها ناسخاً، على الحقيقة اللغويَّة، بكونها منسوخاً (القراقي، ت. ٦٨٤هـ، ط. د. ت.، ص ١٧٣/١). وقد يُنظَر إليه بكونه نوعاً من تخصيص الأصل بفرعٍ تتعلَّق دلالة استعماله بمعنى الأصل (الجويني، ت. ٤٧٨هـ، ط. ١٩٩٦، ٣١٠/٣).



والاستحسان، الذي أبطله الشافعية، وهو "العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص أقوى من الأول" (النملة، ١٩٩٩، ١٩٩١/٣-٩٩٢)، قد أخذت به بقية المذاهب، ولا سيما "الاستحسان بالعرف والعادة" الذي يؤخذ به عند سريان العادة والعرف بفعل معين (النملة، ١٩٩٩، ٩٩٣/٣-٩٩٤). وقد أخذ اللغويون بالاستحسان في اللغة (الفراهمي، ت. ١٧٥هـ، ط. د. ت. ص ٧٣/٣). وأثر الاستصحاب والاستحسان في اللغة ليس غريباً، ما دام أن اللسانيات من جهة، والفقه والقانون من جهة أخرى يشتركان في منطلقات إستيمولوجية كثيرة، ولا سيما في التدلوية، التي يُعدُّ التَّسْقُّ الأصولي جزءاً منها. ولا بدّ من ملاحظة أن بعض حالات القذف بالتعريض قد تقبل اندراجها في مفهوم اللقب (النملة، ١٩٩٩، ١٨٠١-١٨٠٢/٤)، ولا سيما إن كانت تعريضاً بنفي الحكم عن المتكلم أو غيره؛ فيقول: "لست بزاني"، فيدلُّ التخصيص باللقب في المنطوق به - عند القائلين بمفهوم اللقب - على أن المخاطب زانٍ مفهوماً، بيد أنه مفهومٌ شديد الضعف؛ لجموده وانعدام تعليلته (القرافي، ط. ١٩٧٣، ص ٥٦)، فلم يقل به سوى قلّة من الأصوليين (النملة، ١٩٩٩، ١٨٠٠/٤)، مع تمييز بعضهم بين أقسام اللقب؛ فأثبتوا المفهوم في أسماء الأنواع ولم يثبتوه في أسماء الأشخاص.

ولربّما كان ذلك الضعف سبباً خفياً لعدم إيقاع الحدّ بالقذف بالتعريض عند كثير من الفقهاء، وإن كان سبباً ثانوياً لا يعمُّ الحالات كلّها، ومع التنبّه إلى أن بعض الأصوليين قالوا إن مفهوم اللقب حجّة بشرط وجود القرينة الدالة عليه (الزركشي، ط. ١٩٩٤، ١٤٩/٥).

ويمكن التّظنُّر إلى القذف غير الصّريح، بشقيه من الكناية والتّعريض، بكونه ناشئاً عن قاعدتي الكمّ والصدق عند جرایس؛ فينتج خرق الأولى التي تشير إلى التّكلم على قدر الحاجة، المعنى الطّيّ في الكناية، الناشئ عن استعمال العامّ، مثل قول: "يا فاجر"، المحتمل لأكثر من معنًى، بدلاً من الخاصّ، مثل قول: "يا زاني"، الدالّ على معنًى وحيدٍ.

وينتج خرق القاعدة نفسها المفهوم من التعريض، ولا سيما بنفي المتكلم الحكم عن نفسه أو غيره، مثل قول: "لست بزاني" في معرض الغضب أو المخاصمة، بدلاً من قول: "أنت زاني". أمّا قاعدة الصدق، فينتج عنها المفهوم في حال قصد نقيض المنطوق به، مثل قول: "يا ابن الحلال" مع الغضب أو المخاصمة، بقصد قول: "يا ابن الحرام".

والمعنى المفهوم من مثل تلك القولات مُتعلِّقٌ بأسلوب العدول deviation المُفسَّر بالقاعدتين التَّخاطبِيَّتَيْنِ المشار إليهما، سواءً أكان عدولاً دَلَالِيّاً أم تداوليّاً ينشأ عنهما معنى الفظاظة في حالة جريمة القذف.

٧- ضابط عرف التَّخاطب وكثرة الاستعمال

إنَّ التَّفريق بين الوضع وكثرة الاستعمال تفريقٌ نظريٌّ، لا أثر له في كلمات القذف الصَّريح المجمع عليها عند الفقهاء، مثل "الزَّنى"؛ إذ إنَّ كثرة الاستعمال تُطَلِّق على ما غلب استعماله ممَّا وُضِع من اسمٍ عامٍّ، أو على ما جرى عليه النَّقل من الحقيقة إلى المجاز. وبغير أخذ تلك الغلبة بالحسبان، فإنَّ الأسماء كلّها تكون عرْفِيَّةً (الباقلائي، ت. ٤٠٣ هـ، ط. ١٩٩٨، ٣٦٧/١). وإنَّ ما نقصده بضابط كثرة الاستعمال هو الاستعمال العرْفِيُّ في التَّخاطب عند الأصوليين والفقهاء.

٧-١ عرف التَّخاطب عند الأحناف

يرى الأحناف أنَّ القذف الصَّريح مُتعلِّقٌ بالعرف، أو بما يُعرَف بـ"عرف التَّخاطب" (البغدادي، ت. ٤٢٢ هـ، ط. ٢٠٠٤، ١٠١/١)؛ فهم يقدِّمون على الحقيقة لكونه طارئاً على الأصل، أي الوضع (القدوري، ت. ٤٢٨ هـ، ط. ٢٠٠٦، ٥٩٥٦/١١). ولذلك يغلَّبون دليل العرف على دليل اللغة في بعض الأبواب، كالإيمان؛ "فما كان أكثر إفادةً كان أحقَّ بالإرادة" (الدبوسي، ط. ٢٠٠١، ص ١٦٠). ولذلك، فإنَّ الكلمة وإن كانت حقيقةً في معنى "الزَّنى"، فإنَّها لا تُحمَل عندهم عليه إذا دلَّ عرف التَّخاطب على ما سواه. وبناءً على ذلك، يُفهم التَّقسيم الرُّباعي للكلام عند الأحناف.

ويذهب بعض الأحناف إلى أنَّ الكلام لا حدَّ فيه إن تجرَّد من القرينة، ولا سيَّما إن كانت الكلمة ممَّا يحتمل أكثر من معنًى، مثل: "وطئكَ فلانٌ وطئاً حراماً" أو "جامعك حراماً" (الكاساني، ط. ١٩٨٦، ٤٤/٧)؛ فهي قولان ظنِّيَّة الدَّلالة.

وأولئك الأحناف على خلافٍ مع ابن تيمية الذي يرى أنَّ الكناية إن قُرنت بلفظٍ صريح يدلُّ على أحد وجهي الدَّلالة، قامت مقام الصَّريح (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ١٧/٣٢). ومع ذلك، فإنَّ الكلمة "حراماً" وما يقوم مقامها قد لا تدلُّ دَلالةً قطعِيَّةً على الوطء؛ إذ تشمله وغيره من المقدمات والمرادوات (الجويني، ط. ٢٠٠٧، ٩٦/١٥).

٧-٢ عرف التَّخاطب عند الشافعية والجمهور



أما الشَّافعية، فيرون القذف الصَّريح مُتعلِّقاً بأصل الوضع نفسه؛ إذ هو "أحقُّ بالإرادة" (الزيلي، ط. ١٣١٤هـ، ١١٦/٣)، جرياً على حالة الأيمان عندهم؛ فتكون القولة الدَّالة على معنى "الزنى" دالةً بنفسها على القصد، ما دام القصد ينعقد بالكلام نفسه المُحتَمِلُ له (ابن قدامة، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩، ٤٩٩/٩)، وهو الوضع عندهم، فيخالفون الأحناف الذين يرون وجوب صرف الكلام إلى المعهود منه في عرف التَّخاطب (الزيلي، ط. ١٣١٤هـ، ١١٦/٣).

وما يذهب الشَّافعية إليه هو وجود معنى عامٍ غير مخصَّصٍ بعرفٍ، مثل اسم اللحم العامٍ لأنواع اللحم كلّها. أما الأحناف فإيَّهم يرون أنَّ اسم اللحم إن أُطلق دلَّ على لحمٍ مُحدَّدٍ تَخَصَّصَ بالعرف. ومعنى اللحم قد يحسن الاستفهام عنه أو يحسن تأكيده أو إلغاؤه في الحالين؛ لكونه اسماً يفيد العموم، بيد أن تلك الاختبارات تُستقْبَحُ مع وجود القرينة المنصوبة الدَّالة على المعنى المُراد (الباقلاني، ط. ١٩٩٨، ٥٢/٢). ومع ذلك، ذهب بعض الشَّافعية إلى مُوافقة جمهور الأحناف؛ فأروا أنَّ "الصَّرائح إنَّما تؤخذ من الشُّيوع، وعموم القذف" (الجويني، ط. ٢٠٠٧، ٧٣/١٥).

وعلى أيِّ حالٍ، فإنَّ المُتكلِّم لا يتكلَّم بغير ما يُفهم من عرف التَّخاطب؛ ف"الأسماء العرفية تُقدَّم على الحقيقة" (ابن قدامة، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩، ٢٣٣/٦)، والعرف مخصَّصٌ وطارئٌ. ومع ذلك، يبدو أنَّه لا أثر لفرقٍ بين الأحناف وغيرهم - عدا الشَّافعية ومن يرى رأيهم - في جعل الكناية أو المجاز الذي غلب عليه عرف التَّخاطب؛ فاستعمل في معناه كنايةً أو مجازاً، من الصَّريح. وقسموا الصَّريح إلى حقيقة مُستعملةٍ، ومجازٍ غالبٍ استعمالياً، والكناية إلى حقيقة مهجورةٍ، ومجازٍ غير غالبٍ استعمالياً (ابن عابدين، ت. ١٢٥٢هـ، ط. ١٩٦٦، ٢٩٦/٣)؛ آخذين بعرف التَّخاطب.

ومن أجل التَّمثيل، سنأخذ مثلاً عدَّة أكثر الفقهاء المتقدِّمين من الكناية، وهو "القحبة"؛ إذ كانت تدلُّ عندهم على أمرين، هما: الزَّانية التي ثبت منها وقوع الفعل، والمستعدَّة للزنى وإن لم تفعله (الكاساني، ط. ١٩٨٦، ٤٣/٧)، فإن فسَّر القاذف بها قولته منكرًا قصد القذف قُبِلَ منه؛ لاحتمال القولة للمعنيين (ابن قدامة، ت. ٦٢٠هـ، ط. ٢٠٠٧، ص ٥٩٢). أما في عصرنا، فقد أثبت الفقهاء المُحدَثون أنَّ الكلمة صارت في عرف التَّخاطب صريحةً؛ ف"هي عند الفقهاء [القدماء] كناية، لكن في عرفنا صريحةٌ جدًّا"

(العثيمين، ١٤٢٨هـ، ٢٨٩/١٤). ومثلها كلمة "اللوطي": التي كانت محتملةً لمعنى قوم لوط أو فعلهم (الخرقي، ت. ٣٣٤هـ، ط. ١٩٩٣، ص ١٣)، ثم دلت على المعنى الثاني وحسب (النووي، ت. ٦٧٦هـ، ط. ١٩٩١، ٣١٢/٨).

ويرى المالكية أنَّ الكناية والتعريض قد تقومان بـ"عرف العادة والاستعمال" مقام الصريح؛ فـ"الكناية قد تقوم في مواضع مقام النص"، بيد أنَّ دلالتها لا تقوى في كلِّ موضع؛ فُرجع في ذلك إلى ضابط كثرة الاستعمال (ابن رشد، ت. ٥٩٥هـ، ط. ٢٠٠٤، ٢٢٤/٤-٢٢٥)؛ فإن قويت الدلالة في الكناية والتعريض بالاستعمال صارت ممَّا يُعرف بـ"التعريض الذي يشبه القذف" (أبو الأصغ، ت. ٤٨٦هـ، ط. ٢٠٠٧، ص ٢٦٨).

٣-٧ عرف التَّخاطب عند ابن تيمية ومدرسته السِّيَاقِيَّة

ورأي ابن تيمية ومدرسته السِّيَاقِيَّة أقرب إلى رأي الأحناف؛ فلا يرون المعنى يتحقَّق بغير الاستعمال، بيد أنَّه يرى وجود الوضع مُتَعَدِّراً؛ فلا يفيد الكلام بغير "العقد والتركيب" (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ٤١٢/٢٠). والعقد والتركيب يشمل القيود الدِّهْنِيَّة، مثلما يشمل القيود السِّيَاقِيَّة والمنطوق بها (علي، ٢٠٠٦، ص ١٤١-١٤٢).

وبناءً عليه، فإنَّ المعنى الأوَّلِي لا يمكن تحقُّقه في الاستعمال، إلَّا مُجَرَّدًا في الدِّهْن؛ فلا يشير إلى مُتَحَقِّقٍ في الخارج بعينه. وهو ما يدلُّ على أنَّ القولة إن تجرَّدت عن كلِّ قيد، بما فيها القيود الدِّهْنِيَّة، كانت عامَّةً ومطلقةً (ابن تيمية، ت. ٧٢٨هـ، ط. ١٩٩٩، ٤٢٤/٤)، وحينئذٍ تشترك المسمَّيات التي يعُمُّها الاسم العامُّ والمُطلَق في "المُطلَق الدِّهْنِي" (ابن تيمية، ت. ٧٢٨هـ، ط. ١٩٨٦، ١١٩/٢)؛ فلا يصحُّ نسبة المعنى الحقيقي إلى إحداها من غير الأخرى. ولتوضيح مذهب ابن تيمية، نضرب مثلاً بقولة "الرَّثِي": فلا تتحقَّق هذه القولة مُنْهَكَّةً عن قيودها الدِّهْنِيَّة في الأقلِّ (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ٤٥٠/٢٠)؛ فقد تُحمَل على "زنى الفرج" أو "زنى العين" أو "زنى اليد" أو غير ذلك بحسب السِّيَاق؛ فقولة "الرَّثِي" تشمل جميع ذلك بالتساوي عند إطلاقها، بيد أنَّها وإن أُطلقت نطقيًّا، فإنَّها لا تكون مُطلقةً ذهنيًّا؛ فلا بدَّ من أن يريد بها المتكلِّم نوعًا مُحدَّدًا من الرِّثَى المُتَقَدِّم ذكره (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ١٠٥/٧).

ولذلك، فإنَّ عرف التَّخاطب يدلُّ على أنَّ المُتبادر من الرِّثَى عند إطلاقه هو زنى الفرج، ما دام أنَّ انفكاكه عن القيد الدِّهْنِي ممتنعٌ، وما دام أنَّ استعمال النَّاس قد غلب على



ذلك المعنى. ولحسم المعاني، فإنه يُرجع إلى ضابطين يُعمل بهما من الأعم إلى الأخص، وهما: عرف التَّخاطب (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ١١٥/٧)، وعادة المتكلم في كلامه (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ٢٠/٤٥٠)؛ إذ يُحتمل أن يريد مُتكلم ما معني غير المفهوم من عرف التَّخاطب، كأن يريد "زنى العين" من إطلاق كلمة "الزنى"، بشرط أن يُعرف ذلك منه بالعادة، التي تُعدُّ معرفتها شرطاً ليكون الكلام مُفيداً بعد العقد والتركيب (علي، ٢٠٠٦، ص ١٤١). والضابطان مُنضبطان بقاعدة التبادر، المهمة لترجيح الحمل الصحيح للقولة. (علي، ٢٠٠٦، ص ١٠٦).

٨- ضابط القرائن الهادية أو الصَّارفة

إنَّ الضَّابط الثَّاني الَّذي اعتمد عليه الفقهاء في إثبات حدِّ القذف بعد غلبة القولة في الاستعمال على معنى "الزنى"، هو ثبوت القرينة الهادية أو انتفاء القرينة الصَّارفة لها عن ذلك المعنى إلى غيره. والقرينة بكونها وحدةً سياقيةً صغرى في سياقٍ أوسع، يندرج تحتها كلُّ ما يحيط بالكلام، سواءً أكان سياقاً منطوقاً به أم سياقاً محيطاً بعملية التَّخاطب نفسها (علي، ٢٠٠٦، ص ٦٥-٦٦)، مثل القرائن الفيزيائية الصَّامته في مقام التَّخاطب (Yule، ١٩٩٦، ص ٢١).

ومع أنَّ بعض الفقهاء، يشيرون إلى أنَّ الكلمات التي يغلب عليها معنى "الزنى" بالاستعمال لا يُقبل فيها التفسير؛ "فالتصريح: قوله يا زاني، يا عاهر، يا منيوك، يا معفوج، يا لوطي، زنا فرجك، وما أشبه ذلك من الألفاظ التي لا تحتل في الغالب إلا القذف فلا يُقبل تفسيره بها يحيل القذف نحو أن يقول: أريد بقولي يا زاني العين، يا عاهر اليد، يا معفوج دون الفرج، يا لوطي إنَّك من قوم لوط، وذلك لا يُعرف" (الكلوذاني، ط. ٢٠٠٤، ص ٤٧٦)، بيد أنَّ الانتفاء قد يُعدُّ أوسع من ذلك عند بعض الفقهاء؛ إذ قد يتعلَّق بضوابط أخرى غير عرف التَّخاطب.

٨-١ عادة المتكلم في كلامه

إنَّ قاعدة عادة المتكلم في كلامه، أصلٌ تخاطبيٌّ في نظرية ابن تيمية السَّياقية، ولا سيَّما إن اجتمعت مع القولة المقيَّدة بغيرها، والمُخاطب العارف بتلك العادة (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ٢٠/٤٥٠). ومع أنَّ ابن تيمية جعل ذلك الأصل فاعلاً في مجال التَّخاطب اليومي، إلاَّ أنَّه يبدو أكثر فعاليةً في حمل النصوص على الدلالات المقصودة من أصحابها. ولعلَّ

ذلك لكون ابن تيمية استعملها بكونها مفهوماً خاصاً مأخوذاً من عرف التَّخاطب العام؛ فجعلها لأعيان المتكلمين، على العكس من جمهور الأصوليين الذين يربطون مفهوم "عادة المتكلم" أو "عادة المتكلمين" بعرف التَّخاطب العام (السمعاني، ت. ٤٨٩هـ، ط. ١٩٩٧، ٦٦/٢). وعلى أية حال، فإنَّ هذه القاعدة يستند إعمالها على افتراض صدق المتكلم وصحَّته العقلية.

وما نقصده بعادة المتكلم هنا هو ما يقصده الأصوليين منها، وما أشار إليه بعض الفقهاء بـ "مخارج الكلام والأسباب" (البغدادى، ت. ٤٢٢هـ، ط. د.ت، ١٤٠٧/٣)، بيد أنَّها عندنا تخصُّ جماعة لغويةً معيّنة، لها عرف تخاطبٍ مميزٌ؛ لتعُدُّ معرفة عادة كلِّ متكلمٍ بعينه في التَّطبيق القضائيّ. وسندرس مثلاً واحداً متعلِّقاً بهذه القاعدة كثرت مناقشته في كتب الفقهاء، وهو عادة المتكلم إن كان عالماً بالعربية.

تبدو قاعدة عادة المتكلم في كلامه بالمفهوم الذي نطرحه معمولاً بها عند كثيرٍ من الفقهاء الذين اعتمدوها في تحديد كون بعض القولات من القذف أو لا، ومنها حالة "زنا" في الجبل؛ فجعلوا حملها على الصُّعود في الجبل مُختصّاً بعالم اللغة العربية وليس بغيره من العامة (العمراني، ت. ٥٥٨هـ، ط. ٢٠٠٠، ٤٠٩/١٢)، ما دام أنَّ من عادة العالم التَّمييز بين "زنا" و"زنى" (زنا). وبذلك، فهم لا يوجبون على العالم حدّاً، ولكن يوقعونه على العاميّ. ويشير العصيمي إلى أنَّ بحث ذلك قد يقع في نطاق الصِّيابة (٢٠٢٠، ص ١٣٤)، وهي إشارة إلى أنَّ المتكلم قد يستعمل كلمةً قاصداً ما تحمله الكلمة المُشابهة لها صوتياً من معنى.

وعلى أية حال، فبعض الأحناف يرون دلالة الحال هي الفيصل في تحديد كون القولة قذفاً أو لا (ابن الهمام، ت. ٨٦١هـ، ط. ١٣٨٩هـ، ٣٣٠/٥). وهم بذلك يتَّفِقون مع المالكية (ابن عرفة، ت. ٨٠٣هـ، ط. ٢٠١٤، ٢١٣/١٠)، ومدرسة ابن تيمية السياقية، التي تأخذ بدلالة الحال في الكلام كلّها (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ١٧/٣٢). أمّا الشافعية، فيجعل بعضهم عرف التَّخاطب العام هو الفيصل، ولا عبرة عندهم فيما إذا كان المتكلم عالماً بالعربية أو لا؛ فقرينة ذكر "الجبل" في الاستعمال تدلُّ على قصد الصُّعود من "زنا" (الشربيني، ط. ١٩٩٤، ٥٤/٥)، مُتَّفِقين بذلك مع بعض الحنابلة (ابن أبي عمر، ت. ٦٨٢هـ، ط. ١٩٩٣، ٣٨٤/٢٦)، أمّا بقية الحنابلة، فهم على الأخذ بقاعدة عادة المتكلم في مثل هذه القولات (الفراء، ت. ٤٥٨هـ، ط. ١٩٨٥، ٢٠١/٢).



على النقيض من ذلك، فإنَّ الشَّافعيَّة يقدِّمون الحقيقة اللغويَّة وما اتَّصل بها من عرف التَّخاطب على غيرها، مُستشهِدين بأنَّ "زناً" حتَّى وإن دَلَّ في الحقيقة على الصُّعود والزَّنا، فإنَّ القرينة التُّطقيَّة "في الجبل" تصرف المعنى إلى الصُّعود (الماوردي، ط. ١٩٩٤، ١١/١٠٩). ومع ذلك، يرى بعضهم أنَّ "في الجبل" غير صارفة أصلاً (العمراني، ت. ٥٥٨هـ، ٢٠٠٠، ١٢/٤١٠). ويذهب الشَّافعيَّة عموماً إلى حمل تلك القولة على الكناية؛ فلا يوقعون بها حدًّا إلَّا بعد أن يُستحلَّف المُتكلِّم، فيقرُّ على نفسه بالقذف (الشَّافعي، ت. ٢٠٤هـ، ط. ١٩٩٠، ٥/٣١٣). ومُتقدِّمو الأحناف مُختلفون في حمل القولة على القذف (السمرقندي، ت. ٥٤٠هـ، ط. ١٩٨٤، ٣/١٤٥)، وذلك ربَّما بسبب اختلافهم في الأخذ بعادة المُتكلِّم في كلامه.

وينبغي التَّنَبُّه إلى أنَّ الكلام المُحمَّل للقذف من الكناية بعادة المُتكلِّم، لا بدَّ أن يكون مُحتملاً للنقص بذاته (النووي، ط. ١٩٩١، ٨/٣١٢)، فإن عُرِف قصد المُتكلِّم بعادة استعماله للكلام أنَّه يقصد معنًى محدَّداً مُحتملاً، حُمِلَ كلامه على ذلك المعنى. وقد يفضِّل بعض الأحناف ردَّ مثل القولة السَّابقة إلى الوضع، فيميِّزون بين المهموز وغيره (الكاساني، ط. ١٩٨٦، ٧/٤٢)، ولعلَّ ذلك لكونه ضابطاً دقيقاً عندهم على عكس الضَّوابط السِّيَاقِيَّة النَّسْبِيَّة.

وبجعل أحنافٍ غيرهم عرف التَّخاطب العامِّ وحده الحاكم على صراحة القولة من غير أخذ عادة المُتكلِّم الخاصَّة بالحسبان؛ إذ "الأصحُّ أنَّه لا فرق بين اللغويِّ وبين غيره؛ لأنَّ اللفظ محمولٌ على ما هو المُتعارَف في عادة العوامِّ من النَّاس، وهو القذف بالزَّنا" (السرخسي، ط. د. ت. ١٢٧/٩). وهذا الرَّأي أقرب إلى رأي ابن الهُمام المُتقدِّم ذكره.

٢-٨ عُرِف اللغة

إنَّ المقصود بضابط عرف اللغة هنا، هو الوضع النَّوعيُّ (الإدراجيُّ) الضَّابط لمعاني المُصَرِّفات القواعديَّة، والكلمات الوظيفيَّة والقواعد النَّحويَّة، الَّتِي لا تحيل على شيءٍ في الخارج، من غير المُصَرِّفات المُعجميَّة الَّتِي تبيِّن أنَّ جماهير الفقهاء إنَّما يأخذون بضابط كثرة الاستعمال المُتفرِّع من عرف التَّخاطب لتحديد دلالاتها. ومع ذلك، فإنَّ صراحة القذف المُنضبطة بعرف اللغة قد تكون بحاجةٍ إلى غيرها مثل كثرة الاستعمال ودلالة

الحال، ما دام أنَّ تلك المعاني القواعدية لا تنفك عن استعمالها بحالٍ. وسندرس حالةً متعلّقةً بضابط عرف اللغة ناقشها الفقهاء، هي: صيغة (أفعل) في "أزنى".

ويرى الأحناف بأنَّ قول رجلٍ لآخر: "أنتَ أزنى مِنِّي"، أو "أنتَ أزنى من فلانٍ" ليس قذفاً صريحاً؛ لكون المصْرِفِ القواعديّ "أفعل" قد يحمل "معنى المبالغة في العلم" والقدرة على الشّيء، فكانَّ المعنى هو أنتَ أعلم بالزّنى أو أقدر عليه من فلانٍ. ومع ذلك، فإنَّ مثل تلك القولات إذا اتّصلت عندهم بقرينةٍ نطقيةٍ هاديةٍ تدلُّ على معنى المبالغة بفعل الزّنى، كأن يُقال: "أنتَ أزنى الزّناة" أو "أنتَ أزنى النَّاسِ"؛ إذ الزّنى في القولة الأولى مُقارَنٌ بمن تحقّق منهم فعل الزّنى، وفي الثّانية فإنَّ الزّنى مُتَحَقِّقٌ فهِمَ إجمالاً (السرخسي، ط. د.ت، ١٢٩/٩)، ويرى آخرون أنَّ القولة الثّانية تُحمَلُ على المبالغة في العلم والقدرة (السرخسي، ط. د.ت، ٥١/٧)، ويبدو ذلك تفعيلاً لقاعدة عند الأحناف، هي: "لا يُحمَلُ القذف مع الاحتمال" (الكاساني، ط. ١٩٨٦، ٤٣/٧)، ولا سيّما أنَّ أحد المعنيين لم يغلب على الصّيغة في عرف التّخاطب، فضلاً عن كونهما موضوعين؛ يدلُّ عليهما أصلُ الوضع.

أمّا الشّافعية، فلا يفرّقون بين استعمال "أزنى" ابتداءً أو جواباً؛ فيكونان كنايةً، جاعلين أصلَ الوضع حاكمًا على القولة، ومع ذلك، يفرّق بعضهم بين السّياقين، جاعلين دلالة الحال وقرينة الجواب حاكمَةً على الكلام (الماوردي، ط. ١٩٩٤، ١١/٢)، ولا سيّما أنَّ "عادة المُشائمة لا تنزل على وضع اللسان" (الغزالي، ط. ١٩٩٧، ٧٣/٦)، فتكون مثل أن يقول رجلٌ لزوجته: "يا زانية"، فتقول هي: "زَنيْتُ بك".

وذلك جعلهم يفرّقون بين القولة السّابقة وبين قولةٍ مثل: "فلانُ زانٍ، وأنتَ أزنى منه"؛ إذ هي إشراكٌ في أصل فعل الزّنى، ولذلك، أوقعوا الحدَّ على من قال: "أنتَ أزنى من فلانٍ" عالمًا بثبوت زناه؛ فكان قذفاً صريحاً للمفضّل والمفضّل عليه، وإن كان الأخير لا يُحدُّ له شرعاً (الرويانى، ط. ٢٠٠٩، ١١/٢١٢). ومبدأ بيان المُتكلم مؤثّرٌ في هذه الحالة، ولا سيّما إذا ما علّم علّم المُتكلم بثبوت الزّنى.

٣-٨ دلالة الحال

يبدو أنَّ الأحناف يميلون إلى الأخذ بدلالة الحال، ولا سيّما حال الغضب في القولات المُحمّلة لأكثر من معنًى، كأن يقول رجلٌ لآخر: "لستَ ابن فلانٍ"؛ فيجعلون الغضب حاكمًا على القولة، فيما إذا كانت قذفاً أو أُريد بها معنًى آخر (ابن الهمام، ط. ١٣٨٩هـ،



٣٢٢/٥). أما الشافعية فيحملون القولة على معناها الوضعي، وإنَّ عدَّ بعضهم القولة مع حملها نفي النسب حاملةً لمعنى مقصودٍ هو عدم الرُّشد؛ فـ"الصَّرَاحُ إِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْ الشُّيُوعِ وَعُمُومِ الْقَذْفِ". وقد رأى بعضهم أَنَّ العبرة بالقائل؛ فإن كان أباً كان حمل القولة على التَّأْدِيبِ مُحْتَمَلًا، وإن كان غير ذلك، فهو قذفٌ يصل إلى رتبة القذف الصَّريح (الجويني، ط. ٢٠٠٧، ١٥/٧٣-٧٤).

وعلى الأرجح فإنَّ الأحناف ينطلقون في أخذهم بدلالة الحال من قاعدة، وهي أنَّهم يأخذون بها في كنايات الطَّلَاق، وليست دلالة الحال أخفى في الشَّتائم من الطَّلَاق (الجصاص، ت. ٣٧٠، ط. ٢٠١٠، ٥٩/٥)؛ "فإذا كان يُعْتَبَرُ الحال في كنايات الطَّلَاق، فكذلك في لفظ القذف، ألا ترى المُصَلِّي إذا قال: يا يحيى خذ الكتاب بقوة، وأراد القراءة لم يضره، وإن أراد خطاب إنسانٍ فسدت صلاته" (السرخسي، ط. د.ت، ٩/١٢٣).

وقد فصلنا في دراسة رأي الجمهور بين تَيَازِينَ: الأوَّل هم الشَّافعية، المُتَمَسِّكون بِإثبات القذف الصَّريح وحده في الأصل؛ إذ لا اعتبار عندهم بدلالة الحال (الماوردي، ط. ١٩٩٤، ١١/١٣١)، والثَّاني هم المالكية، والحنابلة المائلون إلى الأخذ بالسِّيَاق ودلالة الحال إلى حدٍّ أن جعلوا الكناية والتَّعريض معهما مثل الصَّريح (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ٢٩/١١). ومع ذلك، فإنَّ الدَّلالة في الكناية قد تكون أخفى من التَّعريض؛ إذ دلالة الحال في قولةٍ مثل "يا فاجر"، لا بدَّ وأن تتَّصَل بدلالة الحال من الغضب، سواء قصد المُتَكَلِّمُ بها قذفاً أو لا. ويتَّفَق ابن تيمية ومدرسته السِّيَاقِيَّة مع المالكية والحنابلة؛ فيرى أَنَّ الكناية لا تفتقر إلى القصد، مثلما يقول الشَّافعية ومن وافقهم. ويتوصَّل إلى ذلك بطريقتين؛ هما: أن تُقرَن الكناية بلفظٍ أو حكمٍ صريح، أو أن تفتقرن بها دلالة الحال؛ فتصبح "صريحةً في الظَّاهر بلا نزاع" (ابن تيمية، ط. ٢٠٠٤، ٣٢/١٧).

ودلالة الحال في التَّعريض المُحْتَمَل كونه من التَّعريض الشَّبهه بالقذف، قد لا تكون قاطعةً دائماً، ولا سيَّما إن كان عرف التَّخاطب يدلُّ على أَنَّ القولة مُسْتَعْمَلَةٌ في أصلها في غير القذف؛ كأن يقول رجلٌ لآخر في حالٍ من الغضب والتَّشَاتَم: "لا أب لك"؛ إذ كَثُر استعمال هذه القولة في الرِّضَا، ولم تكثر في الغضب؛ فيُحَلَّف المُتَكَلِّمُ بها أنَّه ما أراد القذف بنفيه عن أبيه (ابن شاس، ط. ٢٠٠٣، ٣/١١٥١).

وليس مذهب الحنابلة - في أحد روايتيه في الأقل - بعيداً عن مذهب المالكية؛ فيرون أن "دلالة الحال تنقل حكم الكلام إلى ضدٍّ ما أوجب لفظه في حقيقة اللغة؛" وبذلك يفرّقون بين "اللفظ العاري" وغير العاري من الأحوال (الفراء، ط. ١٩٨٥، ٢/٢٠٦). وتصل دلالة الكناية مع قرينة هادية إلى مقام الصريح غير المحتمل لأكثر من معنًى واحد (ابن قدامة، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩، ٨٩/٩). ويستدلّون على ذلك بأنّ الكلام يتعلّق بالسياق الذي يُنطَق فيه، إلّا أن تدلّ قرينة على خلاف ذلك، ومنه قول رجلٍ لامرأته: "إن خرجتِ فأنت طالقٌ؛" فإن جلست قبل خروجها لم تُطلّق (الفراء، ط. ١٩٨٥، ٢/٢٠٧).

وذلك يخالف رؤية الحنابلة ممّن يرى التعريض مع الغضب كمثله في الرضا؛ مُستدلّين بالآية ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة (٢): ٢٣٥]؛ إذ يبدو استدلالهم ذاك شرعياً اعتماداً على الآية، لا تخاطبياً يدلّ عليه الاستعمال، وإن كانت قاعدتهم الاستعمالية تشير إلى أنّ الكلام المحتمل لأكثر من معنًى، أي القذف وغيره، لا يُحكّم عليه بالقذف ابتداءً (ابن قدامة، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩، ٨٩/٩).

ولا بدّ من التنبّه إلى أنّ دلالة الحال قد لا تكون مُنكشِفةً انكشافاً كاملاً للمخاطب؛ فيحملها حملاً يناسب قصد المتكلّم، بل قد يكون إدراك قصده في حاجة إلى تجلية "المعاني الثّواني"، وهي الدلالات المولمّة إليها بظاهر الكلام الذي يكون له بنيةٌ سطحيّةٌ تناسبه، وبنيةٌ عميقةٌ تُدرّك من "معنى المعنى"، لا ممّا يظهر من الظاهر (الجرجاني، ت. ٤٧١هـ، ط. ١٩٩٢، ص ٢٦٣-٢٦٤).

ومن ذلك، قول الرّجل لآخر: "يا ديوث" أو "يا قزنان"؛ فيذهب بعض الفقهاء إلى أنّه ليس قذفاً (الهاشمي، ت. ٤٢٨هـ، ط. ١٩٩٨، ص ٤٧٥)؛ إذ ظاهره لا قذف فيه، ما دام أن الاتّهام لا نسبة فيه للمُخاطَب المقذوف بالزّي، بل بكونه يرضى ذلك من أهله. وعلى النقيض، ذهب آخرون إلى أنّ من قال لآخر: "يا قزنان"، حدّ القذف إن كان له أختٌ أو بنتٌ (ابن قدامة، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩، ٩٠/٩)؛ إذ القذف إخبارٌ عمّا وقع، و"الديوث" وما قاربه من المعاني هو من وقع منه الرضا بزنى أهله أو محارمه؛ فكأنّه قذفٌ لزوجه أو من هو محرّمٌ لها. وذلك فهم المالكية لتلك القولات (ابن عبد البر، ت. ٤٦٣هـ، ط. ١٩٨٠، ١٠٧٧/٢). ولعلّ الاختلاف في إيقاع الحدّ بها؛ لأنّها تُعدّ من الكناية (الكرمي، ت. ١٠٣٣هـ، ط. ٢٠٠٧، ٤٧٣/٢).



ومن أثبت الحدّ على المُتكلّم بمثل القولات السّابقة، إنّما يثبتها بالافتراض presupposition؛ إذ المعنى الظّاهر المنطوق به صراحةً، أي الإخبار عن وقوع الرّضا بالزّني المعبرّ عنه بالقولة "يا ديّوث"، متعلّق بمعلومةٍ خفيّةٍ هي ثبوت الزّني في أهل المُخاطب، وهو المعنى المُفترض، الَّذي يمثّل قرينةً مانعةً من حمل الكلام على معنى ليس هو قذف الأخت أو البنت أو الرّوج، أي أنّ الحكم بأنّ قولة "يا ديّوث" من القذف متعلّق بما يحيل عليه المعنى، وليس بمعناه المُباشر.

وما تقدّم يشير إلى أنّ الافتراض يخصّ الكناية أكثر من التّعريض؛ لكونه قائماً على الكلام نفسه وليس على السّياق مثلما هو في التّعريض، أي أنّ حمل الكلام في الكناية على معناه المقصود ليس متعلّقاً بدلالة الحال وحدها، على عكس التّعريض المتعلّق أكثر بكونه من عبارة النّصّ، ما دام أنّ سوق الكلام يتقيّد بالسّياق، أي أنّه المعنى المقصود بالتّبعيّة.

ولو قال رجل لآخر: "لست لأبيك" ودلّ الحال على معنى القذف، مثل الغضب، كانت عبارة النّصّ تشمل الظّاهر والنّصّ؛ فالظّاهر من القولة هو انتفاء النّسبة إلى الأب، وهو المعنى المقصود أوّلًا المتعلّق بالمنطوق به، أمّا النّصّ فهو نسبة الزّنا إلى الأمّ، وما يجعل حمل الكلام على النّصّ أنسب من الظّاهر هو المعنى المسوق له الكلام الَّذي تدلّ عليه دلالة الحال.

٩- الخاتمة

أثبتت الدّراسة وجود نسقٍ فقهيٍّ لغويٍّ عامٍّ يعتمد على الفقهاء لتحديد المعنى الَّذي هو مُنَاطٌ بالقصد التّداولي في جريمة القذف. وذلك النّسق يمكن ردهً إلى ثلاثة أنساق فرعيّة، هي: الأحناف والمالكيّة والحنابلة الَّذين يقدّمون عُرف التّخاطب على الوضع الأوّل، والشّافعيّة الَّذين يرى أكثرهم الحقيقة أحقّ بالقصد؛ فيأخذون الوضع الأوّل بالحسبان من غير عُرف التّخاطب، فضلاً عن ابن تيمية ومدرسته السّياقيّة الَّذين يلتقون مع النّسق الأوّل، بيد أنّهم لا ينتقلون مثلهم من الوضع إلى الاستعمال، بل يرون أنّ الكلام كلّهُ لا يكون كلاماً من غير استعماله.

وكانت رؤية الفقهاء إلى دلالة الحال محلّ خلافٍ؛ فأخذ الأحناف بها وجعلوها قرينةً يُفهم منها القذف بالتّعريض جرياً على حالات أخرى تُستعمل فيها الكناية والتّعريض، ولا

سَيِّمَا الطَّلَاق. أَمَّا الْجُمْهُورُ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا؛ فَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْمَأْخُوذَ بِالْحَسْبَانِ فِي الْقَذْفِ هُوَ الصَّرِيحُ، سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ الْغَضَبِ وَالرِّضَا، بَيَدِ أَنْهُمْ قَدْ يَجْعَلُونَ الْمُتَكَلِّمَ نَفْسَهُ وَعِلَاقَتَهُ بِالْمُخَاطَبِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ قَرِينَةً، وَلَا سَيِّمَا حَالَةَ مَنْ يَقُولُ لِابْنِهِ: "لَسْتُ ابْنِي". وَعَلَى أَيِّ حَالٍ، فَهَمْ لَا يَعُدُّونَ التَّعْرِيزَ وَإِنْ دَلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ قَدْفًا، مُتَّفَقِينَ بِذَلِكَ مَعَ أَحَدِ رَوَايَيْ الْحَنَابِلَةِ، الَّذِينَ تَتَّفَقُ رَوَايَتُهُمُ الْآخَرَى مَعَ الْمَالِكِيَّةِ الَّذِينَ يَحُدُّونَ بِالتَّعْرِيزِ إِنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ أَوْ قَرِينَةً هَادِيَةً مَنْصُوبَةً، وَهُوَ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَدْرَسَتُهُ السِّيَاقِيَّةُ. وَتَوَصَّلَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى عَدَدٍ مِنَ النُّتَاجِ الْآخَرَى، مِنْ أَهَمِّهَا:

أَوَّلًا، أَنَّ أَنْوَاعَ الْقَذْفِ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا تُرَدُّ إِلَى ثَنَائِيَّةِ الْوَضْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ الْأَصُولِيَّةِ؛ إِذْ رَأَى الْفُقَهَاءُ بِسَبَبِ هَذِهِ الثَّنَائِيَّةِ أَنَّ الْكَلَامَ لَهُ مَعْنَى أَوَّلَى، إِمَّا أَنْ يَثْبُتَ مَعْنَاهُ بِالِاسْتِعْمَالِ وَإِمَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ؛ فَيَدُلُّ عَلَى مَعْنَى أَضْيَقٍ مِنَ الْمَعْنَى الْأَوَّلَى. وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ هَذِهِ الثَّنَائِيَّةِ سِوَى ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَمَدْرَسَتِهِ السِّيَاقِيَّةِ الَّذِينَ رَأَوْا الْكَلَامَ يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِعْمَالِ وَحَسَبَ؛ فَتَسَاوَى الْمَعْنَى وَلَا يَتَمَيَّزُ مَعْنَى مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِالسِّيَاقِ، فِيمَا يَنْتَقِلُ عِنْدَ الْأَحْنَافِ وَالْجُمْهُورِ مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ وَمِنَ التَّصْرِيحِ إِلَى التَّلْوِيحِ.

ثَانِيًا، أَنَّ الْفُقَهَاءَ يَجْعَلُونَ مِنْ ضَابِطِ كَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمُتَعَلِّقِ بِعَرَفِ التَّخَاطُبِ الضَّابِطَ الْأَبْرَزَ؛ فَإِنْ ثَبَتَ كَوْنُ الْكَلَامِ جَارِيًا بِتَخَاطُبِ النَّاسِ فِي مَعْنَى الْقَذْفِ، جَعَلُوهُ مِنَ الصَّرِيحِ. وَلَمْ يَخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا الشَّافِعِيَّةُ الَّذِينَ رَأَوْا، اعْتِمَادًا عَلَى رَفْضِهِمْ لِقَاعِدَةِ الْإِسْتِحْسَانِ وَأَخَذَهُمْ بِقَاعِدَةِ الْإِسْتِصْحَابِ، أَنَّ الصَّرِيحَ هُوَ مَا دَلَّ بِوَضْعِهِ الْأَوَّلِ عَلَى مَعْنَى الرَّثَى.

ثَالِثًا، أَنَّ ضَابِطَ كَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ قَدْ يَنْضَبِطُ بِضَابِطِ الْقَرَائِنِ الْهَادِيَةِ أَوْ الصَّارِفَةِ الَّذِي قَدْ يَتَضَمَّنُ ضَوَابِطَ فَرْعِيَّةٍ أُخْرَى، وَمِنْ أَهَمِّهَا: ضَابِطُ عَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ فِي كَلَامِهِ، الَّذِي قَصَدْنَا بِهِ عَرَفَ التَّخَاطُبِ الْخَاصِّ بِجَمَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ الْفَرْدِيِّ؛ فَقَدْ يَكُونُ مِنْ عَرَفِ الْفَصَحَاءِ اسْتِعْمَالُ كَلَامٍ يَدُلُّ عِنْدَ الْعَوَامِّ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مَا يَقْصِدُهُ الْفَصَحَاءُ بِهِ، فَضْلًا عَنْ ضَابِطِ عَرَفِ اللُّغَةِ الَّذِي وَإِنْ تَعَلَّقَ بِثَنَائِيَّةِ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ وَالِاسْتِعْمَالِ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ الْوَضْعُ الْإِدْرَاجِيُّ أَوْ النَّوعِيُّ الْمُتَعَلِّقُ بِالْقَوَاعِدِ وَالْكَلِمَاتِ الْوُضُفِيَّةِ مِنْ غَيْرِ الْكَلِمَاتِ الْمُعْجَمِيَّةِ.

رَابِعًا، أَنَّ ضَابِطَ الْقَرَائِنِ الْهَادِيَةِ أَوْ الصَّارِفَةِ يَتَضَمَّنُ ضَابِطًا فَرْعِيًّا ثَالِثًا، بَيَدِ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْكَلامِ نَفْسِهِ، وَلَكِنْ بِمَا يَحِيطُهُ مِنَ السِّيَاقِ، وَهُوَ ضَابِطُ دَلَالَةِ الْحَالِ، الَّذِي



اختلفت المذاهب في الأخذ به مثلما تبين سابقاً. ولا بدّ من التنبيه إلى أنّ دلالة الحال قد لا تكون قاطعة في أكثر حالات القذف بالتعريض. ومع ذلك فقد يتضافر الافتراض مع دلالة الحال لإبراز القصد.

وتوصي الدراسة ببحث جريمة القذف، ومبحث اللعان، ومباحث العقود في المدونات الفقهية في ضوء نظرية أفعال الكلام. فضلاً عن ذلك، فإنّ دراسة جريمة القذف في ضوء ثنائية الوضع والاستعمال ما تزال في حاجة إلى مزيدٍ من التّقصّي، ولا سيّما أنّ فقهاء كلّ مذهبٍ قد يختلفون فيما بينهم، وإن كانوا يرجعون إلى أصولٍ عامّةٍ ينتظم بها المذهب، فضلاً عن لزوم دراسة كلّ حالةٍ مندرجةٍ تحت ضابطٍ معيّنٍ بتفصيلٍ؛ لاستخلاص قواعد تفصيليّةٍ يُرجع إليها في إدراك القصد الموصّل إلى المعنى.

المراجع العربيّة

- الأمدي، أبو الحسن. (ت. ٦٣١هـ، ط. ١٤٠٢هـ). الإحكام في أصول الأحكام (ط ٢). تعليق: عبد الرزاق عفيفي. المكتب الإسلامي، بيروت.
- ابن الأثير، ضياء الدين. (ت. ٦٣٧هـ، ط. د.ت). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (د.ط). تج: أحمد الحوفي وبدوي طبانة. دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- ابن أبي عمر، شمس الدين. (ت. ٦٨٢هـ، ط. ١٩٩٣). الشرح الكبير على المقنع، ومطبوع معه المقنع لموفق الدين بن قدامة، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لأبي الحسن المرادوي (ط ١). تج: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.
- ابن تيمية، تقي الدين. (ت. ٧٢٨هـ، ط. ١٩٨٦). منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (ط ١). تج: محمد رشاد سالم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- ابن تيمية، تقي الدين. (ت. ٧٢٨هـ، ط. ١٩٩٩). الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (ط ٢). تج: علي بن حسن. ، دار العاصمة، الرياض.
- ابن تيمية، تقي الدين. (ت. ٧٢٨هـ، ط. ٢٠٠٤). مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (د.ط). جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد. مجمع الملك فهد بن عبد العزيز لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

- ابن رشد، أبو الوليد. (ت. ٥٩٥هـ، ط. ٢٠٠٤). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد* (د.ط.). من غير تحقيق.
دار الحديث، القاهرة.
- ابن شاس، جلال الدين. (ت. ٦١٦هـ، ط. ٢٠٠٣). *عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة*
(ط١). تح: حميد بن محمد لحمر. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ابن عابدين، محمد أمين. (ت. ١٢٥٢هـ، ط. ١٩٦٦). *حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنويه*
الأبصار (ط٢). من غير تحقيق. مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- ابن عبد البر، أبو عمر. (ت. ٤٦٣هـ، ط. ١٩٨٠). *الكافي في فقه أهل المدينة* (ط٢). تح: محمد محمد
أحيد ولد ماديك. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ابن عبد السلام، عز الدين. (ت. ٦٦٠هـ، ط. ٢٠١٦). *الغاية في اختصار النهاية* (ط١). تح: إياد خالد
الطباع. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، الدوحة.
- ابن عرفة، أبو عبد الله. (ت. ٨٠٣هـ، ط. ٢٠١٤). *المختصر الفقهي* (ط١). تح: حافظ عبد الرحمن
محمد خير. مؤسسة خلف أحمد الخيتور الخيرية، د.م.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (ت. ٦٢٠هـ، ط. ١٩٦٨-١٩٦٩). *المغني لابن قدامة* (ط١). تح: طه
الزيني ومحمود عبد الوهاب فايد وعبد القادر عطا ومحمود غانم غيث. مكتبة القاهرة،
القاهرة.
- ابن مفلح، برهان الدين. (ت. ٨٨٤هـ، ط. ١٩٩٧). *المبدع في شرح المنقوع* (ط١). تح: محمد حسن
الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الهمام، كمال الدين. (ت. ٨٦١هـ، ط. ١٣٨٩هـ). *فتح القدير على الهداية*، ومطبوع معه *الهداية*:
شرح بداية المبتدي للمرغيناني، ويليهِ نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لقاضي زاده
(ط١). من غير تحقيق. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.
- أبو الأصبغ، عيسى بن سهل. (ت. ٤٨٦هـ، ط. ٢٠٠٧). *ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل*
الأحكام وقطر من سير الحكام (د.ط.). تح: يحيى مراد. دار الحديث، القاهرة.
- أبو زيد، بكر. (١٤١٥هـ). *الحدود والتعزيرات عند ابن القيم: دراسة وموازنة* (ط٢). دار
العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض.
- الباقلائي، أبو بكر. (ت. ٤٠٣هـ، ط. ١٩٩٨). *التقريب والإرشاد: الصغير* (ط٢). تح: عبد الحميد بن
علي أبو زنيد. مؤسسة الرسالة، بيروت.



- البخاري، علاء الدين. (ت. ٧٣٠ هـ، ط. ١٨٩٠). كشف الأسرار عن أصول فخر الدين البزدوي،
وبهامشه أصول البزدوي لفخر الإسلام البزدوي (ط١). من غير تحقيق. شركة الصحافة
العثمانية، إسطنبول.
- البغدادي، القاضي عبد الوهاب. (ت. ٤٢٢ هـ، ط. د.ت.). المعونة على مذهب عالم المدينة (د.ط.). تح:
حميش عبد الحق. المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- البغدادي، القاضي عبد الوهاب. (ت. ٤٢٢ هـ، ط. ٢٠٠٤). التلقين في الفقه المالكي (ط١). تح: محمد
بو خيزة. دار الكتب العلمية، بيروت.
- التفتازاني، سعد الدين. (ت. ٧٩٣ هـ، ط. ١٩٥٧). التلويح على التوضيح لمن التنقيح، ومعه التوضيح
في حل غوامض التنقيح لصدر الشريعة المحبوبي (د.ط.). من غير تحقيق. مطبعة محمد
علي صبيح وأولاده، القاهرة.
- الجرجاني، عبد القاهر. (ت. ٤٧١ هـ، ط. ١٩٩٢). دلائل الإعجاز في علم المعاني (ط٣). تح: محمود
محمد شاكر. مطبعة المدني، القاهرة.
- الجبصا، أبو بكر. (ت. ٣٧٠ هـ، ط. ٢٠١٠). شرح مختصر الطحاوي (ط١). تح: عصمت الله محمد
وسائد بكداش ومحمد خان وزينب فلاته. دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- الجويني، أبو المعالي. (ت. ٤٧٨ هـ، ط. ١٩٧٧). الورقات (ط١). تقديم وإعداد: عبد اللطيف محمد
العبد. مكتبة دار التراث، القاهرة.
- الجويني، أبو المعالي. (ت. ٤٧٨ هـ، ط. ١٩٩٦). كتاب التلخيص في أصول الفقه (ط١). تح: عبد الله
جولم النيبالي وشبير أحمد العمري. دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- الجويني، أبو المعالي. (ت. ٤٧٨ هـ، ط. ٢٠٠٧). نهاية المطلب في دراية المذهب (ط١). تح: عبد العظيم
محمود الديب. دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت.
- الخرقي، أبو القاسم. (ت. ٣٣٤ هـ، ط. ١٩٩٣). متن الخرقي على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل
الشيبياني (ط١). من غير تحقيق. دار الصحابة للتراث، طنطا.
- الدبوسي، أبو زيد. (ت. ٤٣٠ هـ، ط. ٢٠٠١). تقويم الأدلة في أصول الفقه (ط١). تح: خليل محي
الدين الميس. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الدميري، كمال الدين. (ت. ٨٠٨ هـ، ط. ٢٠٠٤). النجم الوهاج في شرح المنهاج (ط١). تح: لجنة
محققين. دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة.
- الرويان، أبو المحاسن. (ت. ٥٠٢ هـ، ط. ٢٠٠٩). بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي (ط١). تح:
طارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية، بيروت.

- الزبدجالي، سعود بن عبد الله. (٢٠٢٢). في منطق الفقه الإسلامي: دراسة سيميائية في أصول الفقه (ط١). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- الزركشي، بدر الدين. (ت. ٧٩٤هـ، ط. ١٩٨٥). المنشور في القواعد الفقهية (ط٢). تج: تيسير فائق أحمد محمود. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الكويت.
- الزركشي، بدر الدين. (ت. ٧٩٤هـ، ط. ١٩٩٤). البحر المحيط في أصول الفقه (ط١). من غير تحقيق. دار الكتبي، الجيزة.
- الزركشي، بدر الدين. (ت. ٧٩٤هـ، ط. ١٩٩٨). تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي (ط١). تج: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع. مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، د.م.
- الزليعي، عثمان بن علي. (ت. ٧٤٣هـ، ط. ١٣١٤هـ). تبين الحقائق: شرح كنز الدقائق، ومعه حاشية الشلبي (ط١). من غير تحقيق. المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة.
- السرخسي، شمس الأئمة. (ت. ٤٨٣هـ، ط. د.ت). المبسوط (د.ط). تصحيح: مجموعة من العلماء. دار المعرفة، بيروت.
- السمرقندي، علاء الدين. (ت. ٥٤٠هـ، ١٩٨٤). تحفة الفقهاء (ط١). من غير تحقيق. دار الكتب العلمية، بيروت.
- السمرقندي، علاء الدين. (ت. ٥٤٠هـ، ب. ١٩٨٤). ميزان الأصول في نتائج العقول (ط١). تج: محمد زكي عبد البر. مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة.
- السمعاني، أبو المظفر. (ت. ٤٨٩هـ، ط. ١٩٩٧). قواطع الأدلة في الأصول (ط١). تج: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين. (ت. ٩١١هـ، ط. ١٩٨٣). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية (ط١). من غير تحقيق. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الشاشي، أبو علي. (ت. ٣٤٤هـ، ط. ١٩٨٢). أصول الشاشي، وبهامشه عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الكنكوهي (د.ط). من غير تحقيق. دار الكتاب العربي، بيروت.
- الشافعي، محمد بن إدريس. (ت. ٢٠٤هـ، ط. ١٩٩٠). الأم وملحقه بآخره كتاب مختصر المزني (د.ط). من غير تحقيق. دار الفكر، بيروت.
- الشربيني، شمس الدين. (ت. ٩٧٧هـ، ط. ١٩٩٤). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (ط١). تج: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية، بيروت.



- الشيرازي، أبو إسحاق. (ت. ٤٧٦هـ، ط. ١٩٩٥). *المهذب في فقه الإمام الشافعي*، ومطبوع في ذيله
النظم المستعذب في شرح غريب المهذب لابن بطلال الركني (ط ١). ضبط وتصحيح: زكريا
عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت.
- العثيمين، محمد صالح. (١٤٢٢-١٤٢٨هـ). *الشرح الممتع على زاد المستقنع* (ط ١). دار ابن الجوزي،
الرياض.
- العصيمي، فهد بن صالح. (٢٠٢٠). *اللسانيات الجنائية: تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها* (ط ١). مركز
الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- علي، محمد محمد يونس. (٢٠٠٦). *علم التخاطب الإسلامي: دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول
في فهم النص* (ط ١). دار المدار الإسلامي، بيروت.
- العمرائي، أبو الحسين. (ت. ٥٥٨هـ، ط. ٢٠٠٠). *البيان في مذهب الإمام الشافعي* (ط ١). تح: قاسم
محمد النوري. دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع، جدة.
- عوده، عبد القادر. (د.ت). *التشريع الجنائي الإسلامي: مقارنا بالقانون الوضعي* (د.ط). دار الكتاب
العربي، بيروت.
- الغزالي، أبو حامد. (ت. ٥٠٥هـ، ط. ١٩٩٧). *الوسيط في المذهب*، ومهامشه مجموعة من الشروح
(ط ١). تح: أحمد محمود إبراهيم. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- الفراء، القاضي أبو يعلى. (ت. ٤٥٨هـ، ط. ١٩٨٥). *المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين*
(ط ١). تح: عبد الكريم بن محمد اللاحم. مكتبة المعارف، الرياض.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (ت. ١٧٥هـ، ط. د.ت). *كتاب العين* (د.ط). تح: مهدي المخزومي
وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال، د.م.
- القراقي، شهاب الدين. (ت. ٦٨٤هـ، ط. د.ت). *أنوار البروق في أنواء الفروق* (د.ط). من غير تحقيق.
عالم الكتب، بيروت.
- القراقي، شهاب الدين. (ت. ٦٨٤هـ، ط. ١٩٧٣). *شرح تنقيح الفصول* (ط ١). تح: طه عبد الرؤوف
سعد. شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة.
- القراقي، شهاب الدين. (ت. ٤٧٨هـ، ط. ١٩٨٤). *الأمنية في إدراك النية* (ط ١). ضبط وتصحيح: لجنة
علماء. دار الكتب العلمية، بيروت.

- القراقي، شهاب الدين. (ت. ٤٧٨هـ، ط. ١٩٩٤). *الذخيرة* (ط١). تح: محمد حجي وسعيد أعراب
ومحمد بو خبزة. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- القدوري، أبو الحسين. (ت. ٤٢٨هـ، ط. ٢٠٠٦). *التجريد* (ط٢). تح: مركز الدراسات الفقهية
والاقتصادية. دار السلام، القاهرة.
- الكاساني، علاء الدين. (ت. ٥٨٧هـ، ط. ١٩٨٦). *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع* (ط٢). من غير
تحقيق. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكرمي، مرعي بن يوسف. (ت. ١٠٣٣هـ، ط. ٢٠٠٧). *غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى* (ط١).
اعتناء: ياسر إبراهيم المزروعى ورائد يوسف الرومي. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.
- الكلوذاني، أبو الخطاب. (ت. ٥١٠هـ، ط. ٢٠٠٤). *الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن
محمد بن حنبل الشيباني* (ط١). تح: عبد اللطيف هميم وماهر ياسين الفحل. مؤسسة
غراس
للنشر والتوزيع، الكويت.
- الكوراني، شهاب الدين. (ت. ٨٩٣هـ، ط. ٢٠٠٨). *الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع* (د.ط.). تح: سعيد
بن غالب المجيدي. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- المازري، أبو عبد الله. (ت. ٥٣٦هـ، ط. ٢٠٠١). *إيضاح المحصول من برهان الأصول* (ط١). تح: عمار
الطالبي. دار الغرب الإسلامي، تونس.
- الماوردي، أبو الحسن. (ت. ٤٥٠هـ، ط. ١٤٢٠هـ). *الإقناع في الفقه الشافعي* (ط١). تح: خضر محمد
خضر. دار إحسان للنشر والتوزيع، طهران.
- الماوردي، أبو الحسن. (ت. ٤٥٠هـ، ط. ١٩٩٤). *الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي رضي
الله عنه وهو شرح مختصر المزني* (ط١). تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود.
دار الكتب العلمية، بيروت.
- مجموعة مؤلفين. (١٩٩٢). *الموسوعة الفقهية الكويتية* (ط٢). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بالكويت، الكويت.
- النملة، عبد الكريم. (١٩٩٩). *المهذب في علم أصول الفقه المقارن: تحرير لمسائله ودراستها دراسة
نظرية تطبيقية* (ط١). مكتبة الرشد، الرياض.
- النووي، محي الدين. (ت. ٦٧٦هـ، ط. ١٩٩١). *روضة الطالبين وعمدة المفتين* (ط٣). تح: زهير
الشاووش. المكتب الإسلامي، بيروت.
- الهاشمي، أبو علي. (ت. ٤٢٨هـ، ط. ١٩٩٨). *الإرشاد إلى سبيل الرشاد* (ط١). تح: عبد الله التركي.



الهندي، صفي الدين. (ت. ٧١٥هـ، ط. ٢٠٠٥). *الفائق في أصول الفقه* (ط ١). تح: محمود نصار. دار

الكتب العلمية، بيروت.

المراجع العربية المرومنة

Abū al-Aṣṣbagh, 'Īsā ibn Sahl. (d. 486h, ed. 2007). *Dīwān al-aḥkām al-Kubrā aw al-I'lām bi-Nawāzil al-Aḥkām wa-Qaṭar min Siyar al-ḥukkām* (n. ed.). th: Yaḥyā Murād. Dār al-ḥadīth, al-Qāhirah.

Abū Zayd, Bakr. (1415h). *al-ḥudūd wa-al-ta'zīrāt 'inda Ibn al-Qayyim: dirāsah wa-muwāzanah* (2nd ed.). Dār al-Āṣimah lil-Nashr wa-al-Tawzī', Al-Riyāḍ.

Al-Āmidī, Abū al-Ḥasan. (d. 631H, ed. 1402h). *Al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām* (2nd ed.). ta'īq: 'AbdAl-Razzāq 'Afīfī. Al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt.

'Alī, Muḥammad Muḥammad Yūnus. (2006). *'ilm al-tkhāṭṭ al-Islāmī: dirāsah lisānīyah li-manāḥij 'ulamā' al-uṣūl fī fahm al-naṣṣ* (1st ed.). Dār al-Madār al-Islāmī, Bayrūt.

'Awdah, 'Abd al-Qādir. (n. d.). *Al-tashrī' al-jinā'ī al-Islāmī: muqāraranan bi-al-qānūn al-waḍ'ī* (n.ed.). Dār al-Kitāb al-'Arabī, Bayrūt.

Al-Bāqillānī, Abū Bakr. (d. 403h, ed. 1998). *Al-Taqrīb wa-al-Irshād: al-Ṣaghūr* (2nd ed.). th: 'Abd al-Ḥamīd Ibn 'Alī Abū Zanīd. Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt.

Al-Bukhārī, 'Alā' al-Dīn. (d. 730h, ed. 1890). *Kashf al-asrār 'an uṣūl Fakhr al-Dīn al-Bazdawī*, Wa- biḥāmishihi uṣūl al-Bazdawī li-Fakhr al-Islām al-Bazdawī (1st ed.). Min ghayr taḥqīq. Sharikat alṣṣhāfh al-'Uthmānīyah, Iṣṭanbūl.

Al-Baghdādī, al-Qāḍī 'Abd al-Wahhāb. (d. 422h, n. ed.). *Al-Ma'ūnah 'alā madhhab 'Ālam al-Madīnah* (n. ed.). th: Ḥimmīsh 'Abd al-Ḥaqq. Al-Maktabah al-Tijārīyah, Makkah al-Mukarramah.

Al-Baghdādī, al-Qāḍī 'Abd al-Wahhāb. (d. 422h, ed. 2004). *Al-talqīn fī al-fiqh al-Mālikī* (1st ed.). th: Muḥammad Bū Khabzah. Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt.

Al-Dabūsī, Abū Zayd. (d. 430h, ed. 2001). *Taqwīm al-adillah fī uṣūl al-fiqh* (1st ed.). th: Khalīl Muḥyī al-Dīn al-Mays. Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt.

Al-Damīrī, Kamāl al-Dīn. (d. 808h, ed. 2004). *Al-Najm al-wahhāj fī sharḥ al-Minhāj* (1st ed.). th: Lajnat Mḥqqyn. Dār al-Minhāj lil-Nashr wa-al-Tawzī', Jaddah.

Al-Farrā', al-Qāḍī Abū Ya'lā. (d. 458h, ed. 1985). *Al-masā'il al-fiqhīyah min Kitāb al-Riwāyatayn wa-al-wajhayn* (1st ed.). th: 'Abd al-Karīm ibn Muḥammad al-Lāhim. Maktabat al-Ma'ārif, Al-Riyāḍ.

Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. (d. 175h, n. d.). *Kitāb al-'Ayn* (n. ed.). th: Maḥdī al-Makhzūmī wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī. Dār wa-Maktabat al-Hilāl, n. c.

Al-Ghazālī, Abū Ḥamid. (d. 505h, ed. 1997). *Al-Wasīṭ fī al-madhhab*, Wa-biḥāmishihi majmū'ahmin al-Shurūḥ (1st ed.). th: Aḥmad Maḥmūd Ibrāhīm. Dār al-Salām lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī', al-Qāhirah.

- Al-Hāshimī, Abū ‘Alī. (d. 428h, ed. 1998). *Al-Irshād ilā sabīl al-Rashād* (1st ed.). th: ‘Abd Allāh al-Turkī. Mu’assasat al-Risālah Nāshirūn, n. c.
- Al-Hindī, Šafī al-Dīn. (d. 715h, ed. 2005). *Al-fā’iq fī uṣūl al-fiqh* (1st ed.). th: Maḥmūd Naṣṣār. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.
- Ibn al-Athīr, Diyā’ al-Dīn. (d. 637h, n. d). *Al-mathal al-sā’ir fī adab al-Kātib wa-al-shā’ir* (n. ed.). th: Aḥmad al-Ḥūfī wbdwy Ṭabānah. Dār Naḥḍat Miṣr lil-Ṭibā’ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī’, Al-Qāhirah.
- Ibn Abī ‘Umar, Shams al-Dīn. (d. 682h, ed. 1993). *Al-sharḥ al-kabīr ‘alā al-Muqni’*, wmtbw’ ma’ah *al-Muqni’* li-Muwaffaq al-Dīn ibn Qudāmah, wa-al-*inṣāf fī ma’rifat al-rājiḥ min al-khilāf* li-Abī al-Ḥasan Mardāwī (1st ed.). th: ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muḥsin al-Turkī wa-‘Abd Al-Fattāh Muḥammad al-Ḥulw. Hajar lil-Ṭibā’ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī’ wa-al-I’lān, Al-Qāhirah.
- Ibn Taymīyah, Taqī al-Dīn. (d. 728h, ed. 1986). *Minhāj al-Sunnah al-Nabawīyah fī naqḍ kalām al-Shī’ah al-qadarīyah* (1st ed.). th: Muḥammad Rashād Sālim. Jāmi’at al-Imām Muḥammad ibn Sa’ūd al-Islāmīyah, Al-Riyāḍ.
- Ibn Taymīyah, Taqī al-Dīn. (d. 728h, ed. 1999). *Al-jawāb al-ṣaḥīḥ li-man Badal dīn al-Masīḥ* (2nd ed.). th: ‘Alī ibn Ḥasan., Dār al-‘Āṣimah, al-Riyāḍ.
- Ibn Taymīyah, Taqī al-Dīn. (d. 728h, ed. 2004). *Majmū’ Fatāwā Shaykh al-Islām Aḥmad ibn Taymīyah* (n. ed.). Jam’ wa-tartīb: ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim wa-ibnihi Muḥammad. Majma’ al-Malik Fahd ibn ‘Abd al-‘Azīz li-Ṭibā’at al-Muṣḥaf al-Sharīf, al-Madīnah al-Munawwarah.
- Ibn Rushd, Abū al-Walīd. (d. 595h, ed. 2004). *Bidāyat al-mujtahid wa-nihāyat al-muqtaṣid* (n.ed.). Min ghayr taḥqīq. Dār al-ḥadīth, Al-Qāhirah.
- Ibn Shās, Jalāl al-Dīn. (d. 616h, ed. 2003). *‘aqd al-Jawāhir al-thamīnah fī madhhab ‘Ālam al-Madīnah* (1st ed.). th: Ḥamīd ibn Muḥammad Laḥmar. Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt.
- Ibn ‘Ābidīn, Muḥammad Amīn. (d. 1252h, ed. 1966). *Ḥāshiyat radd al-muḥtār ‘alā al-Durr al-Mukhtār: sharḥ tnwyh al-abṣār* (2nd ed.). Min ghayr taḥqīq. Maktabat Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh, Al-Qāhirah.
- Ibn ‘Abd al-Barr, Abū ‘Umar. (d. 463h, ed. 1980). *Al-Kāfī fī fiqh ahl al-Madīnah* (2nd ed.). th: Muḥammad Muḥammad aḥyd Wuld mādyk. Maktabat al-Riyāḍ al-ḥadīthah, al-Riyāḍ.
- Ibn ‘Abd al-Salām, ‘Izz al-Dīn. (d. 660h, ed. 2016). *Al-Ghāyah fī ikhtisār al-nihāyah* (1st ed.). th: Iyād Khālīd al-Ṭabbā’. Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu’ūn al-Islāmīyah Buqṭur, al-Dawḥah.
- Ibn ‘Arafah, Abū ‘Abd Allāh. (d. 803h, ed. 2014). *Al-Mukhtaṣar al-fiqhī* (1st ed.). th: Ḥāfiẓ ‘Abd Al-Raḥmān Muḥammad Khayr. Mu’assasat Khalaf Aḥmad alkhbtwr al-Khayrīyah, n. c.
- Ibn Qudāmah, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad. (d. 620h, ed. 1968-1969). *Al-Mughnī li-Ibn Qudāmah* (1st ed.). th: Ṭāhā al-Zaynī wa-Maḥmūd ‘Abd al-Waḥḥāb Fāyid wa-



- ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā wa- Maḥmūd Ghānim Ghayth. Maktabat al-Qāhirah, al-Qāhirah.
- Ibn Mufliḥ, Burhān al-Dīn. (d. 884h, ed. 1997). *Al-mubdi‘ fī sharḥ al-Muqni‘* (1st ed.). th: Muḥammad Ḥasan al-Shāfi‘ī. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Ibn al-humām, Kamāl al-Dīn. (d. 861h, ed. 1389h). *Fath al-qadīr ‘alā al-Hidāyah*, wmtbw‘ ma‘ah *Al-Hidāyah: Sharḥ bidāyat al-mubtadi‘* Ilmrghynāny, Walyālīhi natā’ij al-afkār fī Kashf alrrmwz wa-al-asrār li-Qāḍī Zādah (1st ed.). Min ghayr taḥqīq. Sharikat Maktabat wa-Maṭba‘at Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh, al-Qāhirah.
- Al-Jurjānī, ‘Abd al-Qāhir. (d. 471h, ed. 1992). *Dalā’il al-i-jāz fī ‘ilm al-ma‘ānī* (3rd ed.). th: Maḥmūd Muḥammad Shākir. Maṭba‘at al-madanī, al-Qāhirah.
- Al-Jassās, Abū Bakr. (d. 370h, ed. 2010). *Sharḥ Mukhtaṣar al-Ṭaḥāwī* (1st ed.). th: ‘Iṣmat Allāh Muḥammad Wasā’id Bakdāsh wa-Muḥammad Khān wzyynb Falātah. Dār al-Bashā’ir al-Islāmiyah, Bayrūt.
- Al-Juwaynī, Abū al-Ma‘ālī. (d. 478h, ed. 1977). *Al-Waraqāt* (1st ed.). Taqḍīm wa-i’dād : ‘Abd al-Laṭīf Muḥammad al-‘Abd. Maktabat Dār al-Turāth, Al-Qāhirah.
- Al-Juwaynī, Abū al-Ma‘ālī. (d. 478h, ed. 1996). *Kitāb al-Talkhīṣ fī uṣūl al-fiqh* (1st ed.). th: ‘Abd Allāh jwlm alnybāly wshbyr Aḥmad al-‘Umarī. Dār al-Bashā’ir al-Islāmiyah, Bayrūt.
- Al-Juwaynī, Abū al-Ma‘ālī. (d. 478h, ed. 2007). *Nihāyat al-Muṭṭalib fī dirāyat al-madḥhab* (1st ed.). th: ‘Abd al-‘Azīm Maḥmūd al-Dīb. Dār al-Minhāj lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Bayrūt.
- Alrwyāny, Abū al-Maḥāsin. (d. 502h, ed. 2009). *Baḥr al-madḥhab fī furū‘ al-madḥhab al-Shāfi‘ī* (1st ed.). th: Ṭāriq Faṭḥī al-Sayyid. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Al-Kāsānī, ‘Alā’ al-Dīn. (d. 587h, ed. 1986). *Badā’i‘ al-ṣanā’i‘ fī tartīb al-sharā’i‘* (2nd ed.). Minghayr Taḥqīq. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Al-Kalwadhānī, Abū al-khiṭāb. (d. 510h, ed. 2004). *Al-Hidāyah ‘alā madḥhab al-Imām Abī ‘Abd Allāh Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal al-Shaybānī* (1st ed.). th: ‘Abd al-Laṭīf Hamīm wmāhr Yāsīn al-Faḥl. Mu’assasat Ghirās lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Al-Kuwayt.
- al-Karmī, Mar’ī bn Yūsuf. (d. 1033h, ed. 2007). *Ghāyat al-Muntahā fī jam‘ al-Iqnā‘ wa-al-muntahā* (1st ed.). I’tinā’ : Yāsir Ibrāhīm al-Mazrū‘ī wa-rā’id Yūsuf al-Rūmī. Mu’assasat Ghirās lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, al-Kuwayt.
- Al-Khiraqī, Abū al-Qāsim. (d. 334h, ed. 1993). *Matn al-Khiraqī ‘alā madḥhab Abī ‘Abd Allāh Aḥmad ibn Ḥanbal al-Shaybānī* (1st ed.). Min ghayr taḥqīq. Dār al-ṣaḥābah lil-Turāth, Ṭanta.
- Al-Kūrānī, Shihāb al-Dīn. (t. 893h, 2008). *Al-Durar al-lawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘* (n. ed.). th: Sa’īd ibn Ghālīb al-Majīdī. Al-Jāmi‘ah al-Islāmiyah, al-Madīnah al-Munawwarah.

- Al-Māzarī, Abū ‘Abd Allāh. (d. 536h, ed. 2001). *Īdāh al-Maḥṣūl min Burhān al-uṣūl* (1st ed.). th: ‘Ammār al-Ṭālibī. Dār al-Gharb al-Islāmī, Tūnis.
- Al-Māwardī, Abū al-Ḥasan. (d. 450h, ed. 1420h). *Al-Iqnā’ fī al-fiqh al-Shāfi’ī* (1st ed.). th: Khidr Muḥammad Khidr. Dār Iḥsān lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Tīhrān.
- Al-Māwardī, Abū al-Ḥasan. (d. 450h, ed. 1994). *Al-Ḥawī al-kabīr fī fiqh madhhab al-Imām al-Shāfi’ī Raḍī Allāh ‘anhu wa-huwa sharḥ Mukhtaṣar al-Muzanī* (1st ed.). th: ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ wa-‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Majmū‘at mu‘allifīn. (1992). *Al-Mawsū‘ah al-fiqhīyah al-Kuwaytīyah* (2nd ed.). Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu‘ūn al-Islāmīyah bi-al-Kuwayt, al-Kuwayt.
- Al-Namlah, ‘Abd al-Karīm. (1999). *Al-Muhadhdhab fī ‘ilm uṣūl al-fiqh al-muqāran: taḥrīr li-masā’ilih wa-dirāsah Naẓariyyat taṭbiqīyah* (1st ed.). Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ.
- Al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn. (d. 676h, ed. 1991). *Rawḍat al-ṭālibīn wa-‘umdat al-muḥṭīn* (3rd ed.). th: Zuhayr al-Shāwīsh. al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt.
- Al-Qarāfi, Shihāb al-Dīn. (d. 684h, n. ed.). *Anwār al-burūq fī anwā’ al-Furūq* (n. ed.). Min ghayr taḥqīq. ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt.
- Al-Qarāfi, Shihāb al-Dīn. (d. 684h, ed. 1973). *Sharḥ Tanqīh al-Fuṣūl* (1st ed.). th: Ṭāhā ‘Abd al-Ra‘ūf Sa’d. Sharikat al-Ṭibā‘ah al-fannīyah al-Muttaḥidah, al-Qāhirah.
- Al-Qarāfi, Shihāb al-Dīn. (d. 478h, ed. 1984). *Al-Amniyah fī idrāk al-nīyah* (1st ed.). Ḍabt wa-taṣḥīḥ: Lajnat ‘Ulamā’. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Al-Qarāfi, Shihāb al-Dīn. (d. 478h, ed. 1994). *Al-Dhakhīrah* (1st ed.). th: Muḥammad Ḥajjī wa-Sa‘īd A‘rāb wa-Muḥammad Bū Khabzah. Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt.
- Al-Qudūrī, Abū al-Husayn. (d. 428h, ed. 2006). *Al-Tajrīd* (2nd ed.). th: Markaz al-Dirāsāt al-fiqhīyah wa-al-Iqtisādīyah. Dār al-Salām, Al-Qāhirah.
- Al-Sarakhsī, Shams al-a‘immah. (d. 483h, n. ed.). *Al-Mabsūt* (n. ed.). Taṣḥīḥ: majmū‘ah min al-‘ulamā’. Dār al-Ma‘rifah, Bayrūt.
- Al-Samarqandī, ‘Alā’ al-Dīn. (d. 540h, a1984). *Tuḥfat al-fuqahā’* (1st ed.). Min ghayr taḥqīq. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Al-Samarqandī, ‘Alā’ al-Dīn. (d. 540h, b1984). *Mizān al-uṣūl fī natā’ij al-‘uqūl* (1st ed.). th: Muḥammad Zakī ‘Abd al-Barr. Maṭābi‘ al-Dawḥah al-ḥadīthah, Al-Dawḥah.
- Al-Sam‘ānī, Abū al-Muzaḥḥar. (d. 489h, ed. 1997). *Qawāṭi‘ al-adillah fī al-uṣūl* (1st ed.). th: Muḥammad Ḥasan al-Shāfi’ī. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Al-Suyūfī, Jalāl al-Dīn. (d. 911h, ed. 1983). *Al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī Qawā’id wa-furū‘ fiqh al-Shāfi’īyah* (1st ed.). Min ghayr taḥqīq. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.



- Al-Shāshī, Abū ‘Alī. (d. 344h, ed. 1982). *Uṣūl al-Shāshī*, Wa-bi-hāmishihi ‘*Umdat al-hawāshī* lil-Mawlā Muḥammad Fayḍ al-Kankūhī (n. ed.). Min ghayr taḥqīq. Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Bayrūt.
- Al-Shāfi‘ī, Muḥammad ibn Idrīs. (d. 204h, ed. 1990). *Al-umm wa-mulḥaq b’ākhrh Kitāb Mukhtaṣar al-Muzanī* (n. ed.). Min ghayr taḥqīq. Dār al-Fikr, Bayrūt.
- Al-Shirbīnī, Shams al-Dīn. (d. 977h, ed. 1994). *Mughnī al-muḥtāj ilā ma ‘rifat ma ‘ānī alfāz al-Minhāj* (1st ed.). th: ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ wa-‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Al-Shīrāzī, Abū Ishāq. (d. 476h, ed. 1995). *Al-Muḥadhdhab fī fiqh al-Imām al-Shāfi‘ī*, wmtbw‘ fīdhaylih *Al-nuẓum al-musta’dhab fī sharḥ Gharīb al-Muḥadhdhab* li-Ibn Baṭṭāl al-Rakbī (1st ed.). Ḍabṭ wa-taṣḥīḥ: Zakariyā ‘Umayrāt. Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, Bayrūt.
- Al-Taftāzānī, Sa‘d al-Dīn. (d. 793h, ed. 1957). *Al-Talwīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ li-matn al-Tanqīḥ*, wa- ma‘ahu *Al-Tawḍīḥ Fī ḥall ghawāmiḍ al-Tanqīḥ* li-Ṣadr al-sharī‘ah al-Maḥbūbī (n. ed.). Minghayr taḥqīq. Maṭba‘at Muḥammad ‘Alī Ṣubayḥ wa-Awlāduh, al-Qāhirah.
- Al-‘Uthaymīn, Muḥammad Ṣāliḥ. (1422-1428h). *Al-sharḥ al-mumtī ‘alā Zād al-mustaḥṣin* (1st ed.). Dār Ibn al-Jawzī, Al-Riyāḍ.
- Al-‘Umrānī, Abū al-Ḥusayn. (d. 558h, ed. 2000). *Al-Bayān fī madhhab al-Imām al-Shāfi‘ī* (1st ed.). th: Qāsim Muḥammad al-Nūrī. Dār al-Minhāj lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, Jaddah.
- Al-‘Uṣaymī, Fahd ibn Ṣāliḥ. (2020). *Al-lisānīyāt al-jinā‘īyah: Ta‘rīfuhā wa-majālatuhā wa-taṭbīqātuhā* (1st ed.). Markaz al-Malik ‘Abd Allāh li-Khidmat al-lughah al-‘Arabīyah, Al-Riyāḍ.
- Al-Zadjālī, Sa‘ūd ibn ‘Abd Allāh. (2022). *Fī Manṭiq al-fiqh al-Islāmī: dirāsah sīmiyā‘īyah fī uṣūl al-Fiqh* (1st ed.). Al-Markaz al-‘Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsāt al-Siyāsāt, Bayrūt.
- Al-Zarkashī, Badr al-Dīn. (d. 794h, ed. 1985). *Al-manthūr fī al-qawā‘id al-fiqhiyah* (2nd ed.). th: Taysīr Fā‘iq Aḥmad Maḥmūd. Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu‘ūn al-Islāmīyah bi-al-Kuwayt, Al-Kuwayt.
- Al-Zarkashī, Badr al-Dīn. (d. 794h, ed. 1994). *Al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh* (1st ed.). Min ghayr taḥqīq. Dār al-Kutubī, al-Jīzah.
- Al-Zarkashī, Badr al-Dīn. (d. 794h, ed. 1998). *Tashnīf al-masāmi‘ bi-jam‘ al-jawāmi‘ li-Tāj al-Dīn Al-Subkī* (1st ed.). th: Sayyid ‘Abd al-‘Azīz wa-‘Abd Allāh Rabī‘. Maktab Qurṭubah lil-Baḥth al-‘Ilmī wa-l-Ihyā‘ al-Turāth al-Islāmī, n. c.
- Al-Zayla‘ī, ‘Uthmān ibn ‘Alī. (d. 743h, ed. 1314h). *Tabyīn al-ḥaqā‘iq : sharḥ Kanz al-daqā‘iq*, wa- ma‘ahu *Ḥāshiyat al-Shalabī* (1st ed.). Min ghayr taḥqīq. Al-Mabghh al-Kubrā al-Amīriyah, Al-Qāhirah.

المراجع الأجنبية

- Aljanabi, A. Q. N. & Jabir, A. S. (2024). A forensic pragmatic analysis of defamatory statements in Iraqi criminal courts. *Forum for Linguistic Studies* 6 (2), 1-18.
<https://doi.org/10.59400/fls.v6i2.1879>
- Austin, J. L. (1962). *How to Do Things with Words* (n. ed). Oxford University Press, Oxford.
- Black, M. (1973). Meaning and intention: An examination of Grice's views. *New Literary History*, 4(2), 257-279.
<https://www.jstor.org/stable/468477>
- Clarkson, C. M. V. (2005). *Understanding Criminal Law* (4th ed.). Sweet & Maxwell, London.
- Durant, A. (1996). Allusions and other innuendo meanings in libel actions: the value of semantic and pragmatic evidence. *Forensic Linguistics* 3 (2), 195-210.
<https://doi.org/10.1558/ijssl.v3i2.1>
- Grice, H. Paul. (1995). *Studies in the way of words* (4th ed.). Harvard University Press, Cambridge.
- Hancher, M. (1980). Speech acts and the law. In R. W. Shuy & A. Schnukal (Eds.), *Language Use and the Uses of Language*. (pp. 245-256). Georgetown University Press, Washington D.C (USA).
- Haugh, M. (2008). Intention in pragmatics. *Intercultural Pragmatics* 5 (2), 99-110.
<https://doi.org/10.1515/IP.2008.006>
- Haryanto, H., & Arimi, S. (2022). The implication of the meaning of utterances in defamation cases: A forensic linguistics study. *Seloka: Jurnal Pendidikan Bahasa dan Sastra Indonesia* 11 (1), 19-30.
<https://journal.unnes.ac.id/sju/index.php/seloka>
- Kannetzky, Frank. (2002). Expressibility, explicability & taxonomy. In G. Grewendrof & G. Meggle (Eds.), *Speech acts, minds & social reality: Discussion with John R. Searle* (pp. 65-82). Springer Science + Business Media Dordrecht, n.c.
- Kniffka, Hannes. (2007). *Working in Language and Law: A German Perspective* (1st ed.). Palgrave Macmillan, Basingstoke.
- Marmor, Andrei. (2008). The Pragmatics of Legal Language. *Ratio Juris* 21 (4), 423-452.



<http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1130863>

- Ndatyapo, N. N. N., Abdulkarimli, Z., Aihua, Y., & Basa, R. (2024). Forensic linguistic analysis of defamation in everyday life. *Journal of Language, Literature, and Educational Research* 1 (2), 102-113. <https://doi.org/10.37251/jolle.v1i2.1382>
- Nieto, Victoria Guillén. (2020). Defamation as a Language Crime: A Sociopragmatic Approach to Defamation Cases in the High Courts of Justice of Spain. *International Journal of Language & Law* 9 (2020), 1-22. <http://www.doi.org/10.14762/jll.2020.001>
- Pullum, G. K. (1985). The linguistics of defamation. *Natural Language & Linguistic Theory* 3 (3), 371-377. <https://www.jstor.org/stable/4047534>
- Shuy, R. W. (2010). *The Language of Defamation Cases* (n. ed.). Oxford University Press, Oxford.
- Sperber, D., & Wilson, D. (1996). *Relevance: Communication and cognition* (2nd ed.). Blackwell, Cambridge.
- Tiersma, Peter M. (1987). The language of defamation. *Texas Law Review* 66 (2), 303-350.
- Tiersma, P. M., & Solan, L. M. (2012). The language of crime. In P. M. Tiersma & L. M. Solan (Eds.), *The Oxford handbook of language and law*. (pp. 340-354). Oxford University Press, Oxford (UK).
- Tiersma, Peter M. (2015). Defamatory language and the act of accusing. In Lawrence Solan, Janet Ainsworth & Roger Shuy (Eds.), *Speaking of Language and Law: Conversation on the work of Peter Tiersma*. (pp.159-167). Oxford University Press, Oxford (UK).
- Yule, George. (1996). *Pragmatics* (1st ed.). Oxford University Press, Oxford.
- Yule, George. (2010). *The study of language* (4th ed.). Cambridge University Press, Cambridge.

Biodata Author Mohammad Jamal Khalaf Albarakat, a Jordanian researcher. He holds an MA in Linguistics & Arabic Lexicography from Doha Institute for Graduate Studies, an MA in Journalism & Digital Media, from Jordan Media Institute (JMI), and a BA in English Language & Linguistics from Jordan University of Science & Technology (JUST). His research interests include pragmatics and lexicography; he has published research in both.	بيانات الباحث: محمّد جمال خلف البركات، باحثٌ أردنيٌّ حاصلٌ على الماجستير في اللسانيّات والمُعجميّة العربيّة من معهد الدّوحة للدراسات العليا، وعلى الماجستير في الصحّافة والإعلام الحديث من معهد الإعلام الأردنيّ، وعلى البكالوريوس في اللغة الإنجليزيّة واللغويّات من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنيّة. وتنصبُّ اهتماماته البحثيّة على حقليّ التّدأوليّة والقاموسيّة، وله أبحاثٌ منشورةٌ فيهما.
--	--

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email : mal144@dohainstitute.edu.qa

مراجعة كتاب "بلاغة التضاد في بناء الخطاب: قضايا ونماذج" للدكتور عبد الرحمن بودرع

A Book Review of "The Rhetoric of Contrast in Discourse Construction: Issues and Models"

المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.60161/1482-000-021-007>

هشام بُخَّيْري

أستاذ النحو واللسانيات - قسم الدراسات العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب.

توثيق البحث APA Citation:

بخيري، هشام. (٢٠٢٥). مراجعة كتاب "بلاغة التضاد في بناء الخطاب، قضايا ونماذج" للدكتور عبد الرحمن بودرع. مجلة اللسانيات العربية، ٢١، ١٧٧-١٨٦.

استقبل في: ١٤٤٦/٠٣/٢٨ - رُوجع في: ١٤٤٦/٠٤/١٠ - قُبل في: ١٤٤٦/٠٥/١٨ - نُشر في: ١٤٤٧/٠١/٠٥

Received on: 02-10-2024 / Revised on: 14-10-2024 / Accepted on: 20-11-2024 / Published on: 01-07-2025

١. مدخل في وصف الكتاب

كتاب "بلاغة التضاد في بناء الخطاب: قضايا ونماذج" آخر مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بودرع، طبعته ونشرته دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع سنة ٢٠٢٢، يبلغ عدد صفحاته ٢٦٩ صفحة، يُمثِّلُ تحليل النَّصِّ والخطاب موضوعه الأساس، حيث يُقارِبُهُمَا مقاربةً جديدةً تراعي مستوييهما الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والأسلوبية والتداولية. وتقوم هذه المقاربة على أطروحة تُشكل الخيط الناظم بين كل فصول الكتاب، وهي القول إنَّ "العالمَ مبنيَّ على تلازم الأضداد، مثلما هو مبني على تلازم النظائر" (ص ٥)، وهي أطروحة تنظر إلى الكون نظرة تتجاوز البعد التقليدي الأحادي، لتنظر إليه في بعده التقابلي للكشف في تحليل ظواهره عن منطقها الباطن. ورقم إيداع الكتاب لدى دائرة المكتبة الوطنية بالمملكة الأردنية الهاشمية: 2021/11/6656.

٢. عرض محتوى الكتاب

لقد عمد الدكتور عبد الرحمن بودرع في تقديم عنوان كتابه إلى طريقة جديدة تستفيد من أطروحة الكتاب، من خلال إبراز الاختلافات القائمة بين عنوانه وعناوين كتب أخرى رائجة في الحقل العلمي، تقاربه أو تشبهه، وقد تضمنت هذه العناوين مفهوم التضاد أو ما يحيل

عليه، مستعرضاً قضايا هذه الكتب حتى لا يتوهّم القارئ المتعجّل أنّها تشبهه أو تتقاطع مع كتابه في الطرح، وهذه الكتب هي:

- كتاب تواطؤ الأضداد، لعلي حرب.
- كتاب الفكر العربي وصراع الأضداد، لمحمد جابر الأنصاري.
- كتاب جدلية الخفاء والتجلي، دراسات بنيوية في الشعر، لكمال أبو ديب.
- كتاب القصيدة والنص المضاد، لعبد الله الغدامي.

وقبل عرض بعض ما تضمّنته فصول الكتاب من قضايا وأفكار، وجب التنبيه أنّ هذا الكتاب لا يقبل التلخيص والاختصار، ويصعب الحديث عنه في صفحات معدودات، فكلُّ مبحث من مباحثه وكلُّ فقرة من فقراته تُشكّل موضوعاً قائماً بذاته، لذا سأحاول رصد بعض من تلك القضايا، والوقوف عند ما ميّز هذا الكتاب من حيث المضمون، والإشكالات المطروحة، وقيمة الهوامش، وتنوّع المصادر والمراجع المعتمدة فيه، وتسجيل بعض التعليقات على الكتاب.

لقد قسّم المؤلّف الكتاب إلى ثمانية فصولٍ تفاوتت من حيث القصر والطول، وجعل لكلِّ فصل منها قضيةً أو قضايا يدور حولها، فعنوّن الفصل الأول بـ"مقدمات بين يدي توافق الأضداد" وفرّعه إلى سبع مقدمات، عرض في المقدمة الأولى آراء علماء مختلفين حول الأضداد والنقائض وأحوالهما في الوجود والعدم، فذكر رأي المناطقة والأصوليين والفقهاء وعلماء الاجتماع، وأضاف إليه تصور بعض فلسفات الأمم للتضاد في تفسير بعض ظواهر الكون، وموقع التضاد في سلم القيم والمبادئ الإنسانية. وتتبع في المقدمة الثانية مسار مفهوم التقابل الذي جاءت به البنيوية وما طرأ عليه من تغيرات اختلفت حسب تطوّر المدارس اللسانية وتصوراتها للغة. وفي المقدمة الثالثة، استدرك المؤلّف على منطق أرسطو وأبرز تهاافت كثير من حقائقه ومسلّماته، مستحضراً ما قاله ابن تيمية في كتابه الردّ على المنطقيين (ص ٢٦) الذي تعقّب فيه منطق أرسطو، وكشف عيوبه، ورصد وجوه الصورية ومقاييسه السطحية التي تغفل حقائق الأشياء وواقعيتها. أمّا المقدمة الرابعة، فعقد فيها مقابلةً بين العقل الطبيعي والعقل الاصطناعي مبرزاً الفرق بينهما، وميّز فيها أيضاً بين الحياء والتحيز المعرفي الذي يظهر في تأثير المؤثرات النفسية والاعتقادية في نزوع العقل نحو الموضوعية (ص ٣٠)...



وفي المقدمة الخامسة أبرز التناقض الذي يُميّز الاستعارة والمجاز، وكيفية استغلالهما في الخطابات السياسية والعسكرية لتزييف الحقائق وقلب الوقائع. ويتحدّث في المقدمة السادسة عن توافق الأضداد الذي قد يُوظَّف في الأدب، فيُحوَّلها سياقٌ توظيفها إلى نقيضها، كأن يؤدي البعد في الحب إلى زيادة التعلُّق، وأن تؤدي مقابلة الإساءة بالعفو إلى الصلح. وتقوم المقدمة السابعة على فكرة أنَّ التضادَّ والتقابل نسقٌ عميقٌ ينتظم عناصر الكون وحياة المجتمعات وبواطن النفوس بشكل من الأشكال، ويعيد ترتيب مسالك الفكر والمشاعر، ويفتح أبواب الفن والإبداع (ص ٥٧).

وفي الفصل الثاني الذي عنوانه بـ "إشكالات في توافق الأضداد"، تحدّث المؤلّف عن جملة من القضايا التي تصاحب توافق الأضداد وما ينتج عن ذلك من أمور شائكة نَبّه المؤلّف القارئ إليها، أهمُّها التعارض الذي يقوم بين النظرية والواقع، فإذا كان الغرض من التنظير هو بناء نماذج لتفسير الواقع، فإنَّ هذا التنظير قد يُستغلَّ أحياناً في فرض السلطة على الواقع. ومن إشكالات توافق الأضداد أيضاً التحوّل الذي عرفته البلاغة من الاهتمام بالمتكلم إلى التركيز على بلاغة المخاطب، وما صاحَب ذلك من هدم قيم العقل والمنطق والثقافة بعد أن تمكّنت العامة من وسائل التواصل الشبكي ومنابره ومنصّاته. ومن إشكالات توافق الأضداد التي يطرحها هذا الفصل كذلك صراع الأنساق في الأدب العربي، أو ما أطلق عليه عبد الله الغدّامي الطباق الثقافي، الذي يقوم على الصراع بين اتجاهين، كالصراع بين القديم والحديث، أو الصراع بين التجديد والتقليد، وكذلك الصراع بين أنصار النحو وخصومه، والخلاف بين النحويين والخلاف بين الفقهاء في طرق استنباط الأحكام الفقهية.

وفي الفصل الثالث المعنون بـ "شبكة اللغة وسمّ نابع من ذات الكاتب وموجّه إلى وعي القارئ" ركّز المؤلّف على مجموعة من القضايا منها: خصوصية كل كاتب في التعبير عن أفكاره وأحاسيسه، فلكل كاتب منهجٌ معروفٌ وطريقٌ مألوفٌ في التعبير، ولكل شاعر نسقُهُ التعبيري الذي ينفرد به، فيسهل على الناقد المتمرس كشف هذا النسق وما يميّزه من معانٍ وصور ونسج وتأليف (ص ٨٣)، فملاح الشاعر الواحد ظاهرة في شعره كله وإن تفرّقت على الدواوين (ص ٨٤).

أما الفصل الرابع الذي يحمل عنوان "النصّ نسيج" فعالج فيه مجموعة من القضايا المرتبطة بفهم النصّ وتحديد معناه، مثل أهمية السياق في فهم النصّ، وما يثيره السياق

نفسه من إشكالات، خصوصاً عندما تتعدد السياقات وتلتبس بالسياقات الذهنية والأعراف الاجتماعية والثقافية. ويُعرِّج المؤلف أيضاً على بعض القضايا المرتبطة بفهم النصّ، مثل الحديث عن دلالات توظيف ضمير المتكلم "نحن" وما يعكسه من تضخم الذات في الفكر والإبداع والنقد والسياسة والمجتمع (ص ١٠٢)، فضلاً عن قضايا أخرى مثل تجاهل الآخر في الثقافة الغربية، والتقابل بين قصيدة الشعر وقصيدة النثر، ومظاهر أزمة النقد اليوم، وغيرها ...

وفي الفصل الخامس، تحدّث المؤلف عن الدلالة والتقابل والتأويل، منطلقاً من مقولة "بضدها تبيّن المعاني"، لأنّ معنى الكلمة لا يظهر إلا بعرضها على علاقاتها بباقي الكلم في الحقل المعجمي، فقد تكون العلاقات بينها علاقات ضدية أو مترادفية أو غير ذلك (ص ١٤١/١٤٢)، وخصّص المؤلف في هذا الفصل مباحث كثيرة للحديث عن التأويل، وحدود حرية المؤلّف في البحث عن مقاصد المتكلم، وسلطة المؤلّف وأدواته، وضوابط التأويل وغيرها... فضلاً عن عرض مفصّل لبعض النظريات التأويلية كتأويلية بول ريكور (التقابلية) وتأويلية فرانسوا راستي (ص ١٥٣)...

أما الفصل السادس الذي يحمل عنوان "في الكتابة والكاتب"، فقد تحدّث المؤلف في مسهله عما يكابده الكاتب وهو يمارس مهمته الأخلاقية في مواكبة أحداث العصر وتحليلها واقتراح حلول لها. ثم انتقل للحديث عما تعرّض له القلم والورق في زمن الهيمنة الرقمية، وما تفرضه الكتابة في العالم الافتراضي من ازدواجية الشخصية بين الشخصية الواقعية والشخصية الافتراضية... لكنّه من جهة أخرى وقف عند بعد إيجابي للعالم الافتراضي الذي يمكن الكاتب من اختبار أفكاره مع الباحثين حين يُلقي أفكاره في شبك التواصل ويتفاعل معها المختصون فيتعرض النصّ "لحملة تصحيحية إثرائية جماعية تعددية ذات امتداد كبير وذات أبعاد وزوايا نظر" (ص ١٦٩). وقاد موضوع شبك التواصل المؤلف إلى الحديث عن دورها في صناعة الرأي العام، وانقلاب مفهوم القيم الذي لعبت فيه الصورة دوراً أساسياً أصبحت معها حياة الإنسان عبارة عن صور تتلوها صور أخرى وتنسخ السابقة... وخصّص حديثه في المباحث الأخرى من هذا الفصل عن مواضيع دقيقة مرتبطة بقضايا الكتابة مثل موضوع فضاء المدينة العربية في الكتابات الروائية بين الجذب والنبد، ومفهوم الزمن في كتابات الكتّاب، بالإضافة إلى قضايا الاستعارة التي كان للكتّاب فيها آراء دقيقة وعميقة.



وتحدث في الفصل السابع عن قضايا النَّصِّ والخطاب، واستهله بطرح سؤالين دقيقين هما:

• هل يوجد بين النَّصِّ والخطاب تقابل؟

• هل يوجد بين النَّصِّ والجملة تقابل؟

إذ قاده الجواب عنهما إلى الحديث عن التحول الذي عرفته اللسانيات بالانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النَّصِّ، ثم لسانيات الخطاب، وما ميَّز كل مرحلة من توسيع مجالات الاهتمام، دون إحداث قطيعة بين هذه اللسانيات لحاجة اللاحق منها إلى السابق. ودعا الجواب عن السؤالين السابقين الكاتب أيضاً إلى تقديم تعريفات دقيقة للجملة والنَّص والخطاب، والمقارنة بينهما باستحضار خصائص كلٍّ منها وتحديد مجالات تقاطعها.

أما الفصل الثامن، فكان موضوعه في تحليل الخطاب السياسي، ومظاهره المستجدة في العالم العربي خاصة، والعالم الغربي عموماً، وتأثيرها السلبي على القيم الأخلاقية في ممارسة العمل السياسي، فالتبست المقاييس حتى صار الظُّلم عدلاً، وباتت أياً خفيةً تَحْكُمُ في اللعبة السياسية تُزَوِّجُ ما يخدم مصالحها، فتُظْهِرُ غيرَ ما تُضْمِرُ، كما هو الشأن في الحديث عن حقوق المرأة مثلاً، فذاعت ثقافة الشائعة التي تحجب الحقيقة وتشغل الرأي العام الذي يبدو في أحيان كثيرة عاجزاً عن تحليل الوقائع تحليلاً موضوعياً. وتطرَّق المؤلف في هذا الفصل لقضايا أخرى كعلاقة المثقف بالعمل السياسي وصورة العالم العربي في المخيال الغربي، الذي لا يرى في الحكام العرب سوى أصدقاء يَتَوَلَّوْنَ حماية الثروة النفطية والفلاحية والمعدنية، والدفاع عن قيم الدول الكبرى وفكرها وعقيدتها (ص ٢٠٢/٢٠٣). وتحدَّث أيضاً عن استغلال الإعلام في صناعة الأوهام، ودور الإشهار في الاقتصاد الجديد (ص ٢١١)، وغيرها من القضايا التي أصبحت بارزة في الخطاب السياسي المعاصر الذي لا همَّ له سوى تحقيق المصالح، وإن كان ذلك على حساب القيم والمبادئ الإنسانية، والتاريخ المشترك، ومستقبل الشعوب المضطَّهدة.

ويختم المؤلف كتابه بخاتمة استعرض فيها أهمَّ الموضوعات التي تحدَّث عنها، ليخلص في النهاية إلى تأكيد الأطروحة التي انطلق منها قائلاً: "ليس الكون الطبيعيُّ بأَسَاقِهِ وتفصيل علاقاته ولا الكون النفسي ولا العوالم الاجتماعية وأنشطة الناس السياسية والفكرية والاقتصادية قائمةٌ بالضرورة على المنطق المؤلف المتعارف والمصطلح عليه، والمتداول بينهم

منذ مئات السنين، ولكنَّ التضادَّ والتقابلَ نسقٌ عميقٌ ينتظمُ عناصرَ الكونِ وحياءَ المجتمعاتِ وبواطنَ النفوسِ بشكلٍ من الأشكالِ" (ص ٢٤٥).

٣. قيمة الكتاب

يُلاحظ قارئُ الكتاب أنَّ الدكتور عبد الرحمن بودرع في عرضه لقضايا الكتاب لم يكتفِ بسرد متواصل ومتسلسل، بل كان يعمد من حين لآخر إلى طرح مجموعة من الإشكالات والأسئلة من أجل استثارة القارئ ودعوته للتفكير الموضوعي والبحث عن أجوبة شافية تجعل القارئ يُعيد النظر في مسلمَّاته. ومن هذه الإشكالات:

- هل أصبح النَّصّ يتملِّق الذوق العام في المجتمع ويرصد حركة العموم؟ (ص ٩٦).
 - هل السياق كاشف للدلالة ومزيح لاحتمال أو هو نفسه مصدر إشكال ومحط شك وارتياب؟ (ص ٩٩).
 - هل التأويل بحثٌ عن مقاصد الكاتب أو هو عملٌ منقادٌ متاحٌ متحرِّرٌ من كل قيد؟ (ص ١٤٦).
 - هل يُستَرشد بالنَّصِّ لمعرفة القصد، أو يُبحثُ عن القصد لتفسير النَّصِّ؟ (ص ١٤٧).
 - هل تُعصِّمُ القواعدُ النَّصِّيَّة وعلومُ الآلة النَّصَّ من شططِ التأويلاتِ المتناقضة؟ (ص ١٦٢).
 - هل يمكن أن نقولَ إنَّ حركةَ المجتمعِ مطبوعةٌ بسيرورةِ النسخِ وإلغاءِ اللاحقِ للسابق؟ (ص ١٧٢).
 - هل تغيَّرَ مفهومُ الزمنِ أو تغيَّرَ الإحساسُ به على الأقل؟ ما الجديد في الزمن الجديد عندما تسارعت وسائل الاتصال والوسائط الحديثة وشبَّك التواصل وانهارت ملايين المعلومات وتراكمت مئات الأخبار...؟ (ص ١٧٨).
 - هل يُعدُّ ترابط أجزاء الجملة الواحدة وائتلاف المسند والمُسند إليه فيها، وما يتبع ذلك من تعلُّقات وتوابع وتقييدات وحذوف وتقديرات، مظهرًا من مظاهر التماسك النَّصِّي؟ (ص ١٩٠).
- ويزخر الكتاب أيضًا بآراءٍ دقيقةٍ للمؤلف في قضايا متنوعة تعكس موسوعية التفكير عنده وإلمامه بخبايا الأمور نتيمةً عن حكمة بالغية ومواقف ثابتة ونظرٍ ثاقبٍ، ومن هذه الآراء:



- قوله مخاطباً من يزعمُ نسبةَ الحقيقة: "النسبية إنما هي في النظر إلى الحقيقة، وفي الطرق المستحدثة لمقاربتها، وفي الأدوات المصطنعة للبحث عنها، فلا يستقيم الخلط بين النظر والمنظور فيه، أو الفكر والمُفكر فيه" (ص ٣٢).
- وقوله في الاهتمام بالتفصيل: "من فاته علمُ فقه التفصيل، فاته وضعُ اليد على علم الأسرار" (ص ٩٦).
- وقوله في أهمية دقة التعبير: "إن لم يكن التعبير باللغة دقيقاً، كان ما يقال غير ما يُقصد، وإن قيل ما لا يُقصد أنجز غير المراد، وانتهينا إلى منجز غير مطلوب ومطلوب غير مُنجز" (ص ١١٠).
- وتعبيره عن رأيه في أهمية تأهيل المجتمع بقوله: "لن يُنظر أيُّ تفاعلٍ إيجابي يأتي من عموم غير مؤهلٍ يفتقر إلى مقومات الوعي والتفكير والثقافة" (ص ١١٤).
- وقوله عن شروط الكتابة: "من شروط الكتابة الدخولُ في نسق الجسم الاجتماعي لموصوف لاستيعاب ظواهره، ثم الخروجُ منه وانتزاعُ مفاهيم وصور ذهنية منه للتمكّن من رؤيته ووصفه وتفسيره" (ص ١٧٥).
- وقوله في تحديد مفهوم الزمن: "الزمنُ ثقافةٌ، وعلمٌ، وفكرٌ وفعلٌ، وعبادةٌ، ووجودٌ، وجمالٌ، وجلالٌ، وإحساسٌ، وإدراكٌ وحركةٌ. ومن عاش خارجَ الزمنِ عاش خارجَ الوجودِ ميّناً في صورة حيٍّ مستثمرٍ فيه لا مستثمرٍ، ومفعولاً فيه لا فاعلاً، مُقحماً في خرائط العالم لا مؤثراً في رسمها" (ص ١٧٩).
- وقيمة الكتاب لا تنحصر في ما ورد في متنه فقط، بل في هوامشه أيضاً التي اعتنى بها المؤلف عناية لا تخطئ العين، خصوصاً إذا قارنا المساحة التي تشغلها هذه الهوامش في هذا الكتاب مقارنة مع كُتبٍ أخرى للمؤلف، وهو ما يُمكن ملاحظته من التصفح السريع للكتاب. وبعد قراءة هذه الهوامش قراءةً متأنيةً نجدها تشكل نصّاً موازياً لما ورد في المتن، فلم تُؤدّ وظيفتها التقليدية في توثيق الإحالات فقط، بل تتعدّى ذلك، لتؤدي وظائف كثيرة، منها: تعريف المصطلحات، والتعريف ببعض الكتب وترجماتها المختلفة وطبعاتها المنشورة، وعرض قضاياها وتصورات مؤلفها. ونجد هذه الهوامش كذلك غنيّة أيضاً بالاستدراكات، والاستثناءات، والاستطرادات، والاستشهادات، بثَّ فيها أيضاً المؤلف آراءه في بعض القضايا،

وَتَبَعَ الآراء المختلفة في قضايا أخرى. واستغلَّ المؤلف أيضاً هذه الهوامش لتفصيل ما ورد مجملاً في المتن وشرحه وتفسيره، وتَقَصَّى فيها أيضاً الآراء المختلفة في بعض قضايا المتن، كما عبّر فيها عن آرائه الخاصة في بعض المواضيع، واستغلَّها أيضاً للإحالة إلى تفصيلات في كتب أخرى، وما كُتِبَ في الموضوع المُتَحَدَّث عنه في المتن.

وتُوَجِّه هذه الهوامش للمتلقى دروساً في الأمانة العلمية كذلك، إذ تتعدى توثيق الاقتباسات في مضانها، إلى توثيق الأفكار المستوحاة من تسجيل صوتي (هامش ص ٤٥)، أو مستخلصة من كتاب (هامش ص ٥٩ و ١٣٥)، أو تعبير مستوحى من نص شعري (إذ نجده مثلاً في هامش ٢٠٦ يذكر عنوان القصيدة "فرس الغريب" وصاحبها محمود درويش، يورد المقطع منها الذي ورد فيه التعبير)، فينسب كل ذلك إلى أصحابه بدقة متناهية.

كما تُقَدِّم هذه الهوامش دروساً في تواضع العالم، الذي لا يهّمه الحديث عن ذاته ومكانته العلمية، بل نجده لا يتوانى في الحديث عن كتب بعض العلماء التي يحيل إليها وإطرائها وتقديمها للقارئ ودعوته ضمناً لقراءتها، مثل حديثه عن كتاب "المسكوت عنه في التراث البلاغي" لمحمد محمد أبي موسى، فيقول عنه: "هو مِنْ أهم الكتب المعاصرة التي أُلْفِت في موضوع الأفكار البلاغية والنقدية المسكوت عنها في التراث العربي، وهو كتاب ضخّم في أكثر من سبعمائة صفحة استقرى فيه المؤلف القضايا والمسائل التي سكت عنها علماء البلاغة والنقد، ولم يفصحوا عنها، أو لم يفصلوا فيها، وأن الأوان لاستخراجها وكشف الحجب عنها" (هامش ص ١٣١ و ١٣٢).

ويقودنا الحديث عن الهوامش للحديث عن مصادر الكتاب ومراجعته التي تعددت مجالاتها وتنوّعت لغاتها، وانعكس ذلك إيجاباً على محتوى الكتاب، من حيث مقارنته لمواضيع كثيرة مقارنةً موسوعيةً من زوايا مختلفة وتصغي لأصوات متعددة، ومتضادة أحياناً، تنتمي إلى مرجعيات مختلفة. فقد وصل عدد المصادر والمراجع العربية إلى مائة وأحدَ عَشَرَ مصدرًا ومرجعًا تنوّعت مجالاتها بين التفسير والنحو واللسانيات والتأويل والبلاغة والنقد والمنطق والفلسفة وعلم الاجتماع والتحليل السياسي والدراسات المصطلحية والمعجمية وأدب الترسل والأمثال والتراجم ودواوين الشعراء. وتجاوز عدد المراجع الأجنبية عدد المراجع والمصادر العربية، فبلغ عددها مائة وخمسة عشرَ مرجعًا، بلغات مختلفة، إذ بلغ عدد المراجع الإنجليزية ثمانية وستين مرجعًا، وبلغ عدد المراجع الفرنسية اثنين وأربعين كتابًا، بالإضافة إلى



ثلاثة مراجع باللغة الإسبانية، ومرجع واحد بالألمانية يحيل المؤلف إلى ترجمته الفرنسية، وموقع إلكتروني.

٤. تعليقات عامة على الكتاب

لقد حاولت في هذه المراجعة لفت الانتباه إلى جدّة بعض المواضيع التي يتطرق إليها هذا الكتاب، فالجديد فيه انتقاء الموضوع وتوجيه الدارسين إلى أهمية "منطق التقابل" في رؤية العالم. لكن هذا لا يمنع من تسجيل بعض التعليقات على الكتاب، منها:

- يُؤخذ على الكتاب أنه عالج كثيراً من المواضيع من ناحية البحث عن صفات التقابل والتضادّ معالجة سريعة، تفتقر إلى تفصيل القول وذكر النماذج والأمثلة في بعض الأحيان، خاصة ما يتعلق بالتضادّ في الميدان الفلسفي. وقد نجد أحياناً أخرى بعض المواضيع التي يغيب منطق التقابل في معالجتها، وهذا قد يتعارض مع الفكرة التي بنى عليها المؤلف كتابه...

- ويُؤخذ على المؤلف أيضاً أنه لم يُخضع الموادّ المعرفيّة التي تكوّن معطيات الكتاب لنسق مضبوط ونظام دقيق، فقد جمع بين القديم والحديث، بين الفقه والكلام، بين اللغويات القديمة واللسانيات الحديثة، وكان ينبغي له أن يقتصر على المناهج الحديثة لمفارقة ظاهرة التقابل، حتى يكون الحديث عن الظاهرة منسجماً.

- هناك مجموعة من الاستطرادات في الهوامش مفيدة، يمكن ضمّها لمن الكتاب، لكن بعضها قد يشوّش على القارئ وهو يتابعها، إذ يجد نفسه قد ابتعد عن موضوع الكتاب.

٥. خاتمة

وأخيراً أقول: إنّ أهمية كتاب "بلاغة التضاد في بناء الخطاب" تظهر في ما يتميز به من تركيز في عرض قضايا كثيرة تشكل كل قضية منها مشروع بحث قائم بذاته تعكس ما راكمه المؤلف من خبرة طويلة في تحليل الخطاب في مشروعه الأكاديمي المؤسّس على أُسس منهجيّة ورؤيّة موضوعيّة واضحة تُواكب التطوّر العلمي وما استجدّ في مجال تخصّصه.

المراجع العربية

بودرع، عبد الرحمن (٢٠٢٢) بلاغة التضاد في بناء الخطاب: قضايا ونماذج، دار كنوز المعرفة. عمان.

المراجع العربية المرومنة

Būdara', 'Abd-al-Rahmān (2022) Balāghat al-taḍād fī binā' al-khiṭāb: Qaḍāyā wa-namādhij, Dār Kunūz al-Ma'rifah. 'Ammān.

Author Biodata	بيانات الباحث:
Bouhairi Hicham is an Associate Professor of Linguistics and grammar in the Department of Arabic studies, Faculty of Arts and Humanities, Abdelmalek Saadi University (Morocco). He obtained his Ph.D. in linguistics from Abdelmalek Al-Saadi University, in 2018. His research interests revolve around Arabic grammar and linguistics.	هشام بحيري أستاذ مساعد في اللسانيات والنحو في قسم شعبة الدراسات العربية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب. حصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة عبد المالك السعدي عام ٢٠١٨، تدور اهتماماته البحثية حول النحو واللغويات العربية.

معرف أوركيد (ORCID) ID

Email: bouhairi.hicham@outlook.com



هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً